



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

البنوك المتخصصة والية اقراض السوق بين التحويل والتمويل العراق أنموذجاً (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى
وهي جزء من مُتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية
من قبل الطالب

انمار سلمان بختيار

أشراف الاستاذ المساعد

الدكتور غسان طارق المعموري

اقرار المشرف

اقر ان اعداد الرسالة الموسومة (البنوك المتخصصة والية اقراض السوق بين التحويل والتمويل العراق انموذجا) (٢٠١٨-٢٠٠٤) للطالب (انمار سلمان بختيار) قد جرد تحت اشرافي في جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت .



المشرف

ا.م.د. غسان طارق ظاهر

٢٠٢١/٣/١٠

توصية رئيس القسم العلمي

بناء على الاقرار الذي تقدم به الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة



ا.م.د. غسان طارق ظاهر

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

٢٠٢١/٣/١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا
مُصْبَاحٌ الْمُصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ
مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ
وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ
وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

﴿سورة النور: آية ٣٥﴾

الإهداء

إلى العلي العظيم الله فاطر السموات والأرض

إلى من علم الإنسانية معنى الحياة، النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) تقديساً وولاً.

إلى بدئي وخاتمتي... إلى العراق... إلى مرفأ الأوجاع أجمعها...

إلى....الشفاه التي أكرت لي الدعاء أُمي حباً وحناناً.

إلى....الذي لولاه لما أمسكت أنا ملي قلماً أُمي تقديراً ووفاءً.

إلى الشهيد أخي رحمك الله يا من كنت مع انقاسي و نجاحي

إلى....الشموع المحترقة التي أنارت لي الدرب أساتذتي الأفاضل فخراً واعتزازاً.

إلى....من أشد بهم أزرِي إخوتي وأصدقائي الأعزاء، لهم جميعاً أهدي جهدي

المتواضع.

الباحث

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين ..

لا يسعني وقد أنجزت رسالتي إلا أن أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى الاستاذ المساعد الدكتور (غسان طارق ظاهر) الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة واولاها اهتماما وعناية

فائقة ولجهوده القيمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمستته طيلة مدة اعداد الرسالة.

يقتضي واجب الشكر والامتنان أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الرئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة بحثي، فلا ريب أن ملاحظاتهم محط اهتمام الباحث وتقديره وانها سوف تزيد البحث سداداً وتقويماً، وأتقدم بالشكر والامتنان الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد ممثلة بالسيد عميد الكلية الاستاذ المساعد الدكتور سلام جاسم حمود والى السادة التدريسيين الذين تتلمذت على أيديهم وصقلوا موهبتي العلمية فقد كانوا اساتذة اجلاء واخوة حفظهم الله فأقدم خالص امتناني وتقديري لهم وأدعو الله لهم بالصحة والعافية والتوفيق وطول العمر.

كل الامتنان لعائلتي التي تحملت معي وصبرت علي طيلة مدة الدراسة والبحث والحب العرفان لعائلتي وأهلي لمساندتهم وأمنياتهم لي بالموفقة.

خالص مودتي إلى لزملائي في الدفعات السابقة ولدفعتي الذين قدموا الدعم والمساعدة .

الباحث

المستخلص

شهد الاقتصاد العراقي تطورات كبيرة، لاسيما في القطاع المصرفي بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة تحرير الاقتصاد وتشريع بعض القوانين الخاصة بالسياسة الائتمانية للمصارف التجارية بشكل عام كتشريع قانون ٩٤ لعام ٢٠٠٤، الذي منح المصارف التجارية حرية تحديد سياستها الائتمانية وتحديد سعر الفائدة الدائن والمدين، فضلا عن ممارسة الانشطة المصرفية بحرية تامة شريطة ان ينحصر دور البنك المركزي في مراقبة السجلات والحسابات وغيرها من الامور المالية، لذا سعت المصارف المتخصصة لمواكبة تلك التطورات في ظل ارتفاع الطلب على الارصدة النقدية في القطاعات الرئيسة الصناعية والزراعية والعقارية، وبناء على ذلك توسعت المصارف في منح الائتمان لتلك القطاعات، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل رغبة الحكومات المتعاقبة في دعم الانشطة الخاصة المحلية، بالتزامن مع التوصيات الكبيرة لصندوق النقد الدولي في دعم المشاريع الخاصة، وعلى الرغم من ارتفاع الائتمان الممنوح من قبل تلك المصارف الا انها لم تحقق الاهداف المنشودة التي رسمتها الحكومات في انتهاج سياسة اقراض السوق عن طريق تحويل المدخرات الحكومية للأفراد والمؤسسات الخاصة، بسبب تردي الالوضاع الامنية من جهة واستثناء حالات الفساد المالي والاداري، التي حولت بعض من تلك المبالغ الى الاشخاص غير المستحقين، مما اثر على واقع التنمية والرفاهية في العراق، وبحثنا يتعلق بدراسة وتحليل مسارات الائتمان المتخصص خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ مع التركيز على واقع مسارات ذلك الائتمان، فضلا عن بناء نماذج قياسية لبيان اثر ذلك الائتمان الممنوح على القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في العراق.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية الكريمة
	اقرار المشرف
	الاهداء
	الشكر والتقدير
أ	المستخلص
ب-هـ	المحتويات
و-ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
1-2	المقدمة
٣-٣	منهجية البحث
٣-٣	اولا : مشكلة البحث
٣-٣	ثانيا : هدف البحث
٤-٤	ثالثا : فرضية البحث
٤-٤	رابعا : اهمية البحث
٤-٤	خامسا : الحدود الزمانية والمكانية للبحث
٤-٤	سادسا : هيكلية البحث
٥-٥	الفصل الاول: الجانب النظري للبحث / المصارف المتخصصة ودورها في النشاط الاقتصادي
٥-٥	المبحث الاول: المصارف المتخصصة النشأة والاهمية
٥-٦	اولا: تعريف المصارف المتخصصة
6-6	ثانيا : نشأة المصارف المتخصصة
٧-٧	ثالثا : اهمية المصارف المتخصصة
7-9	رابعا :مصادر تمويل المصارف المتخصصة
10-13	خامسا : انواع المصارف المتخصصة
13-14	سادسا : مميزات المصارف المتخصصة
15-15	المبحث الثاني : الية التمويل ولتحويل
15-17	اولاً: الادخار الحكومي ومتطلبات التنمية الاقتصادية
17-28	ثانيا : المدخرات الحكومية
28-28	ثالثا : الخدمات المقدمة من قبل المدخرات الحكومية

28-36	رابعا : الاقتراض
37-37	المبحث الثالث : الآلية التحفيز الحكومي للنشاط الاقتصادي
37-38	اولا : الآلية التمويل الحكومي الموجة
38-38	ثانيا : مقومات تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين عن طريق المصارف
39-39	ثالثا : المدخرات الحكومية والتنمية الاقتصادية
39-39	رابعا : اهداف تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين عن طريق المصارف
40-40	خامسا : انواع القروض التي تقدمها المصارف لتحويل المدخرات الحكومية
41-41	سادسا : اهمية تحويل مدخرات الحكومة المصارف في تمويل المشاريع الخاصة
42-47	سابعا : دور الحكومة تحفز النمو الاقتصادي
48-48	الفصل الثاني : الجانب التحليلي الوصفي / تحليل اتجاهات وفعالية التمويل المصرفي للبنوك المتخصصة العراقية
48-48	المبحث الاول : المصارف المتخصصة في العراق نشأتها وتطورها
48-48	اولا: نشأة المصارف المتخصصة في العراق
49-51	ثانيا : خصائص المصارف المتخصصة في العراق
51-51	ثالثا : المصرف الصناعي العراقي نبذة تاريخية
52-53	رابعا : اهداف المصرف الصناعي العراقي
53-54	خامسا : اهمية القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد العراقي
54-55	سادسا : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي
56-56	سابعا : دور المصرف الصناعي في اعادة نمو القطاع الصناعي
57-64	تامنا : تحليل المركز المالي للمصرف الصناعي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)
65-65	المبحث الثاني: تحليل اداء المصرف الزراعي التعاوني العراقي
65-68	اولا : المصرف الزراعي التعاوني العراقي نبذة تاريخية
68-68	ثانيا : اهداف المصرف الزراعي التعاوني العراقي
69-70	ثالثا : اهمية المصرف الزراعي التعاوني العراقي
70-72	رابعا : انواع القروض الزراعية
72-73	خامسا : القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني العراقي حسب اغراضها
73-73	سادسا : اهم الشروط العامة لمنح القروض
73-74	سابعا : اجراءات طلب القروض من المصرف الزراعي التعاوني العراقي

75-75	ثامنا : مساهمة القطاع الزراعي بأجمالي الناتج المحلي
75-76	تاسعا : دور المصرف الزراعي التعاوني العراقي في تمويل ودعم القطاع الزراعي
76-85	عاشرا : تحليل المركز المالي للمصرف الزراعي التعاوني للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)
86-86	المبحث الثالث : تحليل التمويل المصرفي للمصرف العقاري العراقي
86-87	اولا : المصرف العقاري العراقي نبذة تاريخية
87-88	ثانيا : اهداف المصرف العقاري العراقي
88-89	ثالثا : واقع القطاع السكني في العراق
89-92	رابعا : مسببات أزمة السكن في العراق
93-93	خامسا : دور المصرف العقاري في حل مشكلة السكن
94-100	سادسا : تحليل المركز المالي للمصرف العقاري للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)
102-102	الفصل الثالث: الجانب التحليلي القياسي / توصيف وتحليل النماذج القياسية باستخدام منهجية (VAR)
102-102	تمهيد :
103-103	توصيف النموذج القياسي الانحدار الذاتي المتجه (VAR)
١٠٤-١٠٤	المبحث الاول : تحليل نموذج (VAR) لمتغيرات المصرف الصناعي العراقي
104-104	اولا : وصف المتغيرات الداخلة في النموذج
104-105	ثانيا : اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية
108-108	ثالثا : تقدير نموذج (VAR)
108-110	رابعا :تحويل النموذج الى نظام
110-112	خامسا :تحليل دوال الاستجابة الفورية
112-114	سادسا : تحليل التباين
114-118	سابعا : دراسة اختبار السببية
119-119	المبحث الثاني : تحليل نموذج (VAR) لمتغيرات المصرف الزراعي التعاوني العراقي
119-119	اولا : وصف المتغيرات الداخلة في النموذج
119-121	ثانيا : اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية
121-124	ثالثا : تقدير نموذج (VAR)
124-125	رابعا :تحويل النموذج الى نظام
125-127	خامسا :تحليل دوال الاستجابة الفورية
127-129	سادسا : تحليل التباين
129-133	سابعا : دراسة اختبار السببية
١٣٤-١٣٤	المبحث الثالث : تطبيق منهجية (VAR) لمتغيرات المصرف العقاري العراقي

134-134	اولا : وصف المتغيرات الداخلة في النموذج
134-136	ثانيا : اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية
136-138	ثالثا : تقدير نموذج (VAR)
139-140	رابعا : تحويل النموذج الى نظام
140-142	خامسا : تحليل دوال الاستجابة الفورية
142-144	سادسا : تحليل التباين
144-148	سابعا : دراسة اختبار السببية
149-150	الاستنتاجات والتوصيات
150-167	المصادر

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥٨	القروض المصرفية من قبل المصرف الصناعي العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	١-
٦١	مبالغ القروض المستحقة والمسددة للمصرف الصناعي لعراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٢-
٦٣	ارصدة الاستثمارات للمصرف الصناعي العراقي في الشركات الصناعية المساهمة للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٣-
٧٨	تحليل مكونات الائتمان المصرفي الزراعي الممنوح للمصرف الزراعي العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٤-
٨١	القروض المستحقة والقروض المستلمة للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٥-
٨٣	مبالغ اجمالي الودائع للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٦-
٨٥	ارصدة اجمالي الاستثمارات للمصرف الزراعي التعاوني العراقي في الشركات الزراعية المساهمة للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٧-
٩٥	راس المال والقروض الطويل الاجل والقصيرة الاجل العقاري العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٨-
٩٨	مبالغ اجمالي الودائع للمصرف العقاري العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	٩-
١٠٠	مبالغ اجمالي الاستثمارات والتسهيلات التنموية والتجارية للمصرف العقاري العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)	١٠-
١٠٤	وصف متغيرات المصرف الصناعي العراقي والقيمة المضافة	١١-
١٠٤	نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller	١٢-
١٠٦	نتائج تقدير نموذج (var)	١٣-
١٠٩-١١٠	نتائج تحويل نموذج (var) الى نظام	١٤-
١١٠	نتائج تحليل دوال الاستجابة نموذج (var)	١٥-
١١٣	نتائج تحليل التباين نموذج (var)	١٦-
١١٥	نتائج اختبار السببية للمتغيرات	١٧-
١١٨	وصف العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة ومتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي	١٨-
١١٩	وصف متغيرات المصرف الزراعي التعاوني العراقي ومتغير القيمة المضافة	١٩-
١١٩	نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller	٢٠-
١٢٢	تقدير نموذج (var) لمتغيرات المصرف الزراعي التعاوني والقيمة المضافة	٢١-
124-125	نتائج تحويل نموذج (var) الى نظام	٢٢-
١٢٦	نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية (var)	٢٣-
١٢٨	نتائج تحليل التباين نموذج (var)	٢٤-

١٣٠	نتائج اختبارات السببية للمتغيرات نموذج (var)	-٢٥
١٣٣	وصف العلاقة السببية بين المتغيرات	-٢٦
١٣٤	وصف متغيرات المصرف العقاري العراقي والقيمة المضافة	-٢٧
١٣٤	نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller	-٢٨
١٣٧	تقدير نموذج (var) لمتغيرات المصرف العقاري العراقي والقيمة المضافة	-٢٩
139-140	نتائج تحويل النموذج (var) الى نظام	-٣٠
١٤١	نتائج تحليل الاستجابة الفورية نموذج (var)	-٣١
١٤٣	نتائج تحليل نموذج (var)	-٣٢
١٤٥	نتائج اختبارات السببية للمتغيرات المصرف العقاري العراقي ومتغير القيمة المضافة	-٣٣
١٤٨	وصف العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	-٣٤

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
١٠٨	دائرة الوحدة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع	١ -
١١٢	الاشكال البيانية لنتائج تحليل دوال الاستجابة نموذج (var)	٢ -
١١٤	الاشكال البيانية لنتائج تحليل التباين نموذج (var)	٣ -
١٢٣	دائرة الوحدة استقرارية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع	٤ -
١٢٧	الاشكال البيانية لنتائج دوال الاستجابة الفورية نموذج (var)	٥ -
١٢٩	الاشكال البيانية لنتائج تحليل التباين نموذج (var)	٦ -
١٣٨	دائرة الوحدة استقرارية المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	٧ -
١٤٢	الاشكال البيانية لنتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية	٨ -
١٤٤	الاشكال البيانية لنتائج تحليل التباين نموذج (var)	٩ -

المقدمة

المقدمة

تعد البنوك المتخصصة احدى اهم انواع المؤسسات المصرفية التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة , وهي البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية , اذ تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي , من اجل رفع وتحفيز مقومات التنمية الصناعية والزراعية وتحقيق جزءا من الرفاهية المجتمعية , وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين اوجه نشاطاتها الرئيسية، أي ان البنوك المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الافراد كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية، وانما تعتمد على رأس مالها من استثماراتها فضلا عن ما يخصص لها من موارد مالية حكومية، وارتباط نشاطها برأس مالها، أي ان البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع في انشطتها المختلفة الا في حدود المسموح لها، أي ان انشطتها المصرفية اقل من أنشطة البنوك التجارية، وان معظم القروض التي تمنحها تكون بأجال طويلة نسبيا، حيث تقوم اغلب البنوك المتخصصة، بتوظيف مواردها في قروض طويلة الاجل، وذلك عكس ما هو متبع في البنوك التجارية التي يحكمها في هذا الصدد آجال الاموال التي اودعها الزبائن. فالبنوك المتخصصة كما هو واضح من تسميتها تخصص في تمويل أنشطة معينة ، حيث نجد البنوك الصناعية تتولى مهمة تمويل التنمية الصناعية وتهيئة المناخ الصناعي المناسب، وبالنظر للبنوك الزراعية، فانها تخصص في تمويل شريحة المزارعين والفلاحين ودعمهم سواء بتقديم القروض النقدية المباشرة او العينية.

اما البنوك العقارية فان وظيفتها الرئيسية هي تحقيق الرفاهية المجتمعية من خلال دعم الافراد نحو حياة كريمة وتوفير ابسط متطلبات العيش الكريم وهو السكن، فضلا عن المرافق والمجمعات الاستثمارية السكنية، وتتميز البنوك المتخصصة في ان الربح ليس هدفها الرئيس بالرغم من انها مؤسسات ايداعية والسمة الرئيسية لها هي مؤسسات مصرفية، فهي مملوكة للدولة في اغلب الاحيان وتخضع للقوانين التشريعية التي تصدرها وزارة المالية ورقابة البنك المركزي. وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها ، وعلى القروض طويلة الأجل، التي تحصل عليها كدعم من البنك المركزي والمصارف الاخرى ، والسندات التي تصدرها. ومما تجدر الاشارة اليه، ان البنوك العقارية، لا يقتصر نشاطها على منح

القروض التي يكون اغلبها طويلة الاجل, وانما يشمل نشاطها احكام الرقابة الكاملة على الانفاق, وربطه بعمليات الانجاز .

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انفتاح كبير على العالم الخارجي وتنامت فيه الزيادة المفرطة للطلب على الارصدة النقدية في مختلف المجالات لذا سعت البنوك المتخصصة لتهيئة المناخ المناسبة ودعم الافراد والمؤسسات كجزء من التوجهات الحكومية نحو تفعيل دور القطاع الخاص، بالتزامن مع لجوء الحكومات المتعاقبة نحو الية اقراض السوق من خلال تحويل جزء من المدخرات الحكومية للمستفيدين عن طريق تلك المؤسسات المصرفية لذا فان الدراسة تبحث في تحليل مسارات الائتمان الممنوح وتسليط الضوء على اهم العقوبات التي واجهت التسليف الحكومية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ وبالاتماد على النماذج القياسية للكشف عن اثر الائتمان الممنوح في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية قيد البحث.

منهجية البحث

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

في ظل التحويلات السريعة للسياسة الائتمانية للمصارف عامة والمتخصصة بشكل خاص، فان مشكلة التمويل المصرفي هل لها تأثيرا لتلك المصارف وهل حققت الاهداف المبتغات منها، واي من تلك البنوك اثر في قطاعه الاقتصادي بشكل رئيس مركز التساؤل لدى المختصين في الشؤون المالية والاقتصادية في ظل التوسع الهائل والانفتاح الاقتصادي وارتفاع الطلب على الارصدة النقدية مع التوجه الحكومي نحو تحفيز ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل تشريع قانون المصارف رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٤ لذا فان مشكلة البحث يمكن تلخيصها بالأسئلة التالية:

- ١- هل تستطيع المصارف المتخصصة بالعراق ان تلعب دورا بارزا في تحفيز النشاط العراقي حسب القطاعات الموكلة اليها ؟
- ٢- اي من تلك المصارف اكثر تأثيرا في قطاعه الاقتصادي؟
- ٣- ما معرقلات التمويل المصرفي المتخصص ؟
- ٤- ما انعكاس ذلك التمويل على الواقع الاقتصادي والاجتماعي؟

ثانيا: هدف البحث

يهدف البحث للتعرف عن الاتي:

- ١- تحليل السياسات الائتمانية للمصارف المتخصصة في العراق بعد عام ٢٠٠٤.
- ٢- تحليل الانشطة المصرفية وتوجيه نقاط القوة والضعف لعمل تلك المؤسسات.
- ٣- بيان مدى قدرة تلك المصارف على رفع مساهمة القطاعات الممولة لها في الناتج المحلي الاجمالي.
- ٤- بناء أنموذجا قياسي لإظهار قدرة التمويل على القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الصناعية والزراعية والعقارية.

ثالثاً: فرضية البحث

بني البحث على فرضية مفادها (ان مساهمة المصارف المتخصصة في دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المختلفة بعد عام ٢٠٠٤ لم يحقق الاهداف المنشودة بالرغم من ضخامة الائتمان الممنوح للقطاعات والتوجه نحو تحقيق متطلبات الصيرفة الحديثة والشاملة مما يتطلب رفع مساهمة تلك المؤسسات بمزيد من الاجراءات الرقابية واعادة هيكلة تلك المصارف ليتناغم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والمجتمعية).

رابعاً: اهمية البحث

تلعب المصارف المتخصصة دورا حيويا مميزا في تحفيز القطاعات الاقتصادية وبالتالي فان اي تدخلات سياسة تؤثر سلبا في اداء تلك المؤسسات وتنعكس على الاقتصاد المحلي اذ انها تشكل اداة حققت للقطاعات الممولة منها وعليه فان تسليط الضوء وتحليل سياسة تلك المصارف امر بالغاية الاهمية في الوقت الراهن ويمكن ان تخلق نشاطا اقتصاديا فيما تبنت ادارة تلك المؤسسات .

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث

استمدت الحدود المكانية للبحث تحليل فاعلية البنوك المتخصصة في العراق (الزراعي/الصناعي/العقاري) على القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الحقيقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) .

سادساً: هيكلية البحث قسمت الدراسة لثلاثة فصول وحسب الآتي :

١- الفصل الاول ايجاز نظري لماهية البنوك المتخصصة واهميتها وصيغة عملها ودورها الحيوي في الاقتصاد وعلى ثلاثة مباحث .

٢- الفصل الثاني تناول تحليل المصارف المتخصصة في العراق وطبيعة عملها بعد عام ٢٠٠٤ وعلى ثلاثة مباحث خصص كل مبحث لتحليل واقع السياسة الائتمانية للمصارف الثلاثة.

٣- اما الفصل الثالث فقد خصص لبناء أنموذج قياسي لبيان مدى تأثير التمويل المصرفي لتلك المصارف على متغيرات التنمية الصناعية والزراعية والعقاري وختمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

المصارف المتخصصة ودورها في النشاط
الاقتصادي / الجانب النظري

المبحث الاول

المصارف المتخصصة النشأة والمفهوم والاهمية

اولا: تعريف المصارف المتخصصة

يقصد بمصطلح التخصيص هو الصفة العامة للعملية التي عن طريقها توزع المصرف ما لديه من الاموال المتاحة على اقسام مختلفة وبطريقة تضمن الانسجام لما تحتاجه من السيولة وكذلك لتحقيق للربحية اي تخصيص الاموال الى الاقسام النقدية، اي الاستثمارات في الأوراق المالية و التسليفات وكذلك القروض والاصول الاخرى اذ انها تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين ، فتلك المؤسسات تخصص في تمويل أنشطة معينة ، اذ تتولى المصارف الصناعية مهمة دفع عجلة التنمية الصناعية ، والمصارف الزراعية ، تخصص في تمويل القطاع الزراعي ، في حين تتولى المصارف العقارية تحقيق الرفاهية للمجتمع وغالبا ما يكون تركيزها على تحقيق التنمية الاقتصادية وايضا التنمية الاجتماعية ، ولا يكون الربح من اهدافها الرئيسية. (شندي ، ٢٠١٠ : ١٤٤)

وقد عرفت بعض المصارف المركزية للدول العربية حسب الاتي :

- عرف قانون المصرف القطري المركزي وتنظيم المؤسسات المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ وفقا للمادة الاولى وتنص على ان المصارف المتخصصة انها (المصارف المرخص لها بمزاولة كل او بعض الاعمال المصرفية والاستثمارية والتنموية وبصورة اساسية في قطاعات اقتصادية محددة)

- عرفها قانون (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شان النقد ومصرف الكويت والمهنة المصرفية في المادة (٧٦) على انها (تلك المصارف التي يكون عملها الرئيسي تمويل قطاعات اقتصادية معينة مثل القطاع العقاري او الصناعي او الزراعي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الاساسية)

- عرفها ايضا القانون المصرف المركزي الاردني الرقم (٢٣) لعام (١٩٧١) وفقا للمادة (٢) من المصرف المتخصص على انه (كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في الاردن وهدفها

الرئيسي منح التسهيلات لأغراض خاصة يعيها مجلس الوزراء ويعتبرها لأغراض هذا القانون اقراض بعد الاستئناس برأي محافظ المصرف المركزي الاردني)

- اما المرسوم الاشتراكي اللبناني رقم (٥٠) لسنة (١٩٨٣) الخاص بمصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل فقد عرفها في الفقرة (٢) من المادة (٢) على انها (هي تلك المصارف التي تكون غايتها محصورة في استعمال واردها في عمليات التسليف المتوسط الاجل والطويل الاجل وفي التوظيف المباشر او في المساهمات في عمليات شراء او بيع السندات المالية لحسابها او لدى حساب الغير وفي الكفالات المتوسطة وطويلة الاجل مقابل ضمانات كافية والكفالات قصيرة الامد شرط ان تتعلق بعمليات متوسطة وطويلة الامد)

هذا وتجدر الاشارة الى أنه لم نجد مشرعا عراقيا اعطى تعريفا موجزا عن المصارف المتخصصة في ثانيا قانون المصارف او قانون المصرف الصناعي او قانون المصرف العقاري او قانون المصرف الزراعي او قانون اخر . (الساعدي , ٢٠١٧ : ٢٧٦-٢٧٨)

ثانيا : نشأة المصارف المتخصصة

انشأت المصارف المتخصصة وذلك لأغراض توفير التمويل الطويل الاجل والمتوسط الاجل للمشروعات التي تعمل في مجالات الانتاج الصناعي والزراعي والعقاري اذ انها تهتم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فالرغبة في الإسراع بتنمية قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو الإسكان أو غيره، تستلزم قيام مؤسسات مصرفية متخصصة لتمويل نشاط هذا القطاع ، وكذلك تيسير الائتمان للمشروعات القائمة أو للمشروعات الجديدة في قطاع معين. وغالبا ما ترصد لهذه المؤسسات مبالغ محددة في الموازنة العامة للدولة سواء مرة واحدة أو على دفعات. وايضا هناك دافع لنشأة المصارف المتخصصة وهو محدودية القدرة لدى المصارف التجارية للوفاء بالحاجات التمويلية للحرفيين وصغار المهنين، وكذلك المزارعين بسبب المبالغة في الضمان المطلوب للقروض للحفاظ على الأموال المودعة لدى البنك. (الحسيني ، الدوري ، ٢٠٠٨ : ٦٦)

ثالثا :اهمية المصارف المتخصصة

تهتم المصارف المتخصصة في تنمية القطاعات الانتاجية ويكون هدفها الأساسي ليس الربح وإنما تنمية هذه القطاعات الرئيسية لذا تسمى بنوك التنمية ,وهي غالبا ترتبط بوزارة المالية (في أغلب الدول النامية)، أو مختلطة وغالبا تكون أسعار الفائدة على قروضها معتدلة تتماشى مع غاياتها، حتى اذا ارتفعت أحيانا فلا بد من زيادة فترة التسديد، بحيث يبقى العبء السنوي لخدمة القروض متدنيا ,وهي تعتمد أساسا على مواردها المالية الذاتية، وخصوصا على رأس مالها، في تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية. (اسماعيل, الطائي, ٢٠١٩ : ٨٠) وان معظم قروضها و تسهيلات الائتمانية تنحصر في القطاع الذي يحمل اسمها عادة , ويكون دعمها وحمايتها من قبل الدولة.

اذا ان عملها يقع ضمن الخطة التنموية لأي دولة, وفي معظم الأحيان لا تبحث هي عن المقترضين، كما هو معمول به بالنسبة للبنوك التجارية وخاصة عندما تعاني البنوك التجارية من ارتفاع حجم السيولة ان برنامج تسديد القرض و خدماته عادة يكون متفقا مع قدرة المقرض الحقيقية. (كبة, ٢٠١٨ : ٥١-٥٢) و يكون للمصارف المتخصصة قانون خاص بها لتنظيم عملها و حمايتها من منافسة البنوك التجارية فهي تتعرض لمخاطر أكثر من باقي المؤسسات المالية الأخرى، لاعتمادها الإقراض طويل الأجل, الذي يتأثر بظروف المستقبل, وتكون لها صفة احتكارية، لأنه عادة تنفرد في سوق الاقتراض الخاص بذلك القطاع في حين الأنواع الأخرى من المصارف، وخاصة التجارية، يكون عددها كبير وهي تتنافس فيما بينها. تكون اسعار الفائدة و شروط القرض معتدلة و معقولة و مناسبة للمقرض بحيث لا تشكل عبئا كبيرا على المقرض. (المرزوك, ٢٠١٧ : ١٠٥)

رابعا: مصادر تمويل المصارف المتخصصة

تعتمد تلك المؤسسات في تحويلها على مصادر عدة وحسب الاتي :

اولا : المصادر الداخلية وتشمل :

١- رأس المال :

تعتمد المصارف المتخصصة على رأس مالها مصدرا رئيسيا، وعادة ما تطلب هذه المصارف رأس مالها دفعة واحدة من المساهمين بل يطلبه المصرف على شكل دفعات وفق الاحتياج إليه حتى لا تبقى لديه أموال عاطلة، وحتى لا تنخفض نسبة العائد الموزع على

المساهمين. ويبدأ المصرف بطلب سداد باقي أقساط رأس المال مع توسيع عمليات المصرف. ويستطيع المصرف زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة على المساهمين القدامى للاكتتاب فيها، أو تطرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام، ويتاح للمساهمين الجدد والقدامى للاكتتاب في تلك الأسهم على حد سواء، وفقا لما يراه البنك مناسبا.

٢- الاحتياطات تستقطع الاحتياطات كنسبة من الأرباح الصافية التي يحققها المصرف، وتشتمل على نوعين من الاحتياطات احتياطي قانوني، واحتياطي اختياري أو خاص لمقابلة أغراض خاصة. يحدد قانون إنشاء المصرف ونظامه الأساسي نسب هذه الاحتياطات، وفي الغالب يتم توقف استقطاع هذه الاحتياطات إذا بلغت نسبة محددة من رأس المال وهذا ما نصت عليه النظم الأساسية للمصرف ، وايضا هناك مصادر داخلية اخرى مثل الاستثمارات والسندات وغيرها. (عذافة ، ٢٠١٨ : ٣١ - ٣٢)

ثانيا: المصادر الخارجية :

هي الأموال التي يمكن ان تحصل عليها المصارف المتخصصة من الخارج ، وتشمل الاتي:

١ - الاقتراض ويشمل :

أ- الاقتراض المباشر من مؤسسات مالية في الداخل أو الخارج ، مثل البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية.

ب- الاقتراض من البنك المركزي، اذ تسمح التشريعات المصرفية في بعض الدول للبنك المركزي بإقراض المصارف المتخصصة وفقا لشروط خاصة.

ج- الاقتراض من الحكومة.

د- الاقتراض من الجمهور، عن طريق إصدار سندات وطرحها في سوق الأوراق المالية. (كبة ، ٢٠١٨ : ٥٣)

٢- الودائع

تسمح أنظمة المصارف المتخصصة بقبول الودائع من العملاء، وهي تمثل اهميه ضئيلة من مصادر الأموال لديهم، وان قبول المصارف المتخصصة للودائع يعد وظيفة ثانوية. وعادة ما يقوم المودعون بالإيداع في المصارف المتخصصة لتوفير شروط تمكنهم من الاستفادة بالخدمات التمويلية التي تقوم بتوفرها المصارف المتخصصة ، وأن هذه الوظيفة تعد من

صميم العمل بالبنوك التجارية ، ولم تنشأ المصارف المتخصصة لكي تنافس البنوك التجارية ، إضافة إلى بعض الشروط المقدمة من البنوك التجارية وذلك لجذب الودائع وتعد في أغلب الأحوال أفضل كثيرًا من الشروط المقدمة من قبل المصارف المتخصصة. (ال شبيب، ٢٠١٢ : ٤٩)

٣- مصادر أخرى تسمح أنظمة بعض المصارف المتخصصة بقبول المنح والإعانات/الهبات سواء من الحكومات أو من منظمات دولية وإقليمية.

ولكي تستطيع المصارف المتخصصة على تحقيق أهدافها التنموية لا بد من تنمية مصادر أموالها وخاصة الذاتية وذلك بتكوين الاحتياطات الضخمة وزيادة رؤوس أموالها من جهة، ومن جهة أخرى تنمية مواردها الخارجية من خلال تنمية الودائع وخاصة طويلة الأجل، وكذلك تشكل محفظة القروض الجزء الأكبر من تلك الاستخدامات وإيضاً هناك مجالات أخرى لتوظيف أموال تلك المصارف وتكون على شكل موجودات نقدية وشبه نقدية والغرض منها مواجهة الالتزامات المترتبة على هذه المصارف ولشراء احتياجاتها من الأصول ولتسديد نفقاتها الجارية .

أضافه الى محفظة القروض التي تأخذ القسم الأكبر والمتمثلة بالقروض لقطاع الخاص الذي تمثله هذه المصارف والقروض الأخرى لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية وقروض مؤسسات حكومية ومن ذلك يتبين ان استخدام الاموال في المصارف المتخصصة من اجل غايات واهداف لتلك المصارف , وفي الغالب تكون المصارف المتخصصة مملوكة للدولة , وتهدف إلى زيادة معدلات التنمية , لذلك تمتاز باهتمامها بمشاريع اقتصادية والتي تتطلب مبالغ كبيرة من المال وقروضها طويلة الأجل . (البياتي , سمارة , ٢٠١٣ : ٢١٩)

خامسا :انواع المصارف المتخصصة

١- المصارف الصناعية:

ناقشت البلدان النامية مؤخرا رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من اجل سد الطلب المحلي المتزايد فضلا عن سد الطلب الخارجي على السلع المحلية لذا سعت تلك المؤسسات الى دفع عجلة التنمية الصناعية ودعمها. اذ ان المصارف الصناعية تقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنمية المشاريع الصناعية والمشاركة في رؤوس أموال بعض تلك المشاريع, تتكون موارد هذه المصارف من حقوق الملكية والاحتياطات والقروض من البنك المركزي وودائع وقروض من مؤسسات دولية. . (الطائي , ٢٠١٨ : ٢١٩-٢٢٠)

اذ تقوم هذه المصارف بمنح القروض وتسهيلات ائتمانية للمشاريع الصناعية الجديدة او توسيع القائمة. والمشاركة في رؤوس اموال المشاريع الصناعية, والاشتراك بتأسيس شركات صناعية وتقييم هذه المشاريع, واعداد دراسات الجدوى لصالح الزبائن لقاء اجور والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للمشاريع الصناعية والمساهمة بفتح اعتمادات مستنديه لعمليات التصدير والاستيراد واصدار خطاب الضمان بأنواعه المختلفة وتقديم المشورة للقطاع الصناعي الخاص والمختلط والتعاوني في مجال اختصاصه .

وللمصارف الصناعية دور كبير بإنشاء القاعدة الصناعية في الدول النامية حيث عمدت الى إنشاء مصارف صناعية تعمل على تطبيق سياسة الانفتاح وذلك من اجل توفير التمويل متوسط وطويل الاجل والمعونة الفنية للقطاع الصناعي .و ساهمت المصارف الصناعية بإنشاء الكثير من مشروعات القطاع الصناعي والتي تطورت وأصبحت تؤدي دورا مهما في اقتصاديات الدول . (الخفاجي , كاظم , ٢٠١٣ : ٢٩٤-٢٩٥)

ان المصارف الصناعية تقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة من اجل دعم المشاريع الصناعية وتنميتها وعلى اختلاف احجامها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكذلك المشاركة في رؤوس اموال جزء من المشروعات الصناعية المختلفة , ولتتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتعظيم مواردها فانها تتجه الى سوق رأس المال للحصول على موارد طويلة الاجل

ولذا نجد ان موارد المصارف الصناعية تشمل حقوق الملكية من الاحتياطات و رأس المال وفي بعض الاحيان يتدخل المصرف المركزي او القانون النافذ في تحديد القروض التي يستطيع المصرف الصناعي منحها للمستفيدين من الصناعيين وتعمل وفق القانون الخاص بها . (الوادي، وآخرون ، ٢٠١٠ : ٢١٧)

ب- المصارف الزراعية

تصنف اغلب البلدان العربية بانها بلدان زراعية اذ امتهن اغلب الافراد فيها الزراعة , لذ فان الحاجة لتلك المؤسسات باتت ضرورية , اذ تشكل المنتوجات الزراعية عصب الحياة وهي من السلع الضرورية ومن ثم تحفيز دور هذه المؤسسات المالية في تمويل الزراعة الامر الذي ينعكس انعكاسا على رفع مساهمة هذا القطاع بالنتائج المحلي الاجمالي, فهي تشكل وسيطا مهما بين المدخرين والمستثمرين من المزارعين الامر الذي ينتج الموارد المعطلة والمساهمة في استثمارها وتعمل الحكومات على ايجاد الاهمية القصوى وادخال احدث الطرق والوسائل وزيادة رأس ماله هدف من الاهداف الضرورية الواجب تحقيقها لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الامام. (درويش , عناد , ٢٠١٩ : ١٧٥ - ١٧٦)

ان الاعمال والقوانين التي يعمل وفقها المصرف لها دور كبير في عملية تقييم الاداء اذ انها تحدد الاعمال المصرفية وتؤثر على انتاجية المصرف وان لعملية تقييم الاداء الدورية والمستمرة لكل فرع من فروع المصرف دور كبير في تنظيم عمل المصرف , حيث تعمل المصارف الزراعيه على تقديم الخدمات المصرفية كافة المتعلقة بالنشاط الزراعي كتقديم القروض النقدية والعينية لاستصلاح الأراضي .

يتعرض الإقراض الزراعي الى الكثير من المخاطر كون تلك القروض وسدادها يعتمد على المحصول الموسمي اما يمارس المصرف اعمالا اخرى مثل اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية ومزارع الدولة حسب الحاجة وتشجيع التوفير والادخار وقبول الودائع وايضا تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي تطلبها اعمال هذه الجمعيات التعاونية الزراعية ومزارع الدولة والمزارعين والشركات الزراعية للإنفاق على الأعمال الزراعية واستصلاح الأراضي وانشاء البساتين وحفر الآبار وشراء المضخات والمكائن الزراعية وتأسيس مشاريع الثروة الحيوانية

وتشغيلها بما فيها الأبقار والعجول والدواجن والأسماك وصناعة الألبان وغيرها من الصناعات الزراعية . (غيلان , ٢٠٠٧ : ٣٤-٣٥)

ج- المصارف العقارية :

يشهد قطاع العقاري ازديادا مفرطا في الطلب على القروض الناتج عن ارتفاع معدلات الولادات والتوسع في مجال البناء لارتباطه المباشر في رفع معدل الرفاهية التي تعد من ضروريات الحياة الكريمة لاسيما ان اغلب البلدان النامية شهدت ارتفاعا في معدلات الفقر لذا فمصارف العقارية تحتل اهمية بالغة من بين المصارف المتخصصة الاخرى , اذ انها مصارف تتخصص بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية وما يتصل بها من تمويل مشاريع البناء والاسكان وذلك بتقديم القروض والسلف للجمعيات الإسكانية والمساهمة في تأسيس شركات البناء السكني والعمارات السكنية , وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها وتمنح القروض الطويلة الاجل . ولأحكام الرقابة على استخدام القروض العقارية طويلة الأجل عادة تربط مبالغها المدفوعة بعمليات الإنجاز المتحقق على الأرض. (ظريفة , ٢٠١٦ : ٣٩)

وتقوم هذه المصارف بأعداد دراسات الجدوى لمشاريعها وتقديم المشورة للأجهزة الرسمية المختصة بالإسكان والتعمير وتقدم القروض للإسكان الفردي. ومنح القروض للأفراد الأنشاء الدور السكنية وشراء الدور السكنية من قبل الافراد.

وكذلك تهدف ايضا الى اقامة مشاريع استثمارية في داخل المناطق السكنية المنشأة من اجل تشجيع الانتقال اليها و ببرامج التدريب المهني و تشجيع الحرف الصغيرة وايضا العمل على توفير فرص العمل للمستفيدين من تلك المشاريع السكنية وتتولى المصارف العقارية اغلب عمليات تسويق العقارات للكثير من الجهات من خلال عرض هذه الوحدات للبيع وفقا للشروط التي تحددها الجهة المالكة للعقار. (ابتسام , ٢٠١٧ : ١٣٦-١٣٧)

ولعل السبب في ذلك يرجع الى ان المصرف يتمتع بخبرات عالية في هذا المجال من خلال قدرته على تقييم العقار حسب تكاليفه وعمل الإجراءات اللازمة لتسويقه من اعلان ودفع مقدمات الحجز وتقديم القروض للراغبين في الشراء على مدد طويلة , وتقوم المصارف العقارية بإدارة العقارات اي بتحصيل الايجارات وعمل الصيانة اللازمة للمباني نيابة عن الجهة المالكة

في حالة ما اذا كانت وحدات العقار قد بيعت بنظام الاقساط وفي هذا كله تخفيف على الجهة المالكة في تحصيل مستحقاتها بدون عناء او مشقة . (صوان، ٢٠٠٨ : ٥١)

سادسا : مميزات المصارف المتخصصة

تقوم المصارف المتخصصة بتقديم عمليات الائتمان المتوسط والطويل الاجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية او قد يرجع التخصص الى مقابل حاجات ائتمانية من نوع خاص كما هو الحال مثلا لبنوك الاستثمار والاعمال وتعتمد البنوك المتخصصة على مواردها الذاتية (راس المال واحتياطيات ومخصصات البنك)

وايضا تعتمد على موارد خارجية اي غير ذاتية ويغلب على تلك الموارد الاخير طابع الاقتراض من سوق راس المال عن طريق اصدار السندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين وقد تقترض عن طريق البنوك التجارية او من الدولة او من البنك المركزي. (محمود , محمد , ٢٠١٤ : ١١-١٢)

ومن الملاحظ ان هناك مميزات عدة للمصارف المتخصصة وهي :

١- يرتبط نشاط المصارف المتخصصة براس مالها اي انها لا تستطيع التوسع في انشطتها الا في حدود مواردها المالية المتوفرة لها حيث ان تلقي الودائع الجارية او تحت الطلب او الحساب الجاري ليس من انشطتها الرئيسية فهي لا تتعامل في مثل هذه العمليات الا في حالات استثناء بأمر من السلطة المختصة . (غنيم، ١٩٨٩ : ٣٣)

٢- لدى المصارف المتخصصة اقسام خاصة تكون لديها الخبرة والمشورة فيما يخص عمل هذه المصارف وغالبا تقوم بتقديم خبراتها ومشورتها الى عملائها من اجل دعمهم والعمل على تقدمهم وذلك من اجل تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٣- تعد المصارف المتخصصة من المؤسسات التي لا تعتمد بالشكل الرئيسي على ايداعات الافراد في مواردها المالية وانما تعتمد على راس مالها وما تصدره من سندات.

٤- تستثمر المصارف المتخصصة اموالها بنفسها عن طريق الاستثمار المباشر وذلك من خلال انشاء مشروعات جديدة وتمليكها الى الغير او انشاء بعض المشروعات المشتركة مع الغير وبالتالي فانها تكتفي بمنح الائتمان الى طالبة . (حداد , هذلول، ٢٠٠٨ : ١٧١-١٧٢)

٥- يعد السبب الاساسي لنشأة المصارف المتخصصة وتطويرها هو تمويل المشروعات بالقروض طويلة الاجل وذلك من اجل النهوض بالاقتصاد نحو الافضل.

٦- تتعامل المصارف المتخصصة مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية فان المصرف العقاري يعمل في مجال العقار والمصرف الزراعي يعمل في مجال الزراعة والمصرف الصناعي يعمل في مجال الصناعة (المعموري، ٢٠١٢ : ١٤٠) . ومن ثم فالمصرف لا يمنح قروضه الا للأشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه.

فالمصارف الصناعية لا تمنح القروض الا للعمليات المتعلقة بالصناعة كأنشاء مصنع او تجهيز ورش وكل ما يتعلق بالقطاع الصناعي. وكذلك المصرف الزراعي لا يمنح القروض الا لتمويل العمليات المتعلقة بالقطاع الزراعي. وايضا المصرف العقاري لا يمنح القروض الا لتمويل العمليات المتعلقة بالقطاع العقاري .

٧- اعتماد المصارف المتخصصة في عملية خلق الائتمان على مواردها الذاتية حيث تعتمد على راس مالها ومخصصاتها واحتياطياتها وكذلك تعتمد على بعض الموارد مثل الاقتراض عن طريق الحكومة او البنك المركزي وايضا الاقتراض من البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى . (ال شبيب، ٢٠١٢ : ٥٠)

المبحث الثاني

اللية التحويل والتمويل

اولا: الادخار الحكومي ومتطلبات تمويل التنمية الاقتصادية

تلعب المؤسسات المصرفية دورا مهما و رئيسيا في اقتصاد أي بلد من خلال قيامها في تعبئة مدخرات الحكومة و من ثم توجيهها نحو الفرص الاستثمارية المختلفة لرفع معدلات النمو الاقتصادي و التوظيف الكامل للموارد وكما هو معروف فإن الجهاز المصرفي يؤدي مهام اقتصادية تخضع للتغيرات المستمرة و على الرغم من ان وظائفه التقليدية لازالت على حالها ألا وهي عملية قبول الودائع ومنح القروض و تسهيلات ائتمانية , لذا نجد أن الوسائل و الأساليب المعتمدة في تقديم تلك الوظائف هي التي تتغير و أن المنافسة بين المصارف سواء كان على المستوى الداخلي و الخارجي تقوم على أساس مزايا تتمتع بها تلك المؤسسات المصرفية , (الحمداني , وآخرون , ٢٠١٥ : ٢) و بتراكم الودائع لدى الجهات التي تمارس أعمال المصارف بدأت عمليات الاقراض و الاستثمار المختلفة و تطور أداء المصارف و ظهور المنافسة فيما بينهما بدأ نظام المعلومات المصرفية يلعب دورا مهما في تسهيل مهمة ادارة المصارف في صنع القرارات الإدارية لتحقيق اهدافها و نتيجة التوسع الكبير في عمليات المصارف و انتشار فروع المصارف و كبر حجم الانشطة اليومية و تعاظم خدمات المصرف اصبحت النظم التقليدية بتوفير المعلومات لا تستجيب وفق متطلبات العصر , فأن استخدام التطور التكنولوجي والعلمي في العمل المصرفي يعطي لإدارة المصارف قدرات اضافية في امكانية التوسع والتنوع في الخدمات و في تطور كفاءة العمليات و سرعة اتخاذ القرارات و الرقابة . (شياح , ٢٠٠٦ : ١ - ٢)

ان المصارف المتخصصة تعد احد محركات الاقتصاد في اي بلد , وتقاس القوة الاقتصادية للبلاد بكفاءة نظامها المصرفي وعدد المصارف والخدمات التي تقدمها هذه البنوك والفروع التي تمتلكها. تختلف البلدان في كفاءة انظمتها المصرفية. اذ ان لدى الدول المتقدمة نظام مصرفي فعال يعتمد احدث التقنيات المتاحة لتسهيل وتبسيط معاملاته. وليست هناك حاجة الى العديد من الزيارات الى فروع المصارف لأجراء معاملات مثل (السحب، الابداع، النقل...الخ) ولكن من خلال الانترنت واجهزة الصراف الالي المنتشرة في جميع الاماكن العامة والمجمعات التجارية والمناطق الترفيهية...الخ تعمل هذه الاجهزة (زبون , ٢٠١٨ : ١٢٩)

وان واحدة من المشاكل الرئيسية في النظام المصرفي العراقي هي التوسع الهائل في حركة البناء والتشييد والتنمية الصناعية فضلا عن الزراعة لاسيما بعد تراجع المساهمة في

الناتج المحلي الاجمالي في عقد التسعينات اذ تواجه المصارف الحكومية مشاكل نقص السيولة لدفع عجلة التنمية في القطاعات الحقيقية بالرغم من المبالغ الكبيرة التي منحتها لتلك المصارف لذا فهناك توجيهها نحو زيادة راس مال المؤسسات المصرفية العامة و الوطنية والهدف من ذلك هو اختراق الأسواق الأخرى في كل سهولة , و من جهة أخرى تعزيز موقعها داخل السوق المحلية عن طريق الاتي :- (الجزراوي , ٢٠١١ : ٢٧٧-٢٧٨)

١- اشباع بعض الحاجات المالية التي تتطلب عند عملية التحديث في الاقتصاد الوطني و عن طريق تقوية و زيادة حجم المصارف المالية وقدرتها لأجل القيام بهذه المهمة القوية و ذلك عن طريق زيادة الاستثمار في هذا المجال .

٢ - تعزيز قدرة المصارف العامة والمتخصصة على مواجهة خطر المنافسة القادمة من المصارف الأجنبية التي تستطيع جذب كثير من المؤسسات الخاصة و الافراد و بالتالي السيطرة على السوق نتيجة قدرتها على الاقراض و الايداع و ذلك لكبر حجمها وقدرتها المالية و الخدمات والتسهيلات التي تقدمها وقدرتها على تحمل مستوى خطر مرتفع مقارنة مع المصارف المحلية . حيث نرى أن المصارف ذات الحجم الكبير قادرة على التأقلم و تتطور في بيئة تنافسية تزداد يوما بعد يوم فالذي يستطيع البقاء في السوق هو الذي يمتلك ميزة انتاجية اكبر من حيث المردودات و للحصول على نسبة مرتفعة من الودائع بكلفة منخفضة ، وذلك يؤدي للزيادة في حجم الوساطات المصرفية لهذه المصارف الكبيرة الحجم ، لذا اصبح من الضروري لمواجهة هذه التحديات تبني مفاهيم الدمج في المصارف العامة و هو الحل الوحيد القادر على الاستمرار في تحقيق الربح و البقاء في السوق . (كاظم , ٢٠١٦ : ٢٨٥)

٣- امكانية لعب دور مالي مهم على المستوى الإقليمي و خاصة في حالة أن حجم الاسواق المحلية لا يسمح بالنمو المثالي لذا لا بد من المحاولة في توسيع النشاط المالي والمصرفي من خلال دخول الاسواق الاقليمية ومن ناحية اخرى استقطاب رؤوس الأموال العراقية و العربية الموجودة في دول أجنبية و اعادة استثمارها في العراق أو في الدول العربية الأخرى حتى تصبح المؤسسة المصرفية ذا مركز مالي و مصرفي قوي على المستوى الإقليمي و ذلك عن خلال وضع سياسة مالية صحيحة و سليمة لذلك فإن من الممكن للمصارف في العراق وفي المستقبل ان تلعب دورا مهما في جذب الأموال على المستوى الدولي و اعادة استثمارها في مشاريع محلية و عربية و ان عولمة الأسواق المالية ساهمت بتسريع التوجه

الى اقامة مشاريع و مصارف حجم كبير والذي يتم اما عن طريق النمو الداخلي و الذي هو خلق قدرات جديدة للإنتاج و الذي يسمح للمصارف بالتمتع بالاستقلالية المالية و الاقتصادية و لكن هنا تلاقي صعوبة بعض المؤسسات المصرفية في ايجاد تمويل لازم لها ، أو أن يتم عن طريق النمو الخارجي و التي تعني امتلاك أو السيطرة على وحدات انتاجية عامة و الذي يقوم عن طريق التحالفات مع مصارف اخرى داخل الحدود او خارجها او الاندماج فيما بين المصارف . (عباس ، ٢٠١١ : ٨١-٨٢)

ثانيا : المدخرات الحكومية :

يمكن وصف بعض المدخرات الحكومية التي يمكن ان تلعب دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية، وايضا في تنمية القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة والزراعة والعقار وذلك عن طريق عملية تحويل بعض من هذه المدخرات الى المصارف المتخصصة لكي تكون لها القدرة الكافية لتمويل المشروعات الاقتصادية مثل قيام المصرف الصناعي بدعم القطاع الصناعي وايضا قيام المصرف الزراعي بدعم القطاع الزراعي وفيما يتعلق بالقطاع العقاري يمكن ان يلعب دورا مهما في تحقيق الرفاهية للمجتمع وذلك عن طريق الدعم الكافي من قبل المصرف العقاري وبالتالي فان القطاعات الثلاثة السابقة الذكر تعد من القطاعات المهمة في البلد للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد ، ويمكن ايجاز بعض من المدخرات الحكومية بالاتي :

(رشيد ، آيات الله ، ٢٠١٣ : ٢٦-٢٨)

اولا : الايرادات الضريبة :-

من الموكد ان للضريبة عدة اغراض واهداف وتكون متشعبة من النواحي التاريخية ففي بداية القرن العشرين كان للضريبة هدف واحد هو الهدف المالي وبالتالي قامت السلطات العامة للضرائب باستخدامها للحصول على الايرادات المالية وكذلك من اجل تغطية بعض النفقات العامة وان الايرادات الضريبية في ذلك الوقت كان ان تبقى في ادنى حد لها وحتى ان المفهوم التقليدي للضرائب فانه يعتمد على الفكرة (ان الضريبة شر لابد منه) وبالتالي عملت الدولة على ضرورة بقاء الضريبة على الحياد فلا تستخدم لأغراض اجتماعية او اقتصادية غير ان مبدا حياد الضريبة قد اختفى شيئا فشيئا وحل محله مبدا (الضريبة الوظيفية حيث اعتبرت للضريبة اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية و اضافة الى ذلك اهداف مالية قديمة ويمكن ايجاز عدة اهداف للإيرادات الضريبية بالاتي : (منتدى الاستراتيجيات الاردني ، ٢٠١٧ : ٧)

١- الاهداف المالية للإيرادات الضريبية ودورها في التنمية

يعد الهدف المالي احد الاهداف المهمة والرئيسية لأي ضريبة فان تامين الايرادات الدائمة من المصادر الداخلية لخزينة الدولة وهي احد اهداف السلطة الحكومية ومن هذا انشأت قاعدة وفرة الحصيلة الضريبية اي الاتساع في الوعاء الضريبي بحيث يكون شامل لجميع الاشخاص الاعتباريين والطبيين مع الاقتصاد بقدر الامكان في نفقات الجباية, بحيث يكون ايراد الضرائب بشكل مرتفع وهذا ما يمكن ان نلاحظه ببعض من البلدان المتطورة نجد ان نسبة ايرادات الضريبة ترتفع الى الناتج الوطني المحلي فان الامر يكون مرتبط في الواقع بمستويات التطور الاقتصادي. (عثمان , دراز , ٢٠٠٢ : ١٨)

٢- الاهداف الاجتماعية للإيرادات الضريبية

بعد ما ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية وايضا بروز الاتجاهات الاحداث في التوزيع العادل للثروات عن طريق اعادة توزيع الدخل حاولت اغلب البلدان في عصرنا الحالي استخدام الضرائب بوصفها وسيلة هامة في تحقيق عدة غايات اجتماعية ومنها :

١- المنع من تكتل الثروة :- تعمل اغلب البلدان على الابتعاد عن استحواذ فئة ضئيلة من المجتمع على الثروات , وذلك عن طريق فرض الضرائب وبالمعدلات المرتفعة على الثروة ومن خلال المعدل المتصاعد وكما مطبق في فرنسا والمانيا .

ب- قيام الدولة بتوجيه سياسة النسل :- ان الدول التي ترغب بتشجيع سياسة النسل كبلدان اوروبا فأنها تستعمل الضرائب كأداة للإكثار من اعداد السكان وهذا عن طريق تخفيض معدلات الضرائب, وفي اغلب الاحيان اتباع مبدا اعفاء بعض الدخول الناشئة عن العمل من الضرائب وفي المقابل هناك بعض البلدان التي ترغب في تحديد النسل تعمل على رفع معدلات الضريبة على الدخول وتلك المعدلات ترتفع بارتفاع عدد افراد الاسر او لا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة وكما هو في كل من دول الصين والهند . (مسيحي , ٢٠٠٦ : ٨٧)

ج- معالجة ازمات السكن : تستخدم الضرائب أداة لمعالجة بعض من مشاكل السكن وذلك عن طريق اعفاء راس المال المستثمر في قطاع البناء من الضريبة لفترة زمنية محددة نأخذ مثلا

فرنسا فرضت ضريبة اضافية على المساكن غير المستغلة استغلالا كاملا مثل هذا دفع بأصحاب العقارات هذه الى تأجيرها او استغلالها من اجل تفادي اداء الضريبة العالية .

د- معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة : هناك بعض السلع المضرة بصحة المواطن وتلحق اضرارا جسيمة وخطيرة تؤدي به احيانا الى الموت , كالسجائر والكحول , فتعتمد الدولة الى فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على صنعها وبيعها .

٣- الهدف النقدي للإيرادات الضريبة : يتمثل هذا الهدف للضريبة وخاصة اثناء ازمة التضخم بحيث تستعمل الضريبة وسيلة للحد من الكتلة النقدية الفائضة عن كمية السلع , وهذا قصد المحافظة على قيمة النقود , وعادة تعاني الدول النامية بهذه الظاهرة لضعف جهازها الانتاجي وعدم قدرتها على احداث النمو الاقتصادي , وبالتالي تحقيق توازن نسبي بين العرض والطلب . (العتابي , ٢٠١٥ : ٢٧-٢٩)

٤- الاهداف السياسية للإيرادات الضريبة : للضريبة عدة اهداف سياسية تتمثل احيانا بفرض الرسوم الجمركية العالية على المنتجات لبعض البلدان وتخفيضها على المنتجات الاخرى , ويكون الهدف من ذلك حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية وايضا تستعمل الضرائب لأهداف سياسية وكما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة (اليابان , فرنسا , الولايات المتحدة مثلا) وقد تستعمل الضرائب من اجل محاربة فئة معينة من المجتمع برفع معدل الضريبة على مداخيلها , واخيرا فان الاهداف التي تصبو الضريبة تحقيقها , وتحدد وفق طبيعة الدولة الاجتماعية والسياسية . (المهائني , ٢٠١٨ : ٢٨-٢٩)

ثانيا : الدين العام:-

ويقسم الدين العام الى قسمين هما:

١ - الدين العام الداخلي :

ويقصد به الاتفاق بين الطرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من (المؤسسات وطنية ,افراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة وذلك عن طريق شرائهم السندات الحكومية وحوالات الخزينة , لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض والفوائد خلال مدة محددة وهو ما يسمى (القرض الوطني).(العبيدي, محمد , ٢٠١٨ : ٨٨)

ان هذا النوع من الدين ينشأ عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل البلد , بصرف النظر عن جنسياتهم وهو اجمالي الديون التي تكون بذمة المؤسسات العامة والحكومة تجاه الاقتصاد الوطني وتتمثل صور الدين الداخلي بالاقتراض الداخلي للدولة , وطرح سندات القرض في داخل البلد بالعملة الوطنية و يكتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا من الافراد او الوحدات الاقتصادية , و باختصار فان عملية الاستدانة الداخلية تكون هي مجرد تحويل للثروة في داخل البلد ويمكن تسديده وذلك عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة , فان اصدار الدين المحلي يستند على مجموعة اعتبارات , ومنها وجود الفائض من المدخرات عن حاجة السوق , اي عن حاجة الاستثمار الخاص , وايضا يقابله استعداد من قبل اغلب المدخرين للاكتتاب في سندات القرض ولما توفره الدولة لهم من المزايا المضمونة على ان لا تقل عن ما هو سائد في السوق وقدرة الدولة للمحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي وايضا منع الاختلالات من تضخم والتقلبات في اسعار الصرف الاجنبي وتأثيراتها السلبية بالاقتصاد الوطني ومن ثم في اموال الاشخاص المكتتبين في القرض الداخلي .(السعيد , ٢٠١٨ : ١٠٦٤)

٢ - مصادر الدين العام الداخلي

هناك عدة مصادر يمكن ان تلجا اليها البلدان لتمويل الدين العام الداخلي ومن:

١ - الاقتراض عن طريق الجمهور: تقوم الحكومات باللجوء الى الاقتراض عن طريق الجمهور اي القطاعات غير المصرفية وذلك لتمويل العجز الذي يحدث موازنتها السنوية فهي

تقوم بعملية بيع السندات الحكومية للجمهور , اذ ان طبيعة الامر يمكن يؤدي الى التقليل من الودائع المصرفية وذلك عندما يقوم بالتخلي عن مدخراته النقدية , ولكنها يمكن ان ترتفع عندما يتسلم الجمهور المدفوعات لقاء الفوائد من قبل الحكومات و في المقدار نفسه الا ان في حالة التسديد لقيمة السندات الحكومية سواء كانت من ودائع الجمهور المصرفية او عن طريق الرصيد النقدي فان هذا لا يؤدي الى زيادة في عرض النقد وذلك لان الاقتراض قد تم سحب عليه من اموال المدخرات التي سبق وان تم خلقها فهي لا تمثل العرض النقدي الجديد , وباختصار فودائع الجمهور المصرفية سوف تنخفض وتزداد وبالقدر من الودائع الحكومية نفسها ويعني ان هذا الاقتراض من القطاعات غير المصرفية انه لا يساهم في الزيادة بالعرض النقدي. (سعود, ٢٠١٨ : ٣٣-٣٤)

ب - الاقتراض عن طريق القطاع المصرفي اي المصارف التجارية , يتحدد حجم هذا النوع من الاقتراض لسد عجز الموازنة الحكومية بحجم الاحتياطيات الفائضة لتلك المصارف فاذا كان هناك وجود الفوائض في الاحتياطيات فان الاقتراض يمكن ان يؤدي الى اثار توسعية وبالتالي الزيادة في عرض النقد , اي انه يشبه الاقتراض من البنك المركزي, ولكن عند الاقتراض من الموجودات المالية لهذه المصارف فان ذلك لا يؤدي للزيادة الملموسة في عرض النقود لأنه يمكن ان يعمل على تقليل حرية بعض المشروعات في عمليات منح الائتمان. (جواد, ٢٠١٦ : ٣٥-٣٦)

ج - الاقتراض عن طريق البنك المركزي : يوجد هناك طريقتان للاقتراض من البنوك المركزية هما :-

- الطريقة المباشرة (السحب على المكشوف)

- الطريقة غير المباشرة (بيع السندات الحكومية)

في حالة قيام الحكومات بالاقتراض عن طريق البنك المركزي لتمويل عجز موازنتها العامة وانفقت الاموال المقترضة ان ذلك سيؤدي الى زيادة دخول الافراد ومن ثم الزيادة في الايداعات النقدية لدى المصارف التجارية , مما يؤدي الى زيادة في الاحتياطيات النقدية و بالتالي الزيادة في مقدرة المصارف التجارية للقيام بعملية منح الائتمان المصرفي, وبعد ذلك الزيادة في المعروض النقدي فهذا لا يمكن ان يختلف عن عملية الاصدار النقدي الجديد لغرض تمويل عجز الموازنة , فان الطريقتين كليهما ستؤديان الى الزيادة بالمعروض النقدي ومن ثم حجم سيولة الجمهور والمصارف التجارية , مما ينعكس على زيادة الطلب النقدي الكلي

ومن ثم الانخفاض في سعر الفائدة , ونلاحظ في حالة الاقتراض المذكورة انفا لغرض تمويل العجز في الموازنات الحكومية وزيادة الحكومة في انفاقها من هذه الاموال سيترتب عليها الاثار التوسعية في عرض النقود.

اما الطريقة غير المباشرة للاقتراض فأنها يمكن ان تتمثل في لجوء الحكومة للاقتراض سواء كان عن طريق البنك المركزي او من الجمهور او من المصارف التجارية او عن طريق اصدار السندات قصيرة الاجل اي حوالات الخزينة او الطويلة الاجل . (مفتاح , صباح , ٢٠١٨ : ١٦-١٧)

٣- الدين العام الخارجي :

ان الدين العام الخارجي يقصد به الدين الذي يحصل عليه البلد عن طريق البلدان الاجنبية او من الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين المقيمين في الخارج او عن طريق هيئة حكومية او منظمة حكومية او صندوق حكومي او دولي , عرف البنك الدولي اجمالي الدين الخارجي على انه مبالغ الديون المستحقة للشخص غير المقيم في البلد وقابلية السداد بالعملة الاجنبية او عن طريق سلع او خدمات , فان الدين الخارجي يعد الجزء من الدين الكلي في البلد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلد (دوابة , ٢٠١٦ : ٧) يشير الدين الخارجي الى التزامات المدين التي يتحملها بلد او وحدة معينة تجاه غير المقيمين او قطاع , مما يتطلب قيام الجهة المدينة بسداد الفائدة او المبلغ الاصلي في الوقت المعين والقرض الخارجي يشير الى المبالغ التي سوف تحصل عليها دولة ما سواء من الخارج او كانت من دولة اخرى او هيئة دولة او مؤسسة دولية او مصرفية اجنبية وهنا لا بد من ان تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في الوقت المعين وتتعهد بسداد الفوائد السنوية المستحقة عليه , ويجب ان نشير الى ان سداد الدين (القرض) الخارجي يكون بنفس العملة التي تم بها القرض, وهنا يختلف الامر وحسب الجهة التي قامت بالاقتراض فاذا كانت تلك الجهة من الدولة الاجنبية فان الاقتراض يكون بعملة الدولة الدائنة وعادة يكون الهدف من القرض الحصول على السلع الاستهلاكية من الدولة الدائنة او المعدات والآلات ومستلزمات الانتاج اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية واما اذا كانت الجهة الدائنة هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي فانه عادة ما يكون القرض بعملة اجنبية

لأحدى الدول تدخل في نظام النقد العالمي وتكون قابلة للصرف من جميع البلدان . (حمزة , ٢٠١٧ : ٨-٩)

٤ - اقسام الديون الخارجية :

١ - ديون قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الاجل : تنقسم الديون من حيث مدتها الى ثلاث اقسام هي ديون قصيرة الاجل وديون متوسطة الاجل وديون طويلة الاجل . ويمكن تعريف الدين الدولي قصير الاجل بانه الدين الخارجي بأجل استحقاق عام واحد او اقل وايضا الفوائد على متأخرات الدين طويل الاجل ويتميز هذا النوع من الدين بارتفاع تكاليفه وعادة لا تلجا اليه الدولة الا في حالة عدم امكانية الحصول على الديون طويلة الاجل وعادة تقوم المصارف التجارية بتقديم هذا النوع من الديون قصيرة الاجل . اما الديون المتوسطة وطويلة الاجل فتعرف بانها الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية معينة اكثر من سنة وقد تزيد عن عشر سنوات وتقدم هذه الديون من المصادر عديدة كان تكون حكومات او الصندوق النقد الدولي وغيرها ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه . (محسن , ٢٠١٣ : ١٩٤-١٩٧)

٢ - ديون رسمية وديون خاصة (تجارية) يمكن تقسيم الديون الخارجية على اساس معيار الجهة التي تتولى تقديمها الى ديون رسمية وديون خاصة (تجارية)

فيقصد بالديون الرسمية عند قيام الحكومات ومؤسسات مالية دولية والاقليمية بتقديمها للدول الرغبة والمحتاجة لها وتتميز هذه القروض بانها ميسرة لأسباب عديدة منها طول مدة القرض وجود مدة السماح مناسبة و بالإضافة الى ذلك يتميز معدل الفائدة بالانخفاض واحيانا تكون رمزية , وتستخدم هذه القروض لتمويل مشروعات محددة وفي العادة يتم مشترى ما تحتاجه هذه المشروعات من الدول المانحة للقروض نفسها . (السعيد , ٢٠١٨ : ١٠٦٤-١٠٦٥)

اما بالنسبة للديون الخارجية فهي الديون التي تقوم المصارف التجارية بتقديمها وتعد شروط هذه القروض الموضوعية من قبل المصارف التجارية شروطا قاسية مقارنة بالقروض الرسمية ويرجع ذلك الى انخفاض مدة القرض و انخفاض مدة السماح وايضا ارتفاع سعر الفائدة , وهذه الفائدة خاضعة للتقلب المستمر وذلك طبقا لظروف العرض والطلب على هذه القروض وتشمل هذه القروض على التسهيلات الخاصة بالموردين والتسهيلات المصرفية .

٣ - ديون صعبة وديون سهلة وتقسم هذه الديون الخارجية من ناحية صعوبتها وسهولتها الى ديون صعبة عندما تكون مدة السداد قصيرة ومعدل الفائدة مرتفع والعكس صحيح فعندما تكون مدة السداد طويلة ومعدل الفائدة منخفض فأنها تكون سهلة .

٤ - الديون التي تقبل اعادة الجدولة والديون التي لا تقبل اعادة الجدولة

يقسم الدين الخارجي حسب قابلية اعادة الجدوله الى ثلاثة انواع وهي:

١- الديون التي لا يمكن ان تقبل اعادة جدولة وهي المستحقة على المنظمات الدولية والاقليمية كصندوق النقد الدولي وغيرها , فان هذا النوع من الديون على الدولة المدينة الوفاء بها في المواعيد المحددة بصرف النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية .

وايضا يضاف الى الديون التي لا يعاد جدولتها الديون التجارية التالية :

. الديون القصيرة الاجل المتصلة بتمويل التجارة الخارجية وذلك لأهمية هذا النوع من الديون في استمرار تدفق الصادرات والاستيرادات بين الدول المدينة والدائنة . (سليمان , ٢٠١٣ : ١٠٠-١٠١)

. السندات الصادرة من حكومة البلد المدين او من مؤسساتها في الاسواق المالية الخاصة بالدول الدائنة .

- ديون القطاع الخاص التي تعقدها الشركات او الافراد مع البنوك التجارية:

ب - ديون تجارية : وهي ديون مستحقة على المصارف التجارية في الخارج تعاد جدولتها من خلال التفاوض بين الطرفين المصارف الدائنة والبلدان المدينة وتجري عمليات اعادة الجدولة بنادي لندن باستثناء الديون السابقة الذكر .

ج - ديون رسمية حكومية : تعاد الجدولة لهذا النوع من الديون من خلال نادي باريس و تتمثل بالديون المستحقة لحكومات وتكون مضمونة من حكومات . (الجميلي , ٢٠٠٥ : ٣١٣-٣١٥)

ثالثاً : الربيع :-

وفيما يتعلق بالربيع يمكن تقسيمه إلى نوعين هما:

١ - الربيع الخارجي:

ويقسم إلى:

أ- ريع النفط والغاز: وهو الدخل الناتج عن بيع الغاز والنفط بسبب وجود فرق واضح بين تكلفة الحصول عليهما وسعر بيعهما، وهذا الفرق لا يعكس طبيعة المجهود الخاص للشركات في استخراجهما، ويُبرر هذا الفرق بأنَّ الغاز والنفط من الثروات الناضبة؛ أي غير القابلة للتجدد؛ لذلك يجب دفع بدل مالي لعدم تجدد مصدرها.

ب- ريع المعادن: وهو الدخل المعتمد على بيع المعادن، ويعد أقل حجماً نسبياً من ريع الغاز والنفط، ويظهر الفرق بينهما في طبيعة العمليات المخصصة لاستخراج كلٍّ منهما، ويعد ريع المعادن من أنواع الربيع التي ظهرت نتيجة ارتفاع أسعارها مقارنة بالتكلفة المترتبة على إنتاجها. (ياسر، ٢٠١٣ : ٤-٥)

ج- ريع خطوط النقل الاستراتيجية: هو الدخل الناتج عن قنوات وممرات النقل، مثل قنوات النقل البحرية، وخطوط نقل الغاز والنفط عبر أراضي الدول، والنقل المعتمد على السكك الحديدية الطرق البرية، ويعدّ المرور من خلال هذه الممرات إجبارياً مما يساهم في تحويلها لخدمات خاصة بالدول الموجودة فيها لذلك تعدّ جزءاً من الدخل الريعي.

د- ريع السياحة: وهو الدخل الذي يشكل عوائد مالية للدول مقابل الخدمات الخاصة بقطاع السياحة؛ إذ تساهم الخدمات السياحية في توفير دخل ريعي مرتفع للدول، وأيضاً تدرّ المرافق السياحية دخلاً مرتفعاً يتجاوز قيمة الجهد والاستثمارات الخاصة بها، وتشكل الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة جزءاً مهماً من الناتج القومي للعديد من دول العالم. (الكواز، حسين، ٢٠١٨ : ٦٢)

هـ- ريع التحويلات المالية الخارجية: وهو الدخل الريعي الناتج عن التحويلات الخارجية التي شكلت جزءاً من التدفقات المالية المهمة للبلدان، إذ لا تبذل الدول المستقبلة لهذه التحويلات أيّ جهود مالية.

و- ريع المساعدات الخارجية: وهو الدخل الناتج عن تلقي الدول للمساعدات بشكل منتظم، وتشكل هذه المساعدات الخارجية جزءاً أساسياً من الموازنات المالية للدول المستفيدة منها، لذلك تُصنّف هذه المساعدات بصفقتها نوعاً من أنواع الريع الاقتصادي، بسبب غياب الجهود في الحصول عليها، أو قد تعتبر مكافآت مالية نتيجة لمواقف سياسية أو استراتيجية. (لخسر ، صافية ، ٢٠١٥ : ٦٧-٦٨)

٢- الريع الداخلي :

هو ريع يكون في الأغلب معتمداً على خدمات تقدمها الدولة لخدمة قطاعات أخرى بها، نتيجة اقتصاد الريع فقد تحول هذا القطاع كمقدم خدمة للقطاعات الأخرى إلى أن أصبح قطاعاً مستقلاً بذاته بل أنه أصبح المورد الأكثر إداراً لخزانة الدولة من غيره وفي بعض الأحيان أصبح هو المورد الوحيد لخزينتها وبالتالي لأفراد الدولة. ويتمثل هذا الأخير في:

أ- ريع الخدمات الخاصة بنشاطات الدول: هو الريع الناتج عن التدخل الاقتصادي في الدورة الاقتصادية الخاصة بالبلدان النامية .

ب- ريع مضاربات مالية : هو الريع الخاص بالنظام الاقتصادي المعاصر ، إذ يظهر بشكل واضح في مضاربات مالية. (عبد الله ، ٢٠١٧ : ٦٠٤)

ج- ريع المضاربات العقارية: هو الدخل الريع الناتج عن المضاربات العقارية، ويحدث نتيجة زيادة أسعار العقارات، وارتفاع قيمة الإيجارات، وقد تنتج عن هذا النوع من المضاربات أزمات قاتلة للاستثمار الإنتاجي.

د- ريع الخدمات: هو الريع الناتج عن القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتقسم إلى ثلاثة قطاعات هي: الخدمات، والصناعة، والزراعة، وأصبح قطاع الخدمات قطاعاً مستقلاً نتيجة التطورات الاقتصادية. (الكرعاوي ، ٢٠١٩ : ٥١٨)

رابعاً: الدومين :-

يمكن تقسيم الدومين إلى نوعين أساسيين هما الدومين العام والدومين الخاص. ويمكن إيجازهما بالاتي :

١. الدومين العام : ان المقصود بالدومين العام هي الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص وتكون خاضعة لأحكام القوانين العامة .وتخصص للمنفعة العامة ومن أمثلة ذلك الأنهار والكباري والطرق والحدائق العامة وعادة لا تتقاضي الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال، ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بها ومن أمثلة ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق والمتاحف العامة أو عبور بعض الطرق والكباري. (بعلي, ابو علاء , ٢٠٠٣ : ٥٤-٥٥) وغالبا ما يكون السبب في اقتضاء هذا الرسم هو الرغبة في تنظيم استعمالات الأفراد للأموال وقد يكون سببا في حالات استثنائية هو الرغبة في تغطية إنشاء هذه الأموال, ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام, ولهذا فإنه لا يضل في الغالب إيراد يعتمد عليه في تمويل النفقات العامة للدولة . (حشيش, ٢٠٠٦ : ١٢٩-١٣٠)

٢-الدومين الخاص : المقصود به أموال تملكها الدولة وتكون ملكية خاصة وتخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيها في البيع وغيره كما يمكن للأفراد تملكه بالتقادم طويل الأجل ,ويدر الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادا , ولذلك فإنه هو وحده الذي يعنيه علماء المالية عند الكلام عن دخل الدولة من أملاكها أو دخل الدومين الخاص كمصدر من الإيرادات العامة . (يحيوي , ٢٠٠١ : ١١١)

اذ ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- الدومين العقاري: (ممتلكات الدولة العقارية): احتل الدومين العقاري أهمية تاريخية في العصور الوسطى والتمثلة في الأراضي الزراعية والغابات, وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على إثر زوال العهد الإقطاعي وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد, وقلت أهميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه.

٢- الدومين المالي: يتكون هذا النوع مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة .

ويسمى البعض هذا الدومين بمحفظة الدولة "أي ما تملكه من أوراق مالية ونقدية وما تحققه من فوائد و أرباح . (حسين , ٢٠٠١ : ٣٥)

٣- الدومين الصناعي و التجاري: ويشمل هذا النوع جميع الانشطة الصناعية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات , حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.

وقد تقوم الدولة بإدارة الدومين التجاري والصناعي إما بشكل مباشر من قبلها (الاستقلال المباشر) أو عن طريق أحد مرافقيها , أو أن تمنح امتياز أو ترخيص لإحدى الشركات الخاصة بأن تقوم ببيع البضائع أو الخدمات لأجل معين . (سلامة , ٢٠١٥ : ١٠٠-١٠١)

ثالثا : تقدم المدخرات خدمات عده للدولة في تحقيق ما يلي :

١- العمل على توفير التمويل المحلي اللازم لمشاريع التنمية ومن دون اضطراب الدولة الى اللجوء لزيادة الضرائب و لوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي الى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الانفاق على برامج التنمية اذ تنعكس آثاره في الارتفاع المطرد للأسعار .

٢- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الانفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الانفاق في تكوين مدخرات جديدة

٣- الحد من الانفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الامر الذي يساعد الدولة في الحصول على مشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع افراد المجتمع بالنفع العام وايضا تقليص الطلب على بعض السلع المستوردة.

٤- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الافراد وزيادة انفاقهم ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه القدر المحقق الى انتاج المزيد من السلع والخدمات بدل من استيرادها (الامين، ٢٠٠٢ : ٩٨)

رابعا : الاقتراض :

تساهم المصارف بدور حيوي ومهم في الاقتصاد الوطني عن طريق الدور المزودج الذى يمكن ان تلعبه من جميع المدخرات القومية وقبولها في صورة ودائع لأجل مختلفة و اوعية ادخارية متنوعة من جهة، ومن جهة اخرى قيام المصارف بتوظيف قسم كبير من هذه المدخرات والودائع على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية لغرض الاستفادة منها في جميع القطاعات الاقتصادية لغرض تمويل عملياتها المتعددة.

وعند الاطلاع علي الآثار التي يحدثها منح الاقراض المصرفي على جميع قطاعات الاقتصاد القومي، يتضح أن هذه الآثار متشابكة ومتداخلة ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالادخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات.

ويعد الاقراض المصرفي من اهم مصادر التمويل التقليدية المعروفة لضخ الأموال اللازمة لدوران عجلة الإنتاج بالمشاريع الاقتصادية المختلفة ,وذلك بصرف النظر عن كيان هذه المشاريع او شكلها القانوني. (جهاد، ٢٠١٢: ١٩ - ٢١)

إن منح الاقراض المصرفي وظيفة تقليدية تمارس من قبل المصارف او مؤسسات مالية منذ بداية نشأتها وقد تطورت العملية الاقراضية نتيجة التغيرات والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، التي يشهدها العالم بصفة مستمرة. وكلما استمرت البنوك في قبول الودائع فستظل دائما تمنح الاقراض المصرفي حيث أن هناك دائما علاقة بين قبول الودائع ومنح الاقراض المصرفي حيث يعد قبول الودائع بداية لمنح الاقراض ويمارس مضاعف الاقراض دوره في زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع بفاعلية فائقة، حيث يقوم البنك بشراء الاموال من المودعين لمدة محددة وبسعر فائدة محدد (قبول الودائع) ويقوم ببيعها للمقترضين لمدة محددة وبسعر فائدة محدد (منح الاقراض) (Schumann , 2016.p.p39 - 41)

ويواجه المصرف مخاطر كبيرة جدا يصعب التنبؤ بها او التحوط لها بمنتهى الدقة في حين ان المصرف يكون دائما ملتزما في الوفاء بأموال المودعين بالإضافة الى الفائدة المتفق عليها عند انتهاء آجال هذه الودائع وفي الوقت نفسه فان كل المقترضين قد لا يقومون بالوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بالإضافة الى الفائدة المتفق عليها بشكل كامل حيث ان الاقراض الممنوح من البنك قد وظف في أنشطة اقتصادية مختلفة (تجارية وزراعية وصناعية وسياحية) يصاحبها دائما مخاطر واحتمالات للنجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة ولذلك فان مخاطر عدم السداد تظل دائما قائمة وتقع على عاتق البنك في المقام الاول، إن منح الاقراض المصرفي يعد من اخطر و ادق الوظائف التي تمارس من قبل المؤسسات المالية والمصارف حيث تتصف عمليات الاقراض بكونها من العمليات المصحوبة بالمخاطر دائما . (الخطيب، ٢٠١٤: ٩ - ٧)

وتحكم عمليات منح القروض المصرفية و صناعة قرار الاقراض العديد من الاعتبارات ومنها السياسات والاجراءات والمعايير والتي تهدف الى تدنية المخاطر المصاحبة لمنح الاقراض المصرفي الى ادنى حد ممكن. وتقوم العملية الاقراضية بدور مهم في تحويل المدخرات القومية الى استثمارات قومية من خلال ضخ اموال في شرايين الاقتصاد الوطني اذ يصعب على اصحاب المدخرات قيامهم بذلك الدور مباشرة لعدة أسباب ومنها النقص في الخبرة او عدم توفير المدخرات الفردية الكافية وذلك لإتمام مشروعات معينة او عدم القدرة في تحمل هذه المخاطر بالطريقة المباشرة. (Breuer, 2012,p.p 27-29)

ويهدف البنك من عملية منح الاقراض الى تحقيق الربح الذي يتمثل في الفرق بين قيمة الفائدة ومعدلها على القروض و السلفيات التي يمنحها لعملائه و بين قيمة الفائدة ومعدلها على الودائع ، و يتيح هذا الفرق بين الفوائد الدائنة و المدينة للبنك هامشا يسمح بتغطية المصروفات الادارية للبنك بالإضافة الى هامش ربح للتوزيع على حملة الاسهم و تكوين الاحتياطات ومقابلة خطط التوسع اللازمة لتطوير وتحديث نشاط المصرف ليكون قادرا على التوسع والمنافسة وايضا النمو في المستقبل. (شحاته، ٢٠١٦: ٥٥ - ٥٦) وتقوم المصارف بمنح الاقراض بناء على الدراسات الائتمانية لمراكز عملائها، وتهدف الدراسة الائتمانية الى قياس مستوى المخاطر الذي سيواجهه البنك اذا قرر الموافقة على منح عميل التسهيلات والقروض التي يطلبها ومهما كانت دقة هذه الدراسة وجودتها فقرار منح الاقراض يكون مصحوباً دائماً بالمخاطر، حيث تختلف انواع المخاطر التي تصحب عملية منح الاقراض حسب مصدرها فهناك مخاطر ناشئة عن فعل الغير و مخاطر متعلقة بالمقترض نفسه ومخاطر متعلقة بطبيعة العملية الممولة ومخاطر ناشئة عن ظروف سياسية واقتصادية ومحصلة هذه المخاطر تتمثل في عدم حصول البنك على العائد او الفائدة المتوقعة مقابل منح الاقراض، وكذلك خسائر البنك لقيمة بعض من القروض التي منحها و ضياع جزء من ودائع العملاء. (حمزة، ٢٠١٦ : ٢ - ٣) و للحد من هذه المخاطر التي تكون مصاحبة لعملية منح الاقراض تقوم تلك المصارف في تنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على اساس حجم هذه القروض والتسهيلات وعلى اساس نوع النشاط وعلى اساس حجم العميل المقترض وعلى اساس غرض الاستخدام وعلى الاساس الجغرافي وعلى اساس نوع الضمان، (فلوح، ١٩٩٩: ١٣-١٤) وذلك تطبيقا لقاعدة التنويع التي تؤدي الى تدني المخاطر

الائتمانية المتوقعة ، وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجة المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الاقراض فالعلاقة عكسية و مؤكدة بين درجة التنوع ودرجة المخاطر الائتمانية.(Croupy et al., 2012,p.p46-49)

١- تطور الاقراض

قد ساد المفهوم التقليدي في الاطوار الاولى للنظم المصرفية الذي ارتكز على منح الائتمان على الاجل القصير وقدرة ذلك الائتمان في التصفية الذاتية وذات سيولة عالية ومع تطور عمل المصارف والجهاز المصرفي عموما خرج الائتمان المصرفي عن المفهوم التقليدي وبهذا بدأت الأجهزة المصرفية تنظر على سيولة قروضها في ضوء قابلية هذه الاصول للانتقال الى البنك المركزي بعد ان تطابق القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية مع شروط البنوك المركزية لتتقلها اليه. (عبد الحميد، ٢٠٠٨ : ٩ - ١٠)

٢- مفهوم عملية الاقراض

توجد العديد من التعاريف التي تعطي مفهوم الإقراض ومنها ما يلي :

- هي اتفاق مكتوب بين طرفين، ويتضمن نقل ملكية شيئاً ما من طرف إلى طرف آخر ، ومقابل التزام الطرف الثاني بسداد القيمة خلال مدة زمنية تحدد مسبقاً، وتسدد القيمة الاقراضية علي أقساط يُحدّد لها تاريخ يُسمّى تاريخ الاستحقاق، وقد يكون كلا الطرفين أو أحدهما أشخاصاً عاديين أو اعتباريين. (Schumann, 2016.p.p33-34)

١- هي شكل من اشكال الاعارة التي يطلبها الاشخاص او المؤسسات بناء علي طلبهم حيث يقومون بتقديم طلبات يطلبون من خلالها الحصول علي مبلغ مالي محدد مع تقديم وعد بسداد قيمته خلال فترة زمنية محددة ومقابل سعر فائدة يتفق عليه بين الطرفين. (جهاد، ٢٠١٢ : ١١ - ١٢)

٢- هي قيمة مالية تقدم الي شخص او مؤسسة مقابل التعهد بإعادة المبلغ علي دفعات محددة وخلال فترة زمنية معينة مع اضافة مبلغ يسمى الفائدة. (شحاته، ٢٠١٦ : ٣٩ - ٤٠)

٣- أهمية عملية الاقراض

تؤدي عملية الاقراض دور مهما في النشاط المالي والاقتصادي وتتمثل هذه الالهمية في الاتي:

- التسهيل في المعاملات المالية والاقتصادية وتوفير السيولة اللازمة التي يحتاجها الاشخاص والمؤسسات في اجراء معاملاتهم.

- احد الوسائل التي من خلالها يعاد توزيع الاموال والمساهمة في زيادة انتاجية رأس المال.

- هي اهم مورد تعتمد عليه البنوك في الحصول علي ايراداتها مما يمكنها من دفع الفوائد المستحقة للمودعين وتحقيق الارباح ومن خلالها يزداد النقد المتداول في الاسواق الاقتصادية. (Breuer, 2012,p.p22-23)

- تساهم القروض في تمويل العمليات الانتاجية المختلفة وتساعد المنتجين في توفير المواد الخام واحتياجاتهم الانتاجية مما يؤدي الي تنمية الانشطة الاقتصادية المختلفة.

- تساهم القروض في ايجاد فرص عمل وتقليل معدلات البطالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحقيق استغلال أمثل لموارد اقتصادية ورفع مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع. (Borio, 2014,p.p1552-1559)

٤- مخاطر القروض

هي مجموعة من المخاطر تحدث في الوقت الحالي او في المستقبل و يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف ورأس ماله ، والناجمة عن عدم التزام العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وفي الموعد المقرر، وتعد من اهم المخاطر المهمة التي يتعرض لها المصرف . (Alexander, 2006,p.p 22-23) ويعد التوسيع بمنح الائتمان من النشاطات الرئيسية لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترض عند منحه الائتمان، حيث من المحتمل التغيير في تلك المقدرة ويمكن ان يحدث لها انخفاض بعد مدة زمنية معينة ناتجة عن العوامل المختلفة وفي التالي عدم قدرتهم على التسديد . (Schlock, 2002,p.p170-171)

٥- انواع مخاطر القروض:

- مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان هي الخسائر المحتملة الحدوث والناجمة عن احتمال إخفاق العميل المقترض، أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزامات ووفق الشروط التعاقدية وهو ما يؤدي إلى تعرض رأس مال البنك إلى المخاطر، ويرتبط تقييم ملاءة البنوك بتحقيق معيار كفاية رأس المال . (كراسنه، ٢٠٠٦ : ٦١-٦٢)

١- مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ عن التغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة فيما يتعلق بمراكز المتاجرة في الأدوات المالية ذات العائد الثابت ومشتقاتها وهي نوع من المخاطر السوقية ، وتتمثل مصادر المخاطرة في سعر الفائدة فيما يلي مخاطر إعادة التسعير وهي مخاطر إعادة تسعير الأصول والالتزامات في أوقات مختلفة بما يؤثر سلباً على صافي سعر الفائدة .

(Embrocates & Hoffer, 2012,p.p22-27)

٢- مخاطر سعر الصرف :

يقصد بها المخاطر التي تحدث نتيجة تغيرات أسعار الصرف بين العملات المحلية والعملية الأجنبية، وهي تؤثر على ربحية البنك ورأس ماله نتيجة التغيرات غير المواتية في أسعار الصرف. (Croupy et al., 2012,p.p33-34).

٣- مخاطر السيولة:

تواجه المصارف ضغوط السيولة نتيجة عدم التوازن في تاريخ الاستحقاق كل من الخصوم والاصول التي من الممكن أن تؤدي إلى عدم كفاية النقدية التي يحصل عليها عن طريق الأصول لغرض تغطية المطلوب من التمويل للوفاء بالالتزامات. (Chopin, 2011,p.p87-89)

٦- وسائل الحد من مخاطر الاقراض

توجد عدة ضوابط يمكن عن طريقها التقليل من المخاطر التي يتعرض المصرف لها نتيجة قيامها بالعملية الاقراضية وهذه الضوابط تتمثل في الاتي:

- دعم أنظمة العمل:

عن طريق الدراسة المتكاملة للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من التمويل ومصادر سدادته و المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أي عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك. (Abdulla, 2014,p.p 414 -415)

إن نجاح المصرف في وصوله إلى قرار ائتماني سليم وتنفيذه على نحو مرضي، والابتعاد عن اخطاء العاملين في المصرف سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة ترتبط بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاءة الرقابة الداخلية، ويتحقق الوصول إلى ذلك عن طريق الاتي :

١- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكلفة حلقاتها من خلال شخص واحد

ب- الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة ، والعمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية و المراجعة المستمرة لمراكز المدينين .

ج- وضع التنظيم الداخلي على نحو يشمل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.
(Embrocates & Hoffer, 2012,p.p31-32).

- الحد من التوسع الائتماني:

يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح ويقلل مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض القروض اعتبارات الأمان. ويجب علي المصارف أن تقوم بالتوفيق بين عامل السيولة وعامل الربحية ، مع التوزيع لمحفظه القروض بين القروض قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل وعلى النحو الاتي تلافي المخاطر التي تكون مرتبطة باجل الاستحقاق . وكذلك لابد من وضع الحد الأقصى للقرض المقدم للعميل للحد من المخاطر التي يتعرض لها ، مع الاخذ بالنظر الاعتبار تنويع مقبول للحد من تلك المخاطر المتعلقة بها. (Harries , 2016,p.p ٣٣٣-٣٣٥)

- الضمان :

قد يقوم البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات ، لتدعيم مركزه المالي، فقد تبين أنه على الرغم من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح و نجاحها في أعمالها إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها، و من ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسباً حتى يمنح القرض له. (Schlock, 2002,p.p.179-181)

- التأمين :

تحاول البنوك تفادي المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها من المقترضين التي قد تنتج عنها هلاكها أو فقدانها جزئياً أو كلياً مثل أخطار الحريق والسرقة والتلف، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على اموالها لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترضون بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين، كما تقوم البنوك من ناحيتها بإجراء التغطيات التأمينية على مبانيها وخزائنها ومخازنها

التي تحتفظ فيها لحماية نفسها ضد الخسائر التي قد تصيب تلك الأصول المرهونة لصالحها.
(حنفي، ١٩٩١: ١٦٣ - ١٦٤)

- تأمين القرض:

ويوجد عدد من الاشكال التي يمكن من خلالها تأمين القرض وهي :

١- التأمين ضد إعسار المدينين:

تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، وقد تتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع العمليات المتعلقة بالبيع الآجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشتريين، وثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معينة، ويختلف مقدار قسط التأمين في كل حالة لتفاوت المراكز المالية للعملاء الذي يشملهم الضمان وتبعاً لنوع النشاط والحالة الاقتصادية السائدة وقت إصدار الوثيقة التأمينية. (الزبيدي، ٢٠٠٨: ١٧٤ - ١٧٧)

ب- التأمين على الكمبيالات:

تعد من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات الخصم على الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحياناً بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان لقرض. (Myers,2014,p.p 171-173)

المبحث الثالث

آلية التحفيز الحكومي للنشاط الاقتصادي

اولا : آلية التمويل الحكومي الموجه

تعرف عملية تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين بصورة عامة بأنها عبارة عن برنامج او سياسة مالية متكاملة تستهدف تحويل المدخرات الحكومية (احتياطات الدولة) بشكل جزئي عن طريق البنوك العامة والخاصة الى المؤسسات الخدمية والإنتاجية التي يمتلكها قطاع خاص (المواطنون) عن طريق تمويل مشاريع المواطنين , (Guislain1997:pp10-12) ويمكن تعريفها بأنها عملية تفعيل آليات تمويل السوق وتحقيق الميزات التنافسية، والاستفادة من تفعيل مبادرات التمويل نحو القطاع الخاص عن طريق المصارف، ومن أجل ان تتحقق اهداف العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية , تلجأ الحكومات الى تمويل المواطنين من مدخراتها الحكومية. (عفيفي، ١٩٩٣: ٦) ولا يقتصر تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين على مجرد التمويل بل يمكن ان يكون عن طريق البيع او التأجير الجزئي أو الكلي لوحدات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص بضمانات من مصارف الدولة ، اذ يأتي تحويل مدخرات الحكومة الى المواطنين عبر رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية المالية ولكيفية إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفعالية أكبر (Zahra and Hansen, 2000: 83) .

وبسبب التدهور الكبير الذي طرأ على بيئة الاقتصاد المالي العالمي، وما نجم منها بعض من مشكلات اقتصادية عامة، تواجه الدول النامية، عدة مشكلات مثل الانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية، والصدمة البترولية، وتدهور معدلات التبادل التجاري في صالح الدول المتقدمة، وارتفاع أسعار الفائدة الدولية الاسمية والحقيقية، وانكماش التدفقات المالية، وتصاعد نزعة تنافسية سلبية نحو تمويلات في البلدان الصناعية بالإضافة إلى التباطؤ الملموس في معدلات النمو، مما أبرز دور عملية تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين كأسلوب للتصحيحات الهيكلية لاستعادة معدلات مقبولة ومعقولة للنمو الاقتصادي (شلاش , سليمان , واخرون , ٢٠٠٦ : ٦٧-٦٩) .

وقد أظهر التحليل الاقتصادي للمشروعات العامة في العديد من دول العالم إن ملكية الدولة للمشروعات العامة أصبح عبئاً على مؤشرات النمو والبطالة والتضخم وحجم الدين الخارجي، والعجز في الموازنة العامة للدولة، لذلك أصبح التوجه الحكومي نحو تحويل جزء من موازنات وإرباح واحتياطيات الدولة الى المواطنين لغرض تفعيل القطاع الخاص. (هندي، ١٩٩٥: ٣)

ثانيا : مقومات تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين عن طريق المصارف

تتمثل مقومات تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين بالاتي :

- ١- ضرورة التحليل الموقفي للظروف الاقتصادية للدولة والاجتماعية نحو احتياج المواطنين الى التمويل الحكومي من عدمه .
 - ٢- على مستوى الدولة تكون فعالية تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين بزيادة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل اضافية .
 - ٣- على مستوى القطاع الخاص وعلى مستوى الشركة كأساس لتحديد الهدف المطلوب تحقيقه للحصول على تمويل من الدولة عبر المصارف مثل اهداف التوسعة والنمو والتطوير واقتحام الاسواق الجديدة .
 - ٤- كذلك الوقوف على طبيعة العقوبات والقيود التي يمكن أن يتعرض لها التنفيذ، ولكي يمكن تهيئة البيئة وتحديد الدعائم الأساسية للنجاح في الترويج لبرنامج تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين .
 - ٥- تحديد خصائص المشروعات التي سيتضمنها تمويل البرنامج ، ثم اختيار الطريقة الملائمة عن طريق وضع مجموعة من الاجراءات المطلوبة عن طريق البنوك ثم القيام بالجدولة الزمنية للطريقة الملائمة التي وقع الاختيار عليها .
 - ٦- تحديد مدى قدرة المصارف على التعامل مع مدخرات الدولة وتحويلها الى المواطنين بانسيابه وتقديم دراسات جدوى فعالة تحقق اهداف برنامج تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين.
- (Zahra& Duane, 2001: 59 – 84)

ثالثا : المدخرات الحكومية والتنمية الاقتصادية :

تتطلب عملية تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين الى دراسة البيئة الاقتصادية بكل ابعادها ، وبصفة خاصة في البلدان النامية، وفي البلدان التي امضت زمناً طويلاً في اتباع الاشتراكية و لا ينبغي أن تتوقف عند تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين (القطاع الخاص)، وإنما لابد أن تصبح جزءاً من التصحيحات الهيكلية بالبنيان الاقتصادي والمالي والاجتماعي القومي، وأن تنطلق من النظم التي تؤثر فيها كنقطة ارتكاز لتهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ برامج تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين . ففي الدول النامية والدول التي يغلب على اقتصادها التوجه الاشتراكي، نجد أن عملية تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين وتنفيذ برامج واسعة للإصلاح الاقتصادي، تواجه مصاعب كبيرة، حيث يصاحبها مشاكل تقليل مشاريع الدولة العامة ، وزيادة الأعباء المالية على المواطنين الذين ستقدم لهم مدخرات الحكومة ، مما يجعل القبول الاجتماعي والسياسي في هذه الظروف محفوفاً بالمخاطر، بعدما تعود المجتمع استخدام سياسات إعادة توزيع الدخل باستخدام دعم الأسعار، وملكية الدول للقطاع العام لحماية المجتمع من شرور الاحتكارات الخاصة والتفاوت الشديد في توزيع الدخل. (Vuylsteke, 2017: 515) .

رابعا : اهداف تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين عن طريق المصارف

يعد الهدف المنشودة من برنامج تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين المعيار الأساسي، الذي به تقيم فعالية البرنامج، وهو في الوقت نفسه أساس المفاضلة بين الأساليب البديلة للتمويل وأساس صياغة وتوجيه الحوافز إلى تحويل مدخرات الحكومة للمواطنين ، في المحيط البيئي لها وتبين تجارب العديد من الدول أن الأهداف الأساسية تتركز في هدف رفع الكفاءة والتوسيع في نطاق المنافسة وتحسين إدارة التنمية في الاقتصاد القومي، وهدف تقليل عجز الموازنة المالية للدولة، وهدف التوسيع وتنويع قاعدة الملكية وتنمية المواطنة . وينبغي الحرص على المواءمة والتناسق بين أهداف البرنامج، حتى لا يحدث تعارض فيما بينها، وذلك بوضع سلم للأولويات بين هذه الأهداف، وينبغي أن نستقي أولويات هذه الأهداف في ظل التحليل الاقتصادي للمحيط البيئي نحو تنمية اقتصاد البلد الخاص، ولرفع الكفاءة والتوسع في نطاق المنافسة وتحسين إدارة التنمية في الاقتصاد القومي، في مجالات الانتاج والتسويق وإدارة الموارد البشرية والتمويل (Dyck, 2001:pp 59 – 65)

خامسا : أنواع القروض التي تقدمها المصارف لتحويل مدخرات الحكومة للمواطنين

إن أهم القروض التي تقدمها المصارف لتحويل مدخرات الحكومة للمواطنين كما يلي:

١- قروض المشروعات: تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء... الخ وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي للحكومة ، وعادة ما تخضع هذه المشاريع إلى الشروطو ترتبط بالمشروع ذاته.

٢- قروض البرامج : وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يتناول عدة مشروعات ، أو لتخفيف الاختناقات في العملات الأجنبية أو التمويل للواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات ، وتقضي اتفاقية البنك إن هذه القروض لا تمنح إلا في الحالات الاستثنائية وجرى العمل في المصارف على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد عن ١٠٪ من مجموع القروض التي يقدمها المصرف, (رشيد، ١٤:٢٠١١) واستحدثت أنواع جديدة من القروض وهي:

أ- قروض التصحيح الهيكلي: تختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطة تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فهي لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي

ب- قروض التصحيح القطاعي : تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة وهي ترتبط بتمويل قطاع معين وبالتالي فان مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله، وبما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات. . (حشيش، مجدي ، ٨٣:٢٠٠٢)

سادسا : أهمية تحويل مدخرات الحكومة في تمويل المشاريع الخاصة

يمكن تلخيص أهمية تحويل مدخرات الحكومة الى المواطنين عن طريق المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة بما يلي :

١- تعد أهمية تحويل مدخرات الحكومة الى المواطنين في تمويل المشاريع الصغيرة على صعيد عالمي في ظل ظروف اقتصادية سائدة منها انتشار الفقر وخاصة في مجتمعات الدول النامية من الوسائل الناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها .

٢- تعد من افضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمشاريع الحكومية، وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين ٣٠-٨٠ % بينما تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان الذي يعتمد على المشروعات الصغيرة ما نسبته 7.4 % فالمشروعات الصغيرة في اليابان تشغل قرابة ٧٠ % من اجمالي القوى العاملة في اليابان، وفي امريكا قرابة ٨٤ % من اجمالي القوى العاملة، اذ توفر المشروعات الصغيرة الامريكية ما قدره (2.11) مليون فرصة عمل خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

٣- ان للمشروعات الصغيرة قدرة على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير ولديها قدرة على انتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة وبالتالي زيادة الاحتفاظ بالعملات الاجنبية (حرب، ٢٠٠٦ : ١١٩-١٢٠)

٤- تساهم بشكل فعال في رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي.

٥- تساهم في التخفيف من حدة التضخم عن طريق توظيف بعض الاموال المعطلة واستخدامها بالعمليات الانتاجية وتوليد الدخل , ويعد تحويل مدخرات الحكومة الى المواطنين في عمالية تمويل المشاريع الصغيرة دور في انشاء مشاريع صغيرة في تقليص مشكلة البطالة اشارت العديد من التجارب والدراسات على قدرة تلك المشاريع على امتصاص مشاكل البطالة وذلك عن طريق توفير فرص العمل وتطوير طاقة الافراد , اذ تمارس المشروعات الصغيرة دورا بارزا سواء كان في الدول المتقدمة ام الدول النامية. (الدعاوي , ٢٠١٣ : ٤٤)

سابعا : دور الحكومة تحفز النمو الاقتصادي

١ - مفهوم تحفيز الحكومة للنمو الاقتصادي

تعد إشكالية العلاقة بين الدولة والمجال الاقتصادي، من الإشكاليات التي تتصف بالجوهرية إذ تناولتها المذاهب الاقتصادية الفكرية، في دراسة لفعالية الدور الذي تسعى الدولة ان تقدمه في تنظيم المجالات الاقتصادية لأجل تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية (حسين ٢٠١٦: ٥) حيث تقودنا فكرة علاقة الدولة بمجال النمو الاقتصادي إلى الوصف الذي قدمه ماكس فيبر للدولة بوصفها الفاعل الوحيد الذي له حق احتكار العنف الشرعي من أجل بسط إرادتها داخل إقليمها ، وان الحكومة وبكل بساطة تعد الحامل للمصلحة الجماعية والمعبرة عن الإرادة السياسية للأمة نحو تحفيز الاقتصاد ونموه (حشيش، مجدي ، ٢٠٠٢: ٩٨).

واستنادا إلى مقولة الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه ثروة الأمم " دعه يعمل دعه يمر" وكذلك قانون جون باتيست ساي في الأسواق " كل ما ينتج يستهلك ". ضمن هذا النطاق برز ما يعرف بالدولة الحارسة التي تحفز النمو الاقتصادي، التي تضمن السلم والأمن للفاعلين للاقتصاد وتترك المجال لقوى وآليات السوق لتنظيم الحياة الاقتصادية. على هذا الأساس قامت القوى الاقتصادية على ثلاثة أسس هي: (George, 1999:p3)

أ- القانون الطبيعي: يعني أن هناك قوانين طبيعية خالدة تحكم المجتمعات الاقتصادية (كقوانين العمل - قوانين الاقتصاد والتجارة) .

ب- الحريات الاقتصادية: تعني عدم التدخل من قبل الدولة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية وانما بشكل جزئي . (Robert,2006,p5٦)

ج- المنافسة الكاملة: أي أن آلية السوق (قانون العرض و الطلب) هي التي تحدد توازن النظام بصورة تلقائية ، ولقد فتحت أفكار كنيوز المجال لبروز ما يعرف بدولة الرفاه التي تعطي للدولة دورا جوهريا فعالا للنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وايضا لغرض تحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين والسعي الى توفير حياة كريمة لهم، عن طريق زيادة النفقات العمومية، وعالجت هذه الأفكار أزمة البطالة عن طريق تفعيل سياسات الطلب الكلي. (Jensen, 1999:p88)

٢- مستويات التحفيز الحكومي للاقتصاد

تشمل ثلاثة مستويات متداخلة ومعقدة لعملية التحفيز الحكومي للاقتصاد وهي:

أ- مستوى المؤسسة.

ب- مستوى القطاع الاقتصادي أو الصناعي.

ج- مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

والترابط العضوي بين هذه المستويات الثلاثة، يستوجب وجود انسجام وتناغم فيما بين السياسات المتبعة فيها، ودون أن يعني ذلك بالضرورة انتقالاً تلقائياً من مستوى معين إلى مستوى آخر، خاصة فيما يتعلق بمجالات نقل قرارات الاستثمار إلى القطاع الخاص، ودرجة تحويل المخاطر إليه، وضمان عدم الرجوع عن قرارات الخصخصة. (عفيفي، ١٩٩٣: ٦)

٣- سياسات الإصلاح المطلوبة لأجل تحفيز الحكومة للنمو الاقتصادي

تلجأ الدولة المتخلفة دوماً الى الإصلاح الاقتصادي في اوقات الازمات ولا تفكر كثيراً بالوقاية من هذه الازمات في اوقات الرخاء واليسر المالي.. نظراً لان الملف والقرار الاقتصادي يكون في الغالب بيد السياسة الحاكمة لا بيد خبراء الاقتصاد، ومن أبرز الحلول المستخدمة في هذا السياق لغرض تطبيق سياسات الإصلاح المطلوبة لا جل تحفيز الحكومة للنمو الاقتصادي كما يلي :

١- ترشيق النفقات:

من أبرز اسباب الازمات المالية الافراط في النفقات العامة ، بسبب الوفرة المالية للدول في فترات محددة وغياب الرقابة، و الاجدى اقتصادياً في فترات الوفرة المالية انشاء صندوق ثروة سيادي استثماري استعداداً للصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها البلد . (سلمان ، ٢٠١٥ : ٢٨١-٢٨٢)

٢- تنويع الإيرادات الحكومية بخطة طويلة الاجل :

تفصح التجارب بان الحكومات غير قادرة على تنويع إيرادات الموازنة لا من الضرائب ولا من شركات القطاع العام ولا عبر الدوائر الحكومية وذلك لعدم قدرة الحكومات على تطبيق القانون النافذ والتشريع الحكومي الخاصة بالضريبة و التعريفية الجمركية بشكل مفاجأة انما تحتاج هذه القوانين الى خطة طويلة لا جل تطبيقها دون المساس بمعيشة المواطنين .

٣- تشجيع القطاع الخاص:

يجب زيادة الجهود التي تبذل لأجل تحفيز انطلاق القطاع الخاص لما له من دور محوري في استيعاب الايدي العاملة وتحريك القطاعات الاقتصادية الراكدة كافة ، ويجب ان تأخذ الحكومات دورها المحوري في تذليل العقبات كافة التي تعيق انطلاق القطاع الخاص واخذ دور الريادي في تحقيق التنمية وامتصاص الايدي العاملة وتنويع الاقتصاد. (ال طعمة , ٢٠١٥ : ٨)

٤- وضع الدولة موازنة برامج لا موازنة بنود:

هناك عدة من الاسباب يمكن ان تعمل على تعثر الاقتصاد في كثير من الدول طيلة الاعوام الماضية واحد تلك الاسباب غياب البرنامج الاقتصادي عن ابواب الإيرادات والنفقات الحكومية تكون ضمن الموازنة الحكومية للدول ، لذا من الضروري ان تتضمن موازنة الدولة برنامج اقتصادي يحاكي الاحتياجات الاقتصادية في البلد وتأسيس الانماط المناسبة في ادارة الملفات الاقتصادية ينجح الى التنويع في الموارد والعمل على الدور التحفيزي للقطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وايضا تحقيق الرفاه المجتمعي وغيرها . (سلم , المهاني , ٢٠٠٧ : ٩٥-٩٧)

٥- تحفيز القطاع الصناعي

تمتلك الحكومات عدد كبير من المصانع والمنشآت العامة التي تشكل عبئا على الدولة بسبب صرف رواتب واجور موظفيها بدون ارباح عالية ، وإذا بيعت وأجرت هذه الممتلكات الى القطاع الخاص او لشركات اجنبية يمكن ان توفر موارد مالية جيدة وتخفف عن كاهل الحكومة، ويمكن للحكومة الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لأجل استغلال خبرة الاخير وموارده في ادارة هذا القطاع بنجاح. (المحمدي , ٢٠١٦ : ٣١٧)

٦- دعم للقطاع الزراعي:

للقطاع الزراعي دور مهم في استيعاب الايدي العاملة من جهة وتحقيق الامن الغذائي للبلد من جهة اخرى ويمكن للحكومات تحفيز هذا القطاع عبر معالجة ملف الطاقة وشحة المياه والاستيراد المنفلت للمنتجات الزراعية وتوفير قروض ميسرة لتشجيع هذا القطاع على الانطلاق من جديد نظرا لتوفر الطلب المحلي اللازم لاستيعاب المنتج الزراعي وبمختلف انواعه وكمياته. (مقداد , ابو منسي , ٢٠١٩ : ٢١٥-٢١٦)

٧- عدم الانخراط في برامج القروض الدولية

لم تكن معظم تجارب الدول النامية في الاقتراض مشجعة وانتهت في نهاية المطاف الى جدولة الديون وبيع القطاع العام والثروة الوطنية للشركات الاجنبية،. لذا يجب الحذر من الاقتراض الدولي وبفوائد عالية خشية من السقوط في فخ المديونية.

٨- نظام ضريبي

وضع نظام ضريبي عادل يستهدف الوعية الضريبية الغزيرة فقط مع تطبيق نظام ضريبي جمركي يطال السلع الفاخرة والسيارات الفارهة كافة . (قرومي، شلاي , ٢٠١١: ٥٥).

٩- مؤسسات التدقيق والرقابة

الاستعانة بمؤسسات تدقيق ورقابة دولية بعيدة عن الاحزاب السياسية لأجل كشف ملفات الفساد وتنظيم عمليات صرف النفقات ومنح العقود بشكل شفاف.

١٠- اصلاح الجهاز المصرفي

اصلاح الجهاز المصرفي وسن قوانين رادعة لإصلاح الجهاز المصرفي في البلد وتحويل المصارف الاهلية الى جسور للتنمية والتمويل لا مكاتب لغسيل الاموال وتهريب الدولار. (الزهيري , ٢٠١٦ : ٢٥٧-٢٥٩)

١١- استقلال الاقتصاد عن السياسة

ابعاد المناصب الاقتصادية العليا في البلد عن السياسة ومن أبرزها البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والهيئة العليا للاستثمار، و ذلك على مستوى الوزراء وعلى مستوى المستشارين والمدراء العاميين.

١٢- التنسيق بين التعلم والعمل

التنسيق الكامل مع المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي للعمل على دعم واسناد الوزارات كافة من خلال التعاون المشترك لأجل اصفاء الجانب العلمي في ادارة مؤسسات الدولة ورفدها بأحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا. (Vuylsteke, 2017: 577-578)

٤- دور الحكومة في التحفيز نحو التنمية الاقتصادية في ظل عصر العولمة

لقد أفرز التطور في المنظومة الرأسمالية إلى مرحلة العولمة عدة تحديات كبيرة تواجه الحكومة التي أثرت بشكل مباشر على سياسات التشغيل في كل أنحاء العالم، ويمكن أن نحدد هذه التحديات في مظاهر تتمثل في البطالة والفقر. من جهة أخرى، نتج عن الاختلالات التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي الكثير من الأزمات لاسيما بعض الأزمات المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨)، ونجد انها تحولت إلى أزمة اقتصادية مست العديد من القطاعات كقطاع صناعة السيارات والبناء والقطاع العقاري والصناعات التحويلية والبتروكيمياويات، و نتج عن هذه الأزمة انخفاض حاد في الإنتاج و تراكم السلع في المخازن مع صعوبة تسويقها وزيادة معدلات البطالة وانكماش ثم ركود تضخمي.

ولقد أدت التداعيات للآزمات العالمية المالية إلى التضحية بمبادئ السيطرة الحكومية على الاقتصاد والقبول بسيطرة القطاع الخاص مع القبول بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحفيزه نحو النمو ، من خلال إعادة تأميم مؤسسات مالية على حافة الإفلاس أو ضخ أموال

طائلة للتعويض عن فقدان السيولة في السوق المالي أو على مستوى المصارف ومؤسسات مالية أخرى. بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى استعمال جميع أدوات السياسات المالية والنقدية دون أن تحقق النتائج المرجوة ، إذ إن تخفيض أسعار الفائدة لا يؤدي بالضرورة إلى إنعاش الأسواق المالية. (عيسى , ٢٩: ٢٠١١)

وإن التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية المالية لم تكن لتظهر بهذا الحجم سابقا ، والذي عمل على تقييد دور الدولة في معالجة مظاهر واختلالات السوق، وحصر دورها في الوظائف التقليدية ، ولكن بعيدا عما يراد لها من دور ضمن مقاربات النظريات الجديدة مثل العولمة والحكم الرشيد والشاركة المجتمعية، فقد لعبت الدولة دورا بارزا في التنمية خاصة في البلدان الصناعية الكبرى التي تقود حاليا قوى العولمة، حيث كان لها دور كبير في تحسين ظروف العمل وتفعيل سياسة التوظيف والتشغيل، والتعليم والتدريب والتكوين، بالإضافة إلى توفير بعض من المعلومات الاقتصادية و البناء الهياكل القاعدية، وترقية البنى الاجتماعية والثقافية.

ولقد بينت بعض التجارب التاريخية أن تدخل الدولة بدرجة أقل في مجالات معينة وتدخلها بدرجة أكبر في غيرها، هو أضمن طريق لتحقيق تنمية مستدامة شاملة، وبالتالي فإن دور الدولة الجديد في التنمية يركز على العناصر التالية: (اللطيف , ٢٠١١ : ٥٥-٥٧)

أ-المشاركة من قبل المستثمرين في تنمية القطاعات الاقتصادية بمختلف انواعها .

ب-توفير و تحفيز الاستثمارات في النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية في المجتمع.

ج-مراقبة النشاط الاقتصادي، وهو دور يتعاضد في ظل اقتصاد السوق بهدف منع الاحتكار .

د-ريادة المشاريع التنموية في المجال الذي لا يقدم عليه قطاع خاص، والسبب هو محدودية أرباحه (قطاع الخدمات الاجتماعية)، أو ذات عائد طويل المدى (كالبحت العلمي والنظري والتكنولوجي) .

هـ-العمل على تشجيع الاستثمارات بتوفير الإمكانيات والإجراءات والتشريعات.

و-الحد من الفقر إذ يعدّ دورا أساسيا وأبديا ومن أهم أهداف الدولة التنموية.

ز - محاربة الفساد وحماية البيئة. (همال , معلم, ٢٠١٧ : ١٦-١٧)

الفصل الثاني

تحليل اتجاهات وفعالية التمويل

المصرفي للمصارف المتخصصة العراقية/

الجانب التحليلي الوصفي

المبحث الاول

المصارف المتخصصة في العراق نشأتها وتطورها

اولاً: نشأة المصارف المتخصصة في العراق

إن حاجة الإنسان العراقي إلى إيجاد جهات تمول النشاطات المتخصصة للمواطنين كالزراعة والصناعة والسكن دفعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى التفكير في إقامة مؤسسات مصرفية خاصة لهذه الغاية (مجيد، ٢٧٣: ٢٠١٠). وأهم ما يميز المصارف المتخصصة في العراق في الوقت الحاضر هو أن المصارف الحالية لها توجهات وتخصصات محددة تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير من قيمة الأموال التي تقدم من مصارف غير متخصصة أو تعمل في اختصاص آخر (دهيم، ٢٠١٦: ٧-٨).

و يقصد بالتخصيص في المصارف بصفة عامة في القانون المالي العراقي بأنه العمليات التي عن طريقها توزع للأموال المتاحة لتلك المصارف وتكون على بنود الاستخدامات المختلفة المتخصص فيها وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة و تعظيم الربحية اي تخصيص الاموال على بنود النقدية المتخصصة فيها المصارف . (شندي، ٢٠١١ : ٤٥) و يعود سبب وجود هذه المصارف في العراق واهميتها الى التردد في تمويل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي من قبل المصارف التجارية وايضا ابتعادها عن عملية منح القروض السكنية ويرجع ذلك سببه لما تحتاجه تلك القطاعات من الائتمان الطويل الاجل والائتمان المتوسط الاجل الذي لا يناسب الاهداف التي ترغب المصارف التجارية الاجنبية ان تحققها إذ كانت لغاية عام ١٩٤١ تمارس عملية الاحتكار بعملية الصيرفة التجارية.

وحتى بعد قيام المصارف التجارية في الدولة لم تتمكن القطاعات المذكورة بالحصول على موارد مالية التي تطلبها نموها المتواصل بسبب اتباع المصارف التجارية الوطنية العراقية نفس الاساليب التي كانت تنتهجها المصارف الاجنبية . ولذلك كانت هناك حاجة ماسة لمنشآت مصرفية متخصصة تتولى القطاعات المتخصصة الثلاثة الاساسية (الصناعة - الزراعة - العقار) ذلك قامت الحكومة العراقية بتأسيس مصارف متخصصة لسد هذه الحاجات. (الساعدي، ٢٠١٧ : ٢٨٩)

ثانيا: خصائص المصارف المتخصصة في العراق

ان المصارف المتخصصة تمتاز بعدد من الخصائص التي تتفرد بها ويمكن ان تميزها عن غيرها من المصارف ويعود ذلك من خلال التخصص النوعي وانها تعتمد على مواردها الذاتية وعملية منح الائتمان الطويل الاجل اضافة الى بعض من الخصائص التي يمكن ايجازها بالاتي : (عبد القادر , ٢٠١٠ : ٢٩)

١- التخصص النوعي :

ان ما يميز المصارف العراقية المتخصصة عن غيرها من المصارف هو في تخصصها النوعي حيث انها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية في العراق وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمتمخصصة ومن هنا فان المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة في العراق يطلق عليه المصرف الصناعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري العراقي الخ . (Masoud & Shiba 2015: p214)

وبالتالي فان المصرف لا يمنح قروضه الا للأشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه , فالمصارف العقارية لا تمنح قروضها الا لتمويل العمليات المتعلقة بالعقارات كذلك فان المصارف الصناعية لا تمنح قروضه الا للعمليات التي تتعلق بالصناعة كإنشاء مصنع او تجهيز ورش صغيرة للشباب . وهذا يتطلب ان يكون لدى المصرف ادارات وكوادر فنية متخصصة في النشاط نفسه الذي تخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للمصرف وتقييمها من الناحية الفنية قبل البت فيها. (عبد الصمد , العتابي , ٢٠١٢ : ٦٧-٦٨)

٢- تعتمد على مواردها الذاتية

ان المصارف المتخصصة العراقية تعتمد على بعض من مواردها الذاتية في عملية خلق الائتمان وان اعتمادها الاساسي على رأسمالها واحتياطياتها ومخصصاتها بالإضافة الى بعض الموارد الاخرى كالاقتراض من البنك المركزي والحكومة كذلك الاقتراض من المصارف التجارية وايضا مؤسسات التمويل الاخرى .

٣- منح الائتمان طويل الاجل :

تتعامل المصارف المتخصصة في العراق بالقروض طويلة الاجل التي تحتاج اليها المشروعات ويكون الهدف منها التنمية الاقتصادية على عكس المصارف التجارية التي تتعامل في الائتمان القصير ومتوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل الا في اضيق الحدود , وبالتالي فان هذا يعد السبب الاساسي لنشأة المصارف المتخصصة في العراق وتطورها. (عريقات ، عقل ، ٢٠١٢ : ٦١-٦٠)

٤- عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة اصلية :

يرتبط نشاط المصارف المتخصصة في العراق براس مالها اي انها لا تستطيع التوسع في انشطتها الا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالمصارف التجارية التي يمكنها استثمار اموال الزبائن (دهيم ، ٢٠١٦ : ٧-٨) حيث يعد تلقي الودائع الجارية او تحت الطلب او الحساب الجاري من الاختصاصات الاصلية للمصارف التجارية . لهذا فالمصارف المتخصصة لا تتعامل في هذه العمليات الا اذا اذنت لها السلطات المختصة . (الحسيني ، الدوري ، ٢٠٠٨ : ٦٦)

٥- تقديم الخبرة والمشورة للعملاء :

ان المصرف عادة يقدم خبرته ومشورته الفنية لعملائه من اجل دعمهم والعمل على تقدمهم , الامر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاجتماعية, وبالتالي حرصت المصارف المتخصصة العراقية على ضم اقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة في مجال تخصص المصرف.

٦- الاستثمار المباشر :

قد تقوم المصارف المتخصصة العراقية باستثمار الاموال التي تمتلكها بنفسها عن طريق الاستثمار المباشر وذلك عن من خلال انشاء المشاريع الجديدة او المستحدثة وبعد ذلك تملكها للغير او انشاء مشاريع التي يشترك عدة اشخاص , وبالتالي فأنها لا تكتفي بعملية منح الائتمان الى من يطلبه فقط.

ثالثاً-المصرف الصناعي العراقي نبذة تاريخية

اسس كمصرف زرعي صناعي عام ١٩٣٥ واسس كمصرف صناعي عام ١٩٤٠ وزاول عملة بصورة مستقلة عام ١٩٤٦ وتم تعديل قانون المصرف الصناعي في العراق بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩١ وبأشر أعماله في العام ١٩٩٢ براس مال اسمي قدره مليون دينار, وكان الهدف المعلن من انشاء المصرف في تلك الحقبة من الزمن هو تخليص وإنقاذ سكان المدن (خصوصاً مدينة بغداد) الذين اضطروا الى الاقتراض لقاء رهن بيوتهم السكنية ضماناً لتسديد الدين بما يمكنهم من الصرف على مستلزمات حياتهم اليومية أو استثمار هذه الاموال بعمليات تجارية معدودة بسبب قلة الصناعة وقلة فرص العمل . (الساعدي , ٢٠١٧ : ٢٨٩)

و كانت فائدة هذه المديونية عالية جداً مما ادت الى حالة تعثر مصرفي كثيرة وبسبب عجز المقترضين عن التسديد أضطر اصحاب هذه البيوت الى بيعها بأسعار بخسة ولم يمارس المصرف غير هذه العمليات الاقتراضية ولمدة سنوات من تأسيسه . ويعد المصرف الصناعي, مصرفاً انمائياً متخصصاً, يهدف الى عملية تطوير الصناعة الوطنية وتنميتها بالقطاع المختلط والخاص وايضاً القطاع التعاوني و ضمن الخطط التي تساهم بالتنمية الصناعية التي يكون ارتباطها بالوزارة المالية, وهذا ما اشارت له الفقرة (أ) من المادة الاولى , وكذلك وضحت بالمادة الثانية من القانون الذي ذكر مسبقاً بان للمصرف شخصية معنوية وهو يتمتع بالاستقلال المالي والاداري, وله حق التملك والتصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة, والقيام بالإقراض والاقتراض وجميع الاعمال الاخرى التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون).

<https://www.indbk.gov.iq/ar>

رابعاً :اهداف المصرف الصناعي العراقي

ساهم المصرف الصناعي في العراق بإنشاء القاعدة الصناعية في العراق حيث عمد الى إنشاء تطبيق سياسة الانفتاح بغرض توفير التمويل متوسط وطويل الأجل والمعونة الفنية للقطاع الخاص الصناعي . وساهم المصرف الصناعي في إنشاء العديد من مشروعات القطاع الخاص الصناعي التي تطورت وأصبحت تؤدي دوراً مهماً في اقتصاد الدول وبعضها اصبح من قلاع المشروعات الصناعية . (طه , ٢٠٠٧ : ٢٤٢) فتقوم المصارف الصناعية بتوفير موارد مالية كافية لدعم المشروعات الصناعية والعمل على تنميتها على اختلاف احجامها , الكبيرة والمتوسطة والصغيرة , وكذلك المشاركة في رؤوس اموال بعض المشروعات

الصناعية المختلفة. وحتى تتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتعظيم مواردها فإنها تتجه الى سوق راس المال للحصول على موارد طويلة الاجل. ولذا نجد ان موارد المصرف الصناعي تتمثل في حقوق الملكية من راس المال والاحتياطات وغالبا ما يتدخل البنك المركزي او القانون النافذ في تحديد القروض التي يستطيع المصرف الصناعي منحها للمستفيدين من الصناعيين وتحكم هذه المصارف مجموعة من القوانين والتعليمات. (عبد الرحيم , ٢٠١٨ : ١٢٤-١٢٥)

وعلى ما تقدم يمكن تلخيص اهم اهداف المصرف الصناعي العراقي وكالاتي:

- ١- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشروع في مدة الاستحقاق وعلى ان لا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته خمس عشرة سنة, فضلا عن عملية منح التسهيلات في الحساب الجاري المدين لغرض تمويل عمليات التشغيل في السنوات الاولى من عمر المشروع الصناعي وفقا لتعليمات يصدرها مجلس ادارة المصرف.
- ٢- اصدار خطابات الضمان والتوسط في فتح الاعتمادات المستندية لدى المصارف التجارية للمشروعات الصناعية .
- ٣- قبول الودائع النقدية في الحساب الجاري او حساب الودائع الثابتة للمشروعات الصناعية في القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني .
- ٤- الاشتراك في تأسيس شركات صناعية وايضا مساهمتها بالشركات الصناعية القائمة وبعد التثبت من جدواها الفنية والاقتصادية .
- ٥- اعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الصناعية التي من المحتمل ان تنهض بعملية التنمية الاقتصادية للبلاد. (الكندي , ٢٠١٨ : ٢-٣)

خامسا :اهمية القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد العراقي

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني بوصفها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية . ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة فانه يحتل أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع عجلة

التنمية الى الأمام في الدول النامية عامة والعراق خاصة وذلك لعدة أسباب يمكن ايجازها بالاتي : (شعوبي , اسماعيل ابن قالة , ٢٠١٤ : ١٣-١٤)

١- يساهم النمو في قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة إذ أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر فرص للعمالة , إذ إن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة سواء البطالة الإجبارية الظاهرة أو البطالة المقنعة به . (الجنابي , ياس , ٢٠١٠ : ٥٤)

٢- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام القطاع الصناعي بالنتائج المحلي الإجمالي والصادرات , وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض البلد لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية إذ تتعرض الدول الصناعية الموجات من الكساد الاقتصادي أحيانا والرواج الاقتصادي أحيانا أخرى . (محمد , ٢٠٠٧ : ٤)

٣- يساعد نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات لها قدره بتطبيق استخدام التكنولوجيا وايضا التقنية الحديثة ويسهم هذا في رفع الإنتاجية , و يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية و أن قطاع الصناعة لا يحدث فيه قانون تناقص الغلة بنفس الدرجة والسرعة التي تحدث بها في الزراعة لأنه في (قطاع الزراعة يكون عنصر الأرض ثابتة نسبيا ويزيد عنصر العمل بسرعة بسبب النمو السكاني وهذا يتسبب في حدوث قانون تناقص الغلة إذ يحدث نقص في الإنتاجية المتوسطة وفي الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير وهو عنصر العمل) أما في قطاع الصناعة فمن السهل تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل ونمو رأس المال وبالتالي لا يحدث تناقص الغلة الإنتاجية بنفس الدرجة الذي يحدث بها في قطاع الزراعة . (الطائي , ٢٠١٨ : ٢٣٠-٢٣٢)

٤- إن نمو قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني اذ انه يساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لأن هناك علاقات ترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة

بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية...إلخ.
(خضير , محمد , ٢٠١٩ : ١١٨-١١٩)

٥- يعد قطاع الصناعة في الوقت نفسه سوق لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي تصنع في قطاع الصناعة ومن ناحية أخرى نمو بعض الصناعات يمكن أن يدفع النمو في الصناعات الأخرى إذ يشجع على قيام صناعات أخرى مرتبطة بها أمامية أو خلفية ، فضلا عن قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات وسلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو . (فارس . ١١٩ : ٢٠١٨-١٢١)

٦- تعد الصناعة حاضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على الاقتصاد برمته الاقتصادي .

٧- تعد الصناعة القطاع الذي يحرك الجهاز الإنتاجي الوطني وهيكلته فالتصنيع في واقع الأمر العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر اي قطاع اقتصادي وخاصة قطاعي الخدمات والفلاحة . (الشكري , ٢٠١٦ : ١٢٢-١٢٣)

سادسا : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

يعد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة كونه يشكل نقطة انطلاق للنهوض بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاقتصاد العراقي ككل , اذ ان انخفاض النسبة التي يساهم فيها القطاع الصناعي بالناتج المحلي الإجمالي ، ذلك يدل على أن الاقتصاد العراقي ريعي لاعتماده على مورد النفط للعمل على تعظيم الرفاهية الاقتصادية وايضا القيام بالأنشطة الاقتصادية . وعليه أن الاقتصاد العراقي بات اقتصادا خديما ضعيف الإنتاج ، تزداد نسبة المساهمة للقطاعات الخدمية في تكوين اجمالي الناتج المحلي بعد استبعاد قطاع النفط منه , وتأتي خطورة ذلك من خلال تولد قطاع الخدمات دخول تمثل قوة شرائية تنعكس بصورة طلب على السلع والخدمات دون توافر جهاز انتاجي من مما يولد ضغوطا تضخمية ، ومن ثم سيعتمد على الاستيرادات لتغطية هذا الطلب مما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة تزايد الاعتماد على الخارج , ان مساهمة القطاع الصناعي في تكوين

اجمالي الناتج المحلي قد تنخفض نسبتها وهذا الانخفاض يعود إلى أسباب كثيرة منها : (الحيالي , المشهداني , ٢٠١٢: ١٧٥)

١- تراجع معدلات القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي ، والسبب في ذلك عدم رغبة أصحاب المشاريع بالاقتراض وذلك بسبب سياسة الإغراق السلعي للمنتجات الأجنبية الرخيصة .

٢- تركيز المصرف الصناعي في توفير الائتمان للمشروع المتوسط والصغير وليس على المشروع الإنتاجي الكبير .

٣- لم يتم توفير الطاقة الكهربائية الكافية وزيادة أسعار الوقود وهذا العامل سبب ارتفاع كلفة الإنتاج والأسعار وعدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة السعرية مع السلع المماثلة المستوردة.

٤- عدم وجود حماية كلية أو جزئية للإنتاج الوطني نتيجة الانفتاح غير المخطط . (صالح , ٢٠١٩: ٢٧)

سابعا : دور المصرف الصناعي في تمويل ودعم القطاع الصناعي

إن المصرف الصناعي له أهمية كبيرة في النهوض بالصناعة الوطنية وتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية في المشاريع الصناعية وذلك لما لهذا القطاع الحيوي أهمية في تطوير الاقتصاد العراقي ويمكن ذلك من خلال ما يأتي :

١- تقديم قروض ميسرة وبفوائد رمزية للمشاريع الصناعية وفق إستراتيجية مدروسة ودراسات دقيقة .

٢- تنمية المشاريع الصناعية ذات المردود الاقتصادي الكبير وذات القيمة المضافة العالية وذات الطلب الكبير على منتجاتها . (فرج , ٢٠١٩: ٨٠٧-٨٠٨)

٣- للوصول إلى مستوى الارتقاء لابد للمصرف الصناعي أن يعمل على إدخال الطرق الحديثة في العملية الإنتاجية الصناعية ، عن طريق تطوير الموارد البشرية وايضا إدخال تكنولوجيا حديثة لغرض الوصول الى الحجم الاقتصادي الأمثل في الإنتاج ، من خلال الاستفادة من

براءات الاختراع واجراء التجارب التطبيقية للبحوث العلمية وتنسيق مع وزارة العمل والتكنولوجيا .

٤- بناء الشراكات مع الشركات العالمية لزيادة الناتج المحلي وسد حاجة السوق المحلية .

٥- ضرورة تدخل الدولة في حماية الإنتاج المحلي من سياسة الإغراق الأجنبي .
(الهويش , ٢٠١٥ : ٢٢٩-٢٣٠)

ومما تقدم فان المصرف الصناعي له الدور الكبير للنهوض بالنشاط الصناعي اذ يعد المصرف الصناعي هو المعني بتقديم القروض الاستثمارية للمشروع الصناعي سواء كان مشورعا صغيرا او متوسطاً او كبيراً . ويقوم المصرف الصناعي على إيجاد المنافذ للخروج من المشاكل التي يعانيتها القطاع الصناعي، وذلك لما لهذا القطاع من دور مهم من بين القطاعات الإنتاجية فضلا عن استخدامه أكبر عدد ممكن من القوى العاملة وعادة ما يقاس تطور الدول بتطور قطاعاتها الصناعية ودوره في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي. (خضير , ٢٠١٩ : ١١٨-١١٩)

ثامنا : تحليل المركز المالي للمصرف الصناعي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

على الرغم من تحقيق المصرف الصناعي العراقي وفروعة في انحاء المحافظات لجملة من الاهداف الا ان الواقع لايشير الى تقدم ملموس في الخدمات الممنوحة للمواطنين بالرغم من ضخامة الاموال المقدمة كقروض ويعود ذلك لاسباب عدة منها ربما منح القروض لغير المستحقين من خلال انتشار طرق الفساد المالي والاداري او ربما تأثيرات السياسة على عمل المصارف الصناعية ويوضح الجدول الذي سنحلل بياناته لاحقا وعلى النحو الاتي :-

١- القروض والتسهيلات

تعد القروض واحدة من اهم الادوات التقليدية لأي مصرف يعمل في بلد ما ، لتحقيق الربح المنشود لها ، وفي ما يأتي نتائج عمل المصرف الصناعي في العراق وحسب بيانات الجدول (١) :-

الجدول (١)

القروض المصرفية للمصرف الصناعي العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

(القيم مليار دينار)

السنة	عدد القروض	معدل النمو	القروض المصرفية	معدل النمو	مبالغ التسهيلات	معدل النمو
					تجارية	تنموية
2004	2	-	0.400	-	١٣,١٠٠	-
2005	١١	١,٧٠	٠.432	٠,٠٧	١٧,٣٢٥	-
2006	5	-٠,٧٨	٠.128	-١,٢١	٢,١٨٤	-
2007	6	٠,١٨	٠.970	-٠,٢٧	٠,٢٩٠	-
2008	9	٠,٤٠	٠.351	-١,٠٠	٠,٣٦٧	-
2009	14	٠,٤٤	٠.439	٠,٢٢	٠,٧١٦	-
2010	97	١,٩٣	4.254	٢,٢٧	-	-
2011	279	١,٠٥	١٤,٥١٥	١,٢٢	-	-
2012	286	٠,٠٢	١٥,٧١٣	٠,٠٧	-	-
2013	848	١,٠٨	٣١,٥٢٤	٠,٦٩	-	-
2014	2085	٠,٨٩	٦١,٨٠٥	٠,٦٧	-	-
2015	1008	-٠,٧٢	٤٧,٥٨٠	-٠,٢٦	٠,١٥٠	-
2016	1308	٠,٢٦	٤٩,٦٥٤	٠,٠٤	٢,٨٧٢	-
2017	687	-٠,٦٤	٦٤,٨٩٥	٠,٢٦	٢,٣٧٩	-
2018	374	-٠,٦٠	٧٤,٣٣٥	٠,١٣	١,٩٨١	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف الصناعي العراقي، التقرير السنوي ٢٠١٨

-معدلات النمو من احتساب الباحث وفق المعادلة الاتية $Growth Rate = \ln(v2) - \ln(v1)$

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان اجمالي القروض الممنوحة للمصرف الصناعي العراقي اخذت مسارا تصاعديا خلال فترة الدراسة ولغاية عام ٢٠١٤ , في عام ٢٠٠٤ قام بمنح قروض لتمويل المشاريع الصناعية إذ بلغ عددها (٢) قرض وكان مجموع مبالغها ٠.400 مليار , لترتفع عام ٢٠٠٥ (١١) قرضا وكان مجموع مبالغ القروض مقداره ٠.432 مليار وبمعدل نمو موجب ٧٪ , في حين انحدرت عدد القروض التي منحها المصرف الصناعي التي كانت (٥) قرض في العام ٢٠٠٦ وبمبلغ 0.128 وبمعدل نمو سالب ١.٢١٪ - وهو ادنى معدل نمو سالب سجلته مبالغ القروض المصروفة طيلة الفترة الدراسية وهذا الانخفاض لعدد القروض التي منحها المصرف الصناعي العراقي , ويعود الى انخفاض القدرة التوسعية للمصرف الصناعي العراقي في منح القروض , ويلاحظ من بيانات الجدول استمرارتدني منح القروض لغاية ٢٠١٨ , اذ حول المصرف (٩٧) قرضا بمبلغ ٤.٢٥٤ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو ١.٩٣٪ لتشهد بعد ذلك تطور اداء المصرف الصناعي في السنوات

اللاحقة ويأتي ايقاف العمل بالصيرفة الشاملة والاتجاه نحو منح القروض للصناعيين حصرا ويعد هذا الامر له دور كبير في التخفيف عن كاهل المقترضين وايضا التخفيف من الصعوبات التي تواجههم بسداد التزامات المالية التي بذمتهم لدى المصرف الصناعي , وذلك من اجل تسهيل عملية استرداد القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحت لهم والمستحقة بذمتهم , ونجد ان في الاعوام ٢٠١١_٢٠١٤ ان المصرف الصناعي العراقي قام بالتوسع في منح القروض لدعم المشاريع الصناعية حيث كانت اعداد القروض تتراوح من (٢٧٤) قرضا الى (٢٠٨٥) قرضا حيث انها اخذت مسارا تصاعديا كبيرا باجمالي مبالغ من ١٤,٥١٥ مليار دينار عراقيا عام ٢٠١١ وبمعدل نمو ١.٢٢٪ لترتفع عام ٢٠١٤ الى ٦١.٨٠٥ وبمعدل نمو ٦٧٪ وذلك يعود الى اسباب عدة , منها اتخاذ المصرف الصناعي سياسة توسيع النشاط الاستثماري بهدف دعم عملية التنمية الصناعية من خلال منح قروض صناعية الى اصحاب الحرف والمهن الصناعية للقطاعين الخاص والعام وبشروط ميسرة وبضمانات مقبولة ولدعم السياسة التوسعية خفض المصرف بمعدل فائدة بواقع (٢٪) , اما في عام ٢٠١٥ انخفض عدد القروض التي منحها المصرف الصناعي وكان عددها (١٠٠٨) قرضا وبمجموع مبالغ ٤٧.٥٨٠ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو سالب بلغ (٠.٢٦٪-) , وذلك الانخفاض في عدد القروض يعود الى عدم حصول اي تغير في راس مال المصرف الصناعي , القابلية طلب على التمويل , في حين ارتفع عدد القروض عام ٢٠١٦ الى (١٠٣٨) قرضا وبمبالغ قدرها ٤٩.٦٥٤ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو موجب بلغ ٤٪ , لتحقيق اجمالي القروض ٢٠١٨ الى (٣٧٤) قرضا وباجمالي مبلغ ٧٤,٣٣٥ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو ١٣٪ , ويعود هذا الانخفاض في عدد القروض الى تاخر انجاز معاملات المتقدمين على القروض وحسب التقارير المقدمة من قبل فروع المصرف في المحافظات كافة ووفق القوانين والشروط المتبعة من قبل الادارة العامة للمصرف الصناعي العراقي .

ونلاحظ ان معدلات النمو لمجموع مبالغ القروض المصروفة حققت قيم موجبة بعد العام ٢٠١٦ وحتى نهاية فترة الدراسة , وجاء هذا نتيجة قيام المصرف الصناعي العراقي بضخ مبلغ ١٢٠ مليار دينار مخصصة للخطة التوسعية , اذ منح ٢٠ مليار دينار لفتح فروع جديدة و ١٠٠ مليار دينار مخصصة لفروع المصرف الحالية لمنح قروض وتسهيلات تجارية وصناعية .

مما تقدم وبالرغم من كثرة الاموال المقدمة للمستفيدين وعند مقارنة الارقام مع الوقائع نلاحظ تاخير كبير في تقدم المشاريع الصناعية لاسباب ذكرت سابقا ومنها البيروقراطية في فتح اجازات التنمية الصناعية وقيود روتينية كثيرة وعلى الرغم من تبني الحكومة في عام ٢٠١٦_٢٠١٨ سياسة اقراض السوق وهي تنشيط القطاعات الرئيسية في العراق عن طريق المصارف المتخصصة فقد رصدت الحكومة انذاك مايقارب بالمليار دولار لتنشيط حركة الصناعة والزراعة والقطاع العقاري .

وبالعودة لبيانات الجدول وتحليل التسهيلات التنموية فانها لم تسجل اي مبالغ طيلة فترة الدراسة وحسب بيانات الجدول (١) , في حين بلغ مجموع التسهيلات التجارية الممنوحة للعام ٢٠٠٤ مبلغ مقداره ١٣.١٠٠ مليار دينار عراقيا وفي العام ٢٠٠٥ ارتفع مجموع مبالغ التسهيلات التجارية الممنوحة ليصل مبلغها الى ١٧.٣٢٥ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو موجب ٢٧٪ , وهذا الارتفاع في مجموع مبالغ التسهيلات التجارية الممنوحة خلال الاعوام ٢٠٠٤_٢٠٠٥ يعود الى ان البنك المركزي العراقي لم يلزم المصرف الصناعي العراقي بخطط لكي ينفذ سياسات الائتمان حيث يكون المنح حسب السياسة التي يتبناها المصرف لنفسه ومناسبة لزيادة كفاءته وارباحه , ويأتي ذلك في اطار اصلاح السياسة الائتمانية للبنوك التجارية العراقية حسب قانون ٩٢ لسنة ٢٠٠٤ الذي منح البنوك صلاحية سياسة الائتمانية وفي العام ٢٠٠٦ انخفض مجموع التسهيلات التجارية الممنوحة لتسجل مبلغ مقداره ٢.١٨٤ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو سالب ليرتفع اجمالي التسهيلات التجارية عام ٢٠٠٩ الى ٠.٧١٦ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو ٦٦٪ , وخلال الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ , لم يحقق المصرف الصناعي وفروعة اي تسهيلات تجارية وذلك لوجود (ازمة داعش) , وفي عام ٢٠١٥ عاود المصرف الصناعي العراقي الى منح تسهيلات تجارية وبمبلغ ٠.١٥٠ مليار دينار عراقيا , ارتفع مجموع مبالغ التسهيلات التجارية الى ٢.٨٧٢ مليار دينار عراقيا وفي هذا العام حققت اعلى معدل نمو موجب الذي بلغ ٢.٩٥٪ , وفي العام ٢٠١٧ والى نهاية الفترة الدراسية انخفض مجموع التسهيلات التجارية الممنوحة فقد بلغت ١.٩٨١ مليار دينار عراقيا عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو سالب ١٨٪ - .

٢- القروض المستحقة والمسددة

عانت المصارف المتخصصة اسوة ببقية المصارف التجارية الاخرى من مشكلة التغير المصرفي فضلا عن الاجراءات الروتينية المتعلقة بقوانين وزارة المالية في شروط منح الائتمان ويمكن ملاحظة اجمالي المبالغ المستحقة للمصرف الصناعي من خلال بيانات الجدول :

(٢) الجدول

مبالغ القروض المستحقة والمسددة للمصرف الصناعي العراقي للمدة (٢٠١٨_٢٠٠٤)

(القيم بالمليار دينار)

السنة	المبالغ المستحقة	معدل النمو	المبالغ المسددة	معدل النمو	% المسدد الى المستحق
2004	٠.429	-	٠.214	-	49.90%
2005	٠.432	٠,٠٠	٠.213	-٠,٠٠	49.40%
2006	٠.407	-٠,٠٥	٠.257	٠,١٨	63.20%
2007	٠.293	-٠,٣٢	٠.185	-٠,٣٢	63.10%
2008	٠.264	-٠,١٠	٠.190	٠,٠٢	72.00%
2009	٠.286	٠,٠٨	٠.235	٠,٢١	82.20%
2010	٠.290	٠,٠١	٠.269	٠,١٣	92.46%
2011	1.053	١,٢٨	1.035	١,٣٤	98.30%
2012	10.354	٢,٢٨	8.268	٢,٠٧	79.85%
2013	9.700	-٠,٠٦	5.113	-٠,٤٨	52.72%
2014	2.165	-١,٤٩	٠.547	-٢,٢٣	25.27%
2015	30.718	٢,٦٥	20.688	٣,٦٣	67.35%
2016	47.865	-١,٨٥	29.258	٠,٣٤	61.2%
2017	50.221	٢,٣٥	29.729	٠,٠١	59.20%
2018	46.971	-٠,٠٦	23.483	-٠,٢٣	50%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف الصناعي العراقي

-معدلات النمو من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية $Growth Rate = \ln(v2) - \ln(v1)$

من بيانات الجدول (٢) نلاحظ ان اجمالي المبالغ المستحقة اتخذت مسارا تنازليا في السنوات ٢٠٠٤_٢٠١٠ اذ بلغت 429,227 مليارا دينار عراقيا عام ٢٠٠٤ لتتخفض الى ٠.290 عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو ١٪ ويعود هذا الانخفاض في تسديد المبالغ المستحقة الى تحسين الاوضاع الاقتصادية للبلد وانعكاسها على قدرة العميل في تسديد ما بذمته من مبالغ مستحقة , وفي عام ٢٠١١ ولغاية نهاية الفترة الدراسية , نلاحظ ان المبالغ المستحقة ارتفعت الى 1.053 عام ٢٠١١ وبمعدل نمو ١.٢٨٪ ثم ارتفعت الى 46.971 في العام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٦٪- نتيجة تردي الاوضاع الامنية وعدم ثقة العميل بالمستجدات الطارئة .

٣- المبالغ المسددة

وعلى الصعيد الآخر فان اجمالي المبالغ المستحقة او اطفاء السلف اتخذ مسارا تصاعديا المدة قيد البحث اذ بلغت اجمالي المبالغ المسددة للقروض الصناعية ٠.214 في العام ٢٠٠٤ لترتفع الى ٠.269 عام ٢٠١٠ ثم واصل العملاء تسديد مابذمتهم من قروض صناعية اذ بلغت 2.688 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو ٣.٦٣٪ عام ٢٠١٥ لترتفع الى 23.483 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو ٢٣٪- عام ٢٠١٨ .

وبالنظر للعمود السادس من الجدول (٢) والذي ادرج فيه النسب المئوية لاجمالي المبالغ المسددة من المبالغ المستحقة فقد كانت متفاوتة وحسب الاتي فقد سجلت اجمالي المبالغ المسددة ٤٩.٩٠٪ عام ٢٠٠٤ لترتفع النسبة الى ٩٨.٣٠٪ عام ٢٠١١ وهي اعلى نسبة اقترب العملاء من سداد مابذمتهم ويعود ذلك الى حالة الاستقرار النسبي وانعكاس ارتفاع اسعار النفط على ثقة المواطن من الناحية الاقتصادية الا ان الامر اختلف عام ٢٠١٤ اذ انخفضت نسبة اطفاء الديون الى ٢٥.٢٧٪ عام ٢٠١٤ وذلك لتردي الاوضاع الامنية والعمليات العسكرية التي قامت بها الحكومة ضد الارهاب لترتفع بعد ذلك الى ٥٠٪ عام ٢٠١٨ وعالية يمكن ملاحظة تاثير الاوضاع السياسية والامنية على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية .

٤ - الاستثمارات

لاشك ان عمل المصارف الصناعية في العراق هدف من اجل تنمية القطاع الصناعي وبالتالي خلق قاعدة انتاجية تعمل على تحقيق الضغط على القطاع العام واعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص في رسم ملامح الاقتصاد العراقي وهي تعد تجربة وليدة عام الانفتاح اذ ان كبريات المصانع العراقية في العقود السابقة كانت مملوكة الى الدولة وبعض منها شركات مساهمة مما احدى بالحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لانتهاج سياسة الانفتاح وهي المسودة التي اعدھا صندوق النقد الدولي لتنشيط القطاع الخاص . لذ فالمصارف الصناعية خلال سنوات الدراسة عمدت الى دعم الشركات المحلية وكما موضح بالجدول الاتي:-

الجدول (٣)

ارصدة استثمارات المصرف الصناعي العراقي في الشركات الصناعية المساهمة للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٨)

(القيم بالمليار دينار)

السنة	عدد الشركات	مبالغ الاستثمارات	معدل النمو	القيمة المضافة للقطاع الصناعي	معدل النمو
2004	26	11.647	-	٣٢.٩١٨	-
2005	25	14.961	٠.٢٥	٤٦.٧٧٣	٠.٣٥
2006	25	23.066	٠.٤٣	٥٨.٧٣٣	٠.٢٢
2007	27	23.638	٠.٠٢	٦٦.٩٩٣	٠.٣١
2008	27	25.833	٠.٠٨	٩٨.٥٩٤	٠.٣٨
2009	27	27.158	٠.٠٥	٦٧.٩٢١	-٠.٣٧
2010	27	32.754	٠.١٨	٩٠.٤٢١	٠.٢٨
2011	27	35.996	٠.٠٩	١٣٥.٩٣٣	٠.٤٠
2012	27	38.409	٠.٠٦	١٥٤.٠٠٢	٠.١٢
2013	27	38.540	٠.٠٠	١٥٧.٨٣٦	٠.٠٢
2014	27	38.665	٠.٠٠	١٤٧.٣٠٢	-٠.٠٦
2015	27	3.899	-٢.٢٩	٨٨.٢٦٨	-٠.٥١
2016	27	38.675	٢.٢٩	٩٠.٩٤٤	٠.٠٢
2017	27	38.675	٠	١١٣.٧٨٠	٠.٢٢
2018	28	42.890	٠.١٠	١٤١.٣٣٦	٠.٢١

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المصرف الصناعي العراقي، التقرير السنوي ٢٠١٨

تشير بيانات الجدول اعلاه الى ان رصيد استثمارات المصرف الصناعي بفروعه كافة للشركات المساهمة (خاصة ومختلطة وعامة) في العام ٢٠٠٤ بلغ 11.647 مليار دينار عراقي ليرتفع الى 14.961 مليار دينار عراقي في ٢٠٠٥ وبمعدل نمو موجب ٢٥٪ وتعود هذه الزيادة في رصيد الاستثمارات الى زيادة حصة المصرف الصناعي نتيجة رسمة اغلب الشركات المساهمة لجزء من احتياطاتها، وفي العام ٢٠٠٦ بلغ رصيد الاستثمارات في الشركات المساهمة 23.066 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب بلغ ٤٣٪ ، وعلى الرغم من عدم وجود استثمارات قصيرة الاجل لعدم وجود حوالات الخزينة في ذلك العام حيث كانت كسلف ممنوحة للموظفين .

فقد بلغ رصيد استثمارات المصرف الصناعي العراقي في الشركات (خاصة ومختلطة عامة) مبلغ مقداره 23.638 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب ٢٪ ، ليرتفع اجمالي مبالغ الاستثمارات عام ٢٠٠٨ الى 25.833 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب ٨٪ ويعود هذا الارتفاع الى الزيادة في راس مال الشركة العراقية لصناعة الكارتون بنسبة ١٠٠٪ مع الزيادة في راس مال شركة المشروبات الغازية والمعدنية للمنطقة الشمالية بنسبة ٢٥٪ ورسملة بنسبة ٢٪ ، ثم حققت مبالغ اكبر عام ٢٠١٠ ليصل الى 32.754 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب ١٨٪ وهذا الارتفاع نتيجة الزيادة براس مال الشركات المساهمة وعوائد الاستثمار النقدي المستلم عن طريق شركات مساهمة لتواصل المصارف الصناعية منح الشركات مبالغ استثمارية لغاية عام ٢٠١٥ اذ انخفضت تلك المبالغ لتصل الى 3.899 مليار دينار عراقي بمعدل نمو ٢٩.٢٪- وهذا يعود الى الازمات التي عاشها الاقتصاد العراقي ومنها ازمة الارهاب ، اذ كان له تأثيرا كبيرا على السياسة الائتمانية للمصارف الصناعية اذ ان هذا النمو في اجمالي مبالغ الاستثمارات جاء نتيجة الحريات التي حصل المصرف الصناعي العراقي عليها من قبل البنك المركزي في تنفيذ السياسات الاستثمارية حسب ما يراه المصرف وليس ما يراه البنك المركزي العراقي .

اما العام ٢٠١٦ ارتفع رصيد الاستثمارات وحققت اعلى معدل نمو موجب طيلة فترة الدراسة والذي بلغ ٢٩.٢٪ واستمرت معدلات النمو بتحقيقها قيم موجبة متذبذبة وحتى نهاية فترة الدراسة ، وهذا نتيجة ان المصرف الصناعي العراقي اجبر على سياسة التوجه نحو الاستثمار بدلا من الاقتراض وذلك للتغلب على الواقع الاقتصادي للبلد المتختم بالتحديات ، وعمل المصرف بسياسات التوسع والانكماش نتيجة مخاطر هدر الاموال في التعثرات المصرفية.

نلاحظ ان الشركات الصناعية المساهمة بالاستثمار في المصرف الصناعي العراقي كان عددها خلال العام ٢٠٠٤ (٢٦) شركة , وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ انخفض عدد الشركات لتصل الى (٢٥) شركة للعامين , في حين ارتفع عدد الشركات واصبح عددها (٢٧) في العام ٢٠٠٧ واستقرت على نفس العدد لغاية عام ٢٠١٧ , وفي نهاية الفترة الدراسية ارتفع عدد الشركات لتصل الى (٢٨) شركة .

٥- القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

فيما يتعلق بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي يمكن بيان ذلك عن طريق الاتي :-

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان القيمة المضافة للقطاع الصناعي بلغت ٣٢,٩١٨ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٠٤ , لترتفع الى ٩٨,٥٩٤ في عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو ٠.٣٨٪ , ولتنخفض بعد ذلك الى ٦٧,٩٢١ عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سالب ٠.٣٧٪ , وارتفعت مبالغ القيمة المضافة للقطاع الصناعي لتصل الى ١٥٧,٨٣٦ وبمعدل نمو موجب ٠.٠٢٪ وبعدها انخفضت في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وبمعدلات نمو سالبة على التوالي ٠.٠٦ و ٠.٥١ , اذ ارتفعت بعد ذلك الى ١٤١,٣٣٦ مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب ٠.٢١٪.

ومما تقدم يتضح معدلات النمو للقيمة المضافة للقطاع الصناعي شهدت ارتفاعا وانخفاضا وهذا جاء نتيجة ما يعانيه الاقتصاد العراقي وايضا ضعف الدعم للقطاع الصناعي من قبل الحكومة العراقية ووجود الفساد المالي والاداري وكذلك تأثير تدخل السياسة في عمل المؤسسات الحكومية ولاسيما المصارف عامة والمصرف الصناعي بشكل خاص اذ له دور كبير في انتعاش القطاع الصناعي ودعم المشاريع الصناعية والقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين عن طريق القروض التي يمنحها لإنشاء المشاريع الصناعية .

المبحث الثاني

تحليل التمويل المصرفي للمصرف الزراعي التعاوني العراقي

اولا : المصرف الزراعي التعاوني العراقي نبذة تاريخية

إن نمو القطاع الزراعي في البلدان النامية ومنها العراق يواجه عقبات كثيرة أهمها شحة الموارد المائية والكوادر الفنية المدربة والتمويل الكافي والشامل , ومن المعروف إن العراق بلد زراعي يحظى بـموارد زراعية ضخمة غير مستغلة بجزئها الاكبر يمكن أن تسهم في رفد الناتج المحلي الاجمالي من خلال استغلالها وتحقيق نمو اقتصادي سريعاً . لذلك كان الاهتمام بالمصرف الزراعي التعاوني , بوصفه المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل السياسة الزراعية في البلد (زغير , ٢٠١٧ : ٢٦) , اذ يلعب المصرف الزراعي دوراً مهماً وحيوياً في النشاط الاقتصادي وبالأخص على مستوى الاقتصاد الوطني. إذ ان دعمه وتطويره ضروري, كونه يشكل وسيطاً مهماً بين مدخري المزارعين والمستثمرين, مشجعاً بذلك الاستثمار وبخطى حديثة نحو الأمام , مؤدياً بالتالي إلى استغلال للموارد المعطلة والمساهمة في استثمارها. لذا فتطوير أساليب المصرف باستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل وزيادة رأس ماله هدف من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقها لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام .

وله دور في تحديد اوجه استخدامات القروض وصولاً الى افضل اشكال الاستخدام الامثل مؤدياً لتنمية زراعية شاملة. وان للسياسات التنظيمية التي يتبناها المصرف دوراً كبيراً في عملية تقييم الاداء اذ انها تحدد الاعمال المصرفية وتؤثر على انتاجية المصرف وان لعملية تقييم الاداء الدورية والمستمرة لكل فرع من فروع المصرف دوراً كبيراً في تحسين اداء المصرف. ومن الجدير بالذكر انه لم تكن في العراق قبل عام ١٩٣٥ منشأة تختص بشؤون التسليف الزراعي وكان المزارعون تحت رحمة المرابين بما يفرضون من شروط تعسفية عليهم (<https://www.agbank.gov.iq/>). وجود صور الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تعرض اصحاب الاعمال الزراعية لتكرار الكوارث والآفات والفيضانات مما ادى الى تراكم فوائد القروض القديمة.

لذلك اضطرت الحكومة في البداية الى اصدار قوانين خاصة تخول وزير المالية سلطة منح القروض للمزارعين الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل لضآلة المبالغ قياسا بالحاجة اليها. وفي العام ١٩٣٥ قررت الحكومة تأسيس المصرف لزرعي, وقد سمي في حينها ب (المصرف الزراعي الصناعي), بموجب القانون ٥١ لسنة ١٩٣٥ حيث حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي, اذ كانت استثماراته المالية تحاول أن تغطي متطلبات الأعمال والأنشطة الزراعية المختلفة وتتسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار وأصحاب الحرف الا انه لم يستطع اداء الخدمات الكافية للمزارعين بسبب ضآلة المبالغ المخصصة له وازدواج وظائفه (عجينة , ٢٠٦: ١٩٧١)

وعليه اصدرت الحكومة العراقية قانون لتأسيس المصرف الزراعي المرقم ١٨ لعام (١٩٤٠) لغاية شطره الى مصرفين يختص احدهما بقطاع الزراعة والاخر بقطاع الصناعة. الا ان المصرفين لم يباشرا عملهما الا في سنة ١٩٤٦ نظرا لتنامي حاجات المزارعين والفلاحين وأصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وازدياد حجم تمويلات المصرف وتعدد أهدافه, وقد ارتأت الحكومة تأسيس مصرف صناعي مستقل يتولى مهام تمويل المشاريع الصناعية, (الشمري, ١٩٨٨: ٣٤٩) فيما يختص المصرف الزراعي بتمويل متطلبات القطاع الزراعي. ولم تقتصر عملية التمويل على الفلاحين والمزارعين بل شملت أطراف العلاقة الزراعية كافة من فلاحين ومزارعين وجمعيات فلاحية وشركات زراعية ولكل من له علاقة بالواقع الزراعي دون اعتبار الربح هدفا أساسيا في فعاليات المصرف . وفي سنة ١٩٥٩ صدر قانون المصرف الزراعي رقم (٥٦) حيث حدد غاية المصرف بالمساهمة في رفع وتحسين مستوى الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي. وقد صدر قانون المصرف الزراعي التعاوني رقم (١١٠) سنة ١٩٧٤ الذي بين في المادة الاولى منه على ان يؤسس بموجب هذا القانون مصرف باسم المصرف الزراعي التعاوني يرتبط بالوزارة له استقلال مالي واداري. (السامرائي , ١٩٨٠: ١١٥)

واشار القانون الى ان المصرف يتمتع بشخصية معنوية واهمية كاملة لا جراء التصرفات القانونية كافة وما يترتب على ذلك من اثار لتحقيق اغراضه التي نص عليها بذلك القانون بما في ذلك الحق في التملك والتصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة , و يكون

المركز العام للمصرف في بغداد وله ان يفتح فروعاً في سائر انحاء البلد. اما المادة الثالثة فقد بينت النشاطات التي يقوم بها المصرف , اذ انه يعمل على عملية التمويل الزراعي بشكل عام والزراعة التعاونية والجماعية بشكل خاص وايضا يساهم في انمائها ولم يعد الربح من الاهداف الاساسية للفعاليات التي يقوم بها, وله في ذلك القيام باقراض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع التعاونية الجماعية ومزارع الدولة قروضا نقدية او عينية حسب الحاجة لتحقيق الاغراض الواردة في انظمتها الداخلية . كذلك تشجيع التوفير والادخار وقبول الودائع والقيام بالعمليات المصرفية التي تطلب لغرض ممارسة اعمال الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع التعاونية الجماعية ومزارع الدولة والمزارعين والقيام بالعمليات المصرفية لدوائر القطاع الزراعي, بقرار من المجلس الزراعي الاعلى. اذ اشار القانون الى ان اقراض المزارعين والشركات الزراعية يكون لأغراض معينة منها الانفاق على الاعمال الزراعية كالحراثة والحصاد وجني الحاصلات ومكافحة الحشرات والتشجير واعمال البستنة وتطهير السواقي والجداول والمبازل الخاصة وشراء البذور والاسمدة والمبيدات وادوات الحقل اليدوية. كذلك الانفاق على استصلاح الاراضي وحيائها وانشاء البساتين عليها واعمارها وتسويرها وشق الجداول وحفر الابار فيها للأغراض الزراعية, و شراء المضخات والمكائن والآلات والمعدات الزراعية. اضافة الى شراء المواشي والدواجن وحيوانات الحقل الاخرى ومكائن تفريغ الدجاج وصناعة الالبان ومناحل العسل ودود القز وانشاء او شراء ما يقتضي لتربية هذه الحيوانات وصيانة المكائن وادامتها من ابنية وحظائر واحواض واعلاق وادوات ومواد اخرى. وكل ما يتعلق بتربية الثروة الحيوانية والسمكية والاحياء المائية الاخرى وانماها وشراء المكائن المطلوبة لتطويرها.

(العزاوي, ٢٠١٢: ٣٩٥)

اضافة الى ما تقدم فان المصرف الزراعي التعاوني يعمل على فك العقارات الزراعية من الرهن المثقلة به على ان لا تقل المدة الماضية على الرهن عن سنة واحدة . و انشاء الابنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد لخزن المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والاحياء المائية الاخرى وحفظها . (داود , ٢٠٠٥: ٤-٥) و تمكين الممارسين من شراء حصة الشريك او صاحب الارض في الارض والشجر و القيام بأية خدمات اخرى ذات صلة بشؤون التمويل الزراعي وتنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية بناء على طلب الدوائر الرسمية وشبه الرسمية او حسبما يقرره المجلس الخاص بالمصرف . اضافة المساهمة في

الشركات الزراعية التي تستهدف تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وانباء الثروة الحيوانية والسلمكة والاحياء المائية الاخرى بموافقة المجلس الخاص بالمصرف ,و المساهمة في انشاء الصناعات الزراعية حسب قناعة المجلس. و اقراض الفلاحين بواسطة جمعياتهم والمزارعين, قروضا نقدية لتغطية نفقاتهم المعاشية الضرورية جدا, اقراض الفلاحين القائمين على ادامة وتعمير وادارة البساتين العائدة للأوقاف لغرض شرائها بنسبة ٥٠ ٪ من قيمتها وبضمانه البستان نفسها ويسترد القرض بثلاثة اقساط سنوية متساوية وبفائدة سنوية مقدارها ٧ ٪. وفي العام ١٩٩٤ جمدت السياسة الاقراضية للمصرف بموجب توجيهات مركزية بدواع زيادة دخول المزارعين جراء ارتفاع السياسة السعريية للمحاصيل الاستراتيجية . (مطوق , مهدي , ٢٠١٨ :

٣٥- ٣٦)

ثانيا:اهداف المصرف الزراعي التعاوني العراقي

تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الافقي او العمودي في القطاع الزراعي , وتتنوع اجال القروض الممنوحة لهدف تغطية اكبر عدد من المشاريع فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة وطويلة الاجل . وقد ابتعدت المصارف التجارية بشكل شبة متكامل عن منح التمويل الى قطاع الزراعة ولاسيما في البلدان النامية ويعود سببه المخاطر العالية التي تصاحب هذا القطاع .

ويمكن تلخيص اهداف المصارف الزراعية بالاتي :

- ١- منح التمويل للأغراض الزراعية المختلفة وذلك على اختلاف اجاله .
- ٢- تشجيع اقامة المشاريع الزراعية وكذلك مشاريع التصنيع الزراعي .
- ٣- شراء السندات القرض التي تصدر عن طريق الشركات المساهمة العامة الزراعية .
- ٤- العمل على تجهيز المستلزمات الزراعية الكافية و الضرورية للمزارعين وبأسعار منافسة.
- ٥- تمويل عمليات التسويق وتصدير منتجاتها الزراعية .
- ٦- تقديم دارسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والادارية اللازمة لإقامة تلك المشاريع . (الساعدي , ٢٠١٧ : ٢٨٧)

ثالثا: اهمية عمليات المصرف الزراعي التعاوني العراقي

تهتم هذه المصارف بهيكل وواقع القطاع الزراعي ، يمتاز هذا النشاط بالخصائص التي تميزه عن غيره من النشاطات الاخرى ، ويعود هذا الى مجموعة من الظروف أهمها ظروف الانتاج، اذ تساهم ظروف الانتاج في زيادة حدة المخاطر التي تكتنف وتصابح الائتمان الزراعي، حيث نجد أن الزراعة تتعرض لمخاطر عدة منها تلف المحاصيل الموسمية وشحة المياه وانخفاض اسعار هذه المحاصيل وعدم وجود سوق لتصريف تلك المحاصيل ... الخ من المشاكل كلها تؤدي الى ارتفاع نسبة المخاطر بالقطاع الزراعي بشكل كبير ، وقد ادت هذه المخاطر الى عزوف المصارف التجارية عن تقديم العون المالي للقطاع الزراعي .

ويمكن حصر هذه المخاطر بما يأتي :

١- الطول النسبي لدورة الانتاج الزراعي مما يتيح للمزارعين مدة زمنية أكبر لأفناق الأموال المقدمة لهم من قبل البنك باستخدامها في مجالات أخرى غير المجالات التي تختص بالقطاع الزراعي .

٢- التأثير السلبي للعوامل المناخية والبيولوجية على المحاصيل الزراعية وأيضاً تأثيرها على حجم الإنتاج والتسويق لهذه المحاصيل وهذا يؤدي إلى احتمالية عجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية متى تعرضت منتجاتهم لهذه المخاطر . (درويش , حسين ديكان , ٢٠١٩ : ١٧٦)

٣- التقلب الشديد لأسعار السلع الزراعية والنواتج عن عرض انتاجي غير منتظم وطلب غير مرن مما يؤدي إلى نقص شديد بالسيولة اللازمة للإنتاج وبالتالي إلى احتمالية عدم السداد . (محسن , ٢٠١٦ : ١٠٩-١١٠)

٤- عدم وجود الحسابات المنتظمة في كثير من حالات خاصة كأمر ترتبط بالملكية الزراعية ومشاكل هذه الملكية و أيضاً أمور ترتبط بضعف الدراية المطلوبة بكيفية حساب التكلفة والعائد ، فضلاً عن انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي لجزء كبير وهام من المحاصيل الزراعية . وعدم توفر ضمانات سريعة وحاسمة في حالة الائتمان الزراعي كتلك التي تتاح للنشاط التجاري ، كحالة الامتناع عن سداد الشيكات مثلاً في ظل كل هذه المخاطر ، ومع عزوف المصارف التجارية عن

تمويل نشاط القطاع الزراعي ، ظهرت الحاجة إلى المؤسسات التمويلية ذات الطبيعة الخاصة بحيث تكون أكثر دراية واتصالا بحاجة المزارعين ومعرفة مشكلاتهم الإنتاجية والتسويقية التي تتولى مهمة توفير التمويل اللازمة للمزارعين وبأسعار فائدة منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة التي تعمل بها البنوك التجارية ، أطلق على هذه المؤسسات بالبنوك الزراعية.(النسور، ٢٠١٤ : ١٧٠-١٨٠) وكذلك فإن القطاع الزراعي له دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية عامة والعراق خاصة، اذ يعد القطاع الزراعي قطاعا مهما في توليد الناتج المحلي الإجمالي، اضافة الى ذلك أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، ونظرا لأهمية القطاع الزراعي، فإن دوره في عملية التنمية تأتي من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها، حيث أن الزراعة تعمل من اجل توفير التنمية، وخاصة ما تسهم به الزراعة بتمويل التنمية الصناعية، لذا فالتنمية الصناعية والنمو لأي دولة، لا يمكن أن يستمر ما لم يتناسب معدل نمو القطاع الصناعي مع معدل نمو القطاع الزراعي وخاصة في الدول النامية التي تعاني من التزايد السكاني، حيث أصبحت مشكلة الغذاء تتصدر أولويات التنمية، وهنا لابد من القيام بعملية شاملة للإصلاح الزراعي، لذلك فمعدل النمو في الاقتصاد ككل يتحدد بنمو القطاع الزراعي من خلال ما تقوم به الزراعة في التأثير على هذا المعدل الذي يؤدي إلى نمو اجمالي الناتج المحلي حيث يكون الأساس لتحقيق الحاجات الأساسية المادية وغير المادية، فالمادية كالمأكل السليم والمشرب والمسكن، أما غير المادية مثل الحق في التحصيل العلمي وحرية الكلفة، والاعتماد على الذات، الانتماء إلى دولة مستقلة وهذا يجعل المواطنين ينهضون بالواقع الاقتصادي (حسين، سرمد علي: ٢٠٠٩، ٥-٧)

رابعا : انواع وآجال القروض الزراعية

يعتمد مفهوم الاقراض الزراعي على توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي واستخدامه، حسب الاسس الاقتصادية السليمة بغض النظر عن مصدره، سواء كان بالاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو اصدار السندات (فالقرض هو عبارة عن سلعة اقتصادية يتم تبادلها بين طرفين احدهما

المقرض والأخر المقرض ، مع وعد من المقرض بالسداد الى المقرض بعد فترة محدودة من الزمن، فضلاً عن جزء اضافي يتفق عليه بأخذه المقرض لقاء استعمال المقرض للسلعة، وهذا الجزء يعرف بالفائدة). (العقدي ، الساعدي ، ٢٠١٢: ٢٧)

ويكون الاقراض الزراعي الذي يحصل عليه المزارع خاضعاً للنصح والارشاد، الذي يقدمه المقرض لضمان صرفها في الغرض الذي اعطيت لضمان السداد، تصنف القروض ايضاً تبعاً للمصدر المقرض الى قروض مؤسسية أو غير مؤسسية أو تبعاً للإنتاجية الى قروض انتاجية وأخرى غير انتاجية، وقروض ايجابية وأخرى سلبية أو محايدة، وبشكل عام يمكن تصنيف القروض الى ما يلي :

١- القروض قصيرة الاجل: وهي القروض التي لا يتجاوز استحقاقها السنة الواحدة لتمويل النفقات الزراعية، من حراثة وحصاد وري ومحروقات وشراء الادوات الزراعية الصغيرة ... الخ.

٢- القروض المتوسطة الاجل: وهي القروض التي لا يتجاوز أجل استحقاقها خمس سنوات، وتمنح التمويل لشراء الآليات والادوات اللازمة للاستثمار الزراعي والحيواني وشراء المواشي والحيوانات اللازمة للجبر والتنقل، فضلاً عن شراء وانشاء التجهيزات والاعمال اللازمة للري وتحسين الاراضي... الخ.

٣- القروض الطويلة الاجل: وهي القروض التي لا يتجاوز أجل استحقاقها عشر سنوات، وتمنح لتمويل انشاء الحظائر والمستودعات لحفظ الآلات والحاصدات وشراء الاراضي الزراعية، وتمويل مشاريع الري والصرف وتحسين الاراضي... الخ. (الطائي ، ٢٠١٦: ١٧)

ففي العراق تتعدد القروض بكافة انواعها وأجالها حيث يمكن تصنيفها تبعاً للغرض، الذي منحت لأجله الى القروض الانتاجية، وهي القروض التي تعطى لتعظيم رأس المال ، من خلال شراء مستلزمات الانتاج الزراعي أو شراء الاراضي... الخ، والقروض الاستهلاكية وهي القروض التي يحتاجها المزارع لسد حاجته الاستهلاكية داخل البيت وخارجه، وقد تصنف تبعاً لأجلها الى القروض القصيرة الاجل وتكون مدتها من ستة اشهر الى سنة أو سنتين، وتعطى لتغطية التكاليف الموسمية مثل الحراثة والبذور والاسمدة... الخ، والقروض المتوسطة الاجل وتعطى لمدة تتراوح من ستة الى خمس سنوات لتمويل مشروعات الاغنام والابقار والعجول

وحفر الآبار ... الخ ، والقروض الطويلة الأجل وتغطي للمزارعين لمدة (٥-١٥) سنة لتنفيذ مشاريع الاستثمار مثل شراء الاراضي واقامة المباني... الخ (زغير ، ٢٠١٧ : ٥٠)

خامسا : القروض الممنوحة من قبل المصرف حسب اغراضها

يمنح المصرف عدة أنواع من القروض على وفق أغراضها التي تصرف من اجلها تلك القروض حيث تعددت وتباينت واختلفت الأرقام المخصصة لكل نوع منها وهي كما يأتي

١- قروض التجهيزات الزراعية التي تشمل القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية وغيرها من المستلزمات كألمرشات وغيرها من المستلزمات الأخرى كالبذور والأسمدة .

٢- قروض التسويق التعاوني التي تعطى على شكل قروض لإتمام بعض عمليات التسويق كالنقل والإعلان والخدمات الأخرى المرتبطة بالتسويق . (سعيد ، ٢٠١٤ : ١٥٣-١٥٤)

٣- قروض مشاريع الدواجن التي تصرف بشكل مبالغ مخصصة لإنشاء قاعات جديدة للدواجن وترميم وإعادة تأهيل القاعات الأخرى .

٤- قروض الثروة الحيوانية التي تصرف لمشاريع تربية العجول والماعز وغيرها من المشاريع المرتبطة بالمجترات .

٥- قروض المكنن والآلات الزراعية التي تصرف لغرض شراء الساحنات والحاصدات وإعادة تأهيلها وصيانتها كما وتصرف لغرض شراء المحاريث باختلاف أنواعها وأشكالها .

٦- قروض إنشاء وتطوير البساتين هذا النوع يصرف على البساتين لإنشاء الجديد منها وإعادة تأهيل الموجود منها .

٧- قروض إنشاء المباني والمنشآت تلك القروض تصرف لغرض إنشاء البنية التحتية الزراعية كعامل العلف وغيرها من المحطات الخدمية الأخرى .

٨- قروض حفر الآبار ومشاريع الري (حفر الآبار السطحية) تعطى تلك القروض للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل تلك القروض كلف حفر وتنظيف البئر وكلف معرفة كمية الأملاح في البئر ومدى صلاحيته للري.

٩-قروض استصلاح الأراضي تلك القروض تصرف لغرض التخلص من المحتوى الملحي للترب أي غسلها بتقنيات معينة لغرض التخلص من الملح الموجود فيها بإنشاء منازل خاصة وقنوات تصريف . (محمد , ٢٠١٥ : ٢٧٧_٢٧٩)

سادسا :اهم الشروط العامة لمنح القروض

١- كل شخص عراقي او عربي طبيعي او معنوي يزاول مهنة الزراعة او يروم مزاولتها او يرغب في إقامة مشروع لإنماء الثروة النباتية والحيوانية.

٢- ان يبلغ عمره ١٨ عام ومشمول بغطاء التأمين على الحياة ولحد (٧٠) سنة وبعدها لا يشمل بغطاء التأمين.

٣- أن يكون مستثمر للأرض وتقديم ما يؤيد ملكيته او عقد ايجار .

٤- تقديم المستمسكات التعريفية (شهادة الجنسية العراقية, هوية الاحوال المدنية, تأييد سكن)

٥- تقديم الضمانات لتوثيق القرض , عقارات , كفالات شخصية , كمبيالات.

٦- تقديم تعهد خطي بتنفيذ القرض وبخلافه يعد القرض مستحق الإداء بالفائدة ٢١٪.

٧- تقديم دراسة جدوى اقتصادية من قبل المقترض للقروض التي مبالغها (٥٠) مليون دينار وما يزيد من مكاتب مجازة رسميا" ماعدا القروض الموسمية.

سابعا : اجراءات طلب القرض من المصرف الزراعي التعاوني

١- يقوم طالب القرض مراجعة فروع المصرف الزراعي في منطقة عمله مع بيان نوع المشروع المراد تمويله وتحديد المبلغ المطلوب بتقديم طلب بذلك وحسب الرقعة الجغرافية.

٢- تقديم المستمسكات الخاصة بالمقترض واضحة وحديثة الاصدار .

٣- تقديم نسخة من عقد الايجار او ما يؤيد تملكه قطعة ارض زراعية مع صحة صدوره.

٤- تقديم تعهد بتنفيذ مبلغ القرض للغرض المطلوب.

٥- تعهد عدم تقديمه اي طلب لغير فرع بالمحافظة او بقية فروع المصرف بعدم تسليفه اي قرض . وان وجد التأكد ليس بزمته اي مستحقات.

٦- تملئ استمارة خاصة حسب نوع المشروع المراد تميله بكافة البيانات المثبتة باستمارة طلب القرض (الغرض الدقيق والمبلغ المطلوب وبيانات عن طالب القرض)

٧- يكشف المشروع من اعضاء موظفين في المصرف.

٨- تكشف الضمانات العقارية من قبل لجنة مشتركة من موظفين الفرع واطباء من دائرة التسجيل العقاري. (<https://www.agbank.gov.iq>)

وبالنسبة للفوائد تعد الفائدة الثمن أو التعويض الذي يدفع لقاء استعمال رأس المال لفترة من الزمن، وهي الثمن الذي يدفع لقاء الامتناع عن الاستهلاك الحالي للمحصل على استهلاك مستقبلي أكبر، وتتقاضى الفائدة لقاء عطاء حق استعمال الاموال للأخريين، وبالتالي اضاءة الفرصة البديلة لاستعمال هذا المال، ولقاء تأجيل المنفع الحاضر من قبل صاحب المال الى المستقبل، ففي العراق اعتمد المصرف الزراعي التعاوني على سياسة سعرية ميسرة للفائدة على القروض، وكالاتي:

١-قروض شراء السحابات والحاصدات للقطاع الخاص (٤٪) والعضو التعاوني (٣٪).

٢- قروض القطاع الخاص (٣٪).

٣- قروض الاعضاء التعاونيين (٢٪).

٤- قروض الجمعيات التعاونية (١٪).

٥- قروض اطفاء حق حفر الابار (٦٪).

٦- قروض شراء حصص الانفاق وازالة التفتت (٧٪).

٧- قروض شراء حصص الاوقاف وازالة التفتت (٧٪). (غازي، ٢٠٠٩: ٩)

ثامنا : مساهمة القطاع الزراعي بأجمالي الناتج المحلي

إن هذا التدني والتراجع في مساهمة قطاع الزراعة بأجمالي الناتج المحلي لا يرجع إلى انتقاص او تراجع دور المصرف الزراعي التعاوني , انما سبب الانخفاض هذا في النشاط الزراعي يعود الى عدة اسباب يمكن ايجازها بالاتي :

١- تدهور الأوضاع الأمنية في البلد بعد حرب الخليج الثالثة وهجرة المزارعين من قراهم بسبب أعمال العنف والتهجير القصري .

٢- الانتقال السريع والمفاجئ بالاقتصاد العراقي من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق ، وكان أول مظاهر هذا التحول الذي جاء على أرضية اقتصادية هشّة هو الإغراق السلعي ، والمقصود به في علم الاقتصاد هو أحد أدوات التجارة الخارجية وصور المنافسة غير العادية ، حيث يكون سعر منتج معين عند بيعه في البلد المستورد أقل من سعر تلك المنتج في سوق البلد المصدر (المعموري ، ٢٠١١ : ١٤٣) وربما يكون السعر اقل من سعر التكلفة في البلد المصدر ، وهذا الأسلوب تلجأ إليه بعض الدول للقضاء على الصناعة الوطنية المنافسة في البلد المستورد، بحيث تبقى الساحة خالية أمام المنتج الأجنبي . وهذا ما يحصل في غزارة للمنتجات الزراعية المصدرة من بعض دول الجوار التي تزداد عرضها بشكل كبير في أسواقنا المحلية، الأمر الذي كان له تأثير كبير في انخفاض حجم المنتج الزراعي المحلي وبعد ذلك انعكس بدوره في تقليل المساهمة لنشاط القطاع الزراعي بأجمالي الناتج المحلي وإن حجم المعروض للسلع ايضا انخفض.

٣- عدم توجيه القروض نحو الاستثمار في قطاع الزراعة ، وإنما توجه القروض الزراعية في قطاعات خدمية مولدة لدخل ومن ثم لطلب بدلا من توجيهها نحو قطاعات العرض الحقيقي مما يولد ضغوطا تضخمية . (العقيدي ، ٢٠٠٦ : ١٣٤)

تاسعا : دور المصرف الزراعي التعاوني في تمويل ودعم القطاع الزراعي

يسعى المصرف الزراعي التعاوني إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال دعم قطاع الزراعة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وفقا للسياسات التي تضعها الدولة الهادفة إلى رفع معدلات نمو الإنتاج والاستخدام والاستثمار واستقرار الأسعار ، فهو لا يسعى إلى تحقيق الربح وإنما هدفه دعم قطاع الزراعة والارتقاء بالنشاط الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي :

١- تمويل المشاريع الزراعية على مختلف أنواعها وفق خطة مدروسة ومتابعة تنفيذ عملية الإقراض وتنفيذ المشاريع ويكون تسديد القرض على شكل أقساط وليس دفعة واحدة من أجل تخفيف كاهل المقترض .

٢- تقديم قروض متعلقة بالاستخدامات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي الغرض زيادة الإنتاج والاهتمام بجودة المنتج واستغلال الموارد الزراعية غير مستغلة استغلالاً كاملاً.

٣- قروض تشجع الفلاحين الذين تعرضوا إلى الهجرة بالعودة إلى أراضيهم الزراعية والعمل على استغلالها . (محمد ، ٢٠١٨ : ٣٢٧)

٤- من أجل الوصول إلى مستوى الارتقاء لابد للمصرف الزراعي أن يعمل على تنمية العنصر البشري الذي يلعب دوراً حاسماً في تنمية القطاع الزراعي سواء كان بالتعليم أو تحسين المهارات المهنية والإدارية .

٥- تدخل الدولة بالقطاعات الاقتصادية عن طريق سن التشريعات التي تحمي المنتج المحلي من خلال فرض ضريبة مضادة للإغراق بعد ثبوت الضرر الذي لحقه الإغراق بالمنتجات المحلية وفق بنود منظمة التجارة العالمية .

ومما تقدم فإن المصرف الزراعي التعاوني له دور بارز في نهوض بالقطاع الزراعي ، اذ يعد النافذة التنموية المقدمة من قبل الدولة لدعم قطاع الزراعة ، وذلك لأن قطاع الزراعة من الأنشطة الحيوية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، و أن هذا النشاط له دور بارز في نشاطات العرض الكلي لقطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي . لذلك يعد المصرف الزراعي هو النافذة المعتمدة في منح القروض الممنوحة إلى الفلاحين وصغار المزارعين ويسعى المصرف أن يكون له دور كبير في دعم قطاع الزراعة بما فيها نشاط الإنتاج الزراعي والحيواني . (فيحان ، ٢٠١١ : ١٦٠-١٦١)

عاشرا : تحليل قائمة المركز المالي للمصرف الزراعي التعاوني للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٤

يسعى المصرف الزراعي التعاوني وفروعة في المحافظات الى تحقيق عدة اهداف وذلك لدعم الاقتصاد العراقي والنهوض بعجلة تنمية القطاع الزراعي العراقي وتحديد القدرة الائتمانية ومدي كفاءة النشاط الذي يقوم به المصرف وكذلك تحديد الهيكل التمويلي الأمثل وتقييم أداء الإدارة العامة للمصرف ، وبالرغم ما يقوم به المصرف الزراعي التعاوني العراقي من خدمات وأنشطة متعددة نلاحظ هناك فشل

الفصل الثاني الجانب التحليلي الوصفي

في نمو القطاع الزراعي ويعود ذلك لعدة اسباب منها وجود الفساد الاداري في البلد والتأثيرات السياسية في اتخاذ القرار الصائب وحسب ما يناسب القطاع الزراعي العراقي , ويوضح الجدول الذي سنحلل بياناته لاحقا وعلى النحو الاتي :-

١- راس مال المصرف الزراعي التعاوني العراقي

يعد راس المال من المصادر المهمة الذي يشكل الدعامة الاولى لممارسة النشاطات والاعمال في المصرف الزراعي التعاوني العراقي , و ان راس المال يزيد من ثقة الناس في المصرف ويضمن المتعاملين معه من خلال القوة المالية للمصرف لان المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان بان قوة المصرف تعتمد على متانة راس ماله. وعليه فان المصرف الذي يشكل رأس المال الممتلك جزءا كبيرا من مصادر أمواله , وانه العنصر الحيوي في توفير حماية المودع من أي خسائر قد تحصل عند حالة انخفاض في تحصيل بعض القروض , وفي ما يأتي نتائج عمل المصرف الزراعي التعاوني في العراق وحسب بيانات الجدول الاتي:-

الجدول (٤)

تحليل مكونات الائتمان المصرفي الزراعي الممنوح للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

(القيم بالمليار دينار)

السنة	راس المال	معدل النمو	اجمالي القروض	معدل النمو	قروض طويلة	معدل النمو	قروض قصيرة	معدل النمو
٢٠٠٤	٦٠٠.٠	-	66.118	-	٥٣.٨٦٠	-	١٢.٢٥٧	-
٢٠٠٥	٠.٦٠٠	0	69.990	0.05	٥٣.٩٠٢	٧.٨١	١٦.٠٨٧	٠.٢٧
٢٠٠٦	٠.٦٠٠	0	74.104	0.05	٥٦.٤٤٧	٠.٠٤	١٧.٦٥٧	٠.٠٩
٢٠٠٧	٦٠٠.٠	0	87.983	0.17	٥٤.٩٤٠	-٠.٠٢	٣٣.٠٤٢	-٠.٠٩
٢٠٠٨	٦٠٠.٠	0	226.822	0.94	١٤٦.٧٥٠	٠.٩٨	٨٠.٠٧١	٠.٨٨
٢٠٠٩	٦٠٠.٠	0	325.288	0.36	٢٥٣.٧٧٢	٠.٥٤	٧١.٥١٦	-٠.١١
٢٠١٠	٦٠٠.٠	0	477.107	0.38	٤٠٥.٤٨٩	-٠.٥٤	٧١.٦١٧	٠.٠٠
٢٠١١	٦٠٠.٠	0	930.770	0.66	٨٢١.٠٣٩	٠.٧٠	١٠٩.٧٣٠	٠.٤٢
٢٠١٢	٥٠.٦٠٠	4.43	1.320.565	0.34	١.٢٠٥.٧٩٠	٠.٣٨	١١٤.٧٧٤	٠.٠٤
٢٠١٣	١٠٠.٦٠٠	0.68	1.497.217	0.12	١.٣٩٨.٦٢٤	٠.١٤	٩٨.٥٩٣	-٠.١٥
٢٠١٤	١٠٠.٦٠٠	0	1.528.266	0.02	١.٤٣٧.٥٢٢	٠.٠٢	٩٠.٧٤٤	-٠.٠٨
٢٠١٥	١٠٠.٦٠٠	0	1.655.777	0.08	١.٥٥٩.٥٢٣	٠.٠٨	٩٦.٢٥٣	٠.٠٥
٢٠١٦	١٠٠.٦٠٠	0	1.655.186	-3.56	١.٥٦٤.٧٠١	٠.٠٠	٩٠.٤٨٥	-٠.٠٦
٢٠١٧	١٠٠.٦٠٠	0	1.548.898	-0.06	١.٤٧١.٩١١	-٠.٠٦	٧٦.٩٨٧	-٠.١٦
٢٠١٨	١٠٠.٦٠٠	0	1.637.657	0.05	١.٥٦٦.٨٢٩	٠.٠٦	٧٠.٨٢٧	-٠.٠٨

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف الزراعي التعاوني العراقي، الميزانية العمومية أعداد مختلفة

اذ نجد ان العام ٢٠٠٤ سجل اجمالي راس مال المصرف مبلغ قدرة ٠.٦٠٠ وكما موضح بالجدول ٤ واستمر دون اي تغير من عام ٢٠٠٤_٢٠١١ وهذا الثبات له تأثير في نشاط المصرف لأن راس المال يمثل وسيلة لدعم الاعمال التي يقوم بها المصرف ومن ثم ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي , وفي العام ٢٠١٢ ارتفع اجمالي راس مال المصرف والذي بلغ قدرة ٥٠.٦٠٠ مليار وتعتبر دفعه قوية لدعم راس مال المصرف حيث حقق اعلى معدل نمو من عام ٢٠٠٤ والى نهاية فترة الدراسة والذي بلغ ٤.٤٣ % , اما في العام ٢٠١٣ حقق ارتفاع اجمالي راس مال المصرف وبمبلغ مقداره ١٠٠.٦٠٠ وبمعدل نمو ٦٨ % , وبعد ذلك استقر اجمالي راس مال المصرف وبدون تغير حتى نهاية فترة الدراسة.

٢- القروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي

تختلف القروض في المصرف الزراعي التعاوني عن سائر المصارف المتخصصة من حيث اهميتها والتركيز عليها وكما هو في الجدول اعلاه :

يتضح من بيانات الجدول (٤) ان اجمالي القروض اتخذت مسارا تصاعديا وبمعدلات نمو موجبة في معظم فترة الدراسة، حيث سجلت في العام ٢٠٠٤ مبلغ مقداره 66.118 مليار ليرتفع الى ٢٠١٥ اذ انها حققت معدلات متذبذبة وموجبة وهذا ناتج عن السياسة الائتمانية المتبعة في المصرف الزراعي بتغليب القروض القصيرة الاجل على القروض الطويلة الاجل لان القصيرة الاجل سهلة في الاستحصال عليها وبالتالي تقل نسبة القروض المتعثرة لهذا نجد توجه المصرف الزراعي الى التركيز على القروض القصيرة الاجل ، كما ان المصرف الزراعي التعاوني العراقي في العام ٢٠٠٨ بدء بالعمل بقروض المبادرة الزراعية التي كان الهدف منها دعم القطاع الزراعي بشكل عام و توافر الظروف والسلف لكي يتمكن الفلاحون والمزارعون تغطية كلفة المشاريع الزراعية بقسميها النباتي والحيواني وكذلك دعم مشاريع وزارة الزراعة ومشاريع وزارة الموارد المائية وذلك بتوافر السيولة النقدية للفلاحين وبشكل قروض ميسرة , اما في العام ٢٠١٦ انخفض اجمالي القروض مقارنة بالأعوام السابقة إذ كان مقدارها في هذا العام 1.655.186 مليار وبمعدل نمو سالب قدره ٣.٥٦ %- وهو ادنى انخفاض حصل في معدلات النمو خلال فترة الدراسة وذلك بسبب تردي الاوضاع الامنية وانعكاسها اداء المصارف بشكل عام واستمر انخفاض القروض الممنوحة في العام ٢٠١٧ اذ بلغت 1.548.898 مليار وبمعدل نمو سالب بلغ ٦ %- لترتفع بعد ذلك اجمالي القروض في العام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٥ % .

اما بالنسبة الى اجمالي القروض طويلة الاجل فقد توسعت المصارف الزراعية بمنح الائتمان طويل الاجل والذي يعد التقاتة مميزة لعمل تلك المصارف اذ بلغت ٥٣.٨٦٠ عام ٢٠٠٤ لترتفع الى ٤٠٥.٤٨٩ عام ٢٠١٠ وبعدل نمو ٥٤٪- ثم واصلت المصارف التجارية في فتح الائتمان طويل الاجل لتصل الى ٨٢٩.٦٧٣ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٦٪ ان القروض طويلة الاجل منحت على شكل عيني في جزئها الاكبر من خلال منح الفلاحين تجهيزات زراعية شملت معدات واسمدة وبيوت زجاجية وبالرغم من ذلك الدعم العيني الا انه لم يترك تأثيرا واضحا على الانشطة الزراعية اذ ان منح القروض لا يعني أنها سلكت طريقها الصحيح اي ذهبت لتنمية القطاع الزراعي فقد كان لعمليات الفساد المالي والاداري دورا بارزا ولعل الامثلة كثيرة اذ ان اغلب المزارعين وغير المزارعين الذين منحوا قروضا ذهبت لشراء السيارات ولقضايا استهلاكية اخرى .

وبالنظر لأجمالي القروض القصيرة الاجل التي تمنحها المصارف الزراعية نلاحظ بانها اقل من القروض طويلة الاجل وربما عدم قدرة الفلاحين والمزارعين على اطفاء تلك السلف في وقتها القصير وبالعودة لبيانات الجدول (٤) نلاحظ ان اجمالي القروض قصيرة الاجل بلغ ٥٣.٨٦٠ عام ٢٠٠٤ ليرتفع الى ٧١,٦١٧,٧٧٤ عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو ٠٪ ثم توسع المصرف في منح هذا النوع من القروض الى عام ٢٠١٢ لتصل ١١٤.٧٧٤ وبعدل نمو ٤٪ الا ان السنوات اللاحقة شهدت تراجعاً في منح تلك القروض فقد انخفضت الى ٧٠.٨٢٧ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٨٪- ويعد هذا التراجع الى زيادة الطلب على القروض طويلة الاجل اي تحويل جزء من ذلك الائتمان لسد الطلب المتزايد على القروض طويلة الاجل .

مما تقدم نلاحظ ان هذا التفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض في انواع القروض الممنوحة يرجع الى السياسة التي اعتمدها المصرف الزراعي التعاوني العراقي في منح التخصيصات حسب ما تستلمه الادارة العامة للمصرف من التقارير والمعلومات من الفروع حول المتقدمين للقروض والمنجزة معاملاتهم ولهم حق استلام القروض التي تكون اجالها مختلفة وبفوائد ميسرة، والتي كان لها دور بارز في تحقيق الاهداف والنشاطات والاعمال التي يسعى اليها المصرف والموكلة له لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الافضل لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق.

٣- القروض المستحقة

بالنسبة للقروض المستحقة السداد والقروض المستلمة فإنها تعتمد على الظروف التي يمر بها المقترض وقدرته على سداد ما بذمته من القروض التي منحها المصرف الزراعي التعاوني العراقي، يمكن التعرف على القروض المستحقة والمستلمة من خلال البيانات الجدول الاتي:-

الجدول (٥)

القروض المستحقة السداد والقروض المستلمة للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

(القيم بالمليار دينار)

السنة	قروض مستحقة (متأخرة التسديد)	معدل النمو	القروض المستلمة (المقبوضة)	معدل النمو
٢٠٠٤	١٢.٦١٥	-	٤٢.٤٧٦	-
٢٠٠٥	١٢.٢٠٦	-٠.٠٣	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠٠٦	١٣.٦٧٨	٠.١١	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠٠٧	١٦.٧٦٣	٠.٢٠	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠٠٨	١٦.٦٠	-٠.٠٤	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠٠٩	١٧.٨٦٤	٠.١٠	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٠	١٩.٠٨٣	٠.٠٦	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١١	٢٠.٧٣٧	٠.٠٨	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٢	٢٢.٤٦٦	٠.٠٨	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٣	٢٨.٨٠٦	٠.٢٤	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٤	١٢٠.٣٨٨	١.٤٣	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٥	١٤١.٣٨٦	٠.١٦	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٦	١٥٥.٨٦٦	٠.٠٩	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٧	١٧٩.٨٩٥	٠.١٤	٤٢.٤٧٦	٠
٢٠١٨	١٥٠.١٠٢	-٠.١٨	٤٢.٤٧٦	٠

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف الزراعي التعاوني العراقي، الميزانية العمومية اعداد مختلفة

من بيانات الجدول اعلاه نلاحظ ان اجمالي القروض المتأخرة عن التسديد اتخذت مساراً تصاعدياً اذ بلغت ١٢.٦١٥ ، وعادت الى الارتفاع اجمالي القروض المتأخرة عن السداد في العام ٢٠١٤ حيث حققت معدلات نمو موجبة اذ بلغ معدل النمو ١.٤٣٪ ، وفي العام

٢٠١٨ انخفض مقدار اجمالي القروض المتأخرة عن السداد وبلغ ١٥٠.١٠٢ وبمعدل نمو سالب ويعد ادنى انخفاض في معدلات النمو السالبة خلال فترة الدراسة الذي كان ١٨٪ - .

اما بالنسبة أجمالي القروض المستلمة للمصرف الزراعي التعاوني العراقي فإنها سجلت في العام ٢٠٠٤ مبلغ قدرة ٤٢.٤٧٦ واستمرت على هذا المبلغ ودون تغير الى نهاية فترة الدراسة وحسب بيانات الجدول (٥) .

٤- الودائع في المصرف الزراعي التعاوني العراقي

تعد الودائع الشريان الحيوي الذي يمد المصرف الزراعي التعاوني بأموال استثماراته المختلفة والمصدر الرئيس لتنمية الموارد المالية له والأكثر خصوبة في هذا المجال فضلاً عن ذلك إن جدواه الاقتصادية والمالية مضمونه في الوقت نفسه ، لذلك برعت المصارف في استعمال سياسة التسويق المصرفي لاستقطاب الودائع وتوزيعها بشتى الطرق لشدة المنافسة ما بين المصارف ويمكن تعريف الوديعة على إنها " اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع نقداً، شيكاً أو تحويلاً ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل اجله أو مواعده المقرر أو المحدد في الاتفاق، وقد يلتزم المصرف بدفع فوائد على قيمة الوديعة ، وكما في الجدول الاتي :-

الفصل الثاني الجانب التحليلي الوصفي

الجدول (٦)

مبالغ اجمالي الودائع للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٨)

(القيم بالمليار دينار)

السنة	مجموع الودائع	معدل النمو	الودائع الجارية	معدل النمو	ودائع التوفير	معدل النمو	الودائع الثابتة	معدل النمو
٢٠٠٤	١٦٧.٤٠٤	-	152.159	-	١٠.٤٥٤	-	٤.٧٨٩	-
٢٠٠٥	216.425	٠.٢٥	196.938	٠.٢٥	١٢.٩٢٠	٠.٢٥	٦.٥٦٦	٠.٣١
٢٠٠٦	271.860	٠.٢٢	260.738	٠.٢٨	٨.٩٠٥	٠.٢٨	٢.٢١٧	-١.٠٨
٢٠٠٧	462.442	٠.٥٣	414.422	٠.٤٦	١٧.٤٦٧	٠.٤٦	٣٠.٥٥١	٢.٦٢
٢٠٠٨	660.271	٠.٣٥	592.552	٠.٣٥	٣٣.٥٦٦	٠.٣٥	٣٤.١٥٢	٠.١١
٢٠٠٩	1.027.378	٠.٤٤	932.750	٠.٤٥	٤١.٢١٣	٠.٤٥	٥٣.٤١٤	٠.٤٤
٢٠١٠	998.045	-٠.٠٢	913.892	-٠.٠٢	٣١.١٩٤	-٠.٠٢	٥٢.٩٥٧	-٠.٠٠
٢٠١١	693.312	-٠.٣٦	640.893	-٠.٣٥	٢٢.٩٢٤	-٠.٣٥	٢٩.٤٩٤	-٠.٥٨
٢٠١٢	712.481	٠.٠٢	640.688	-٣.١٩	٢٨.٩٣٣	-٣.١٩	٤٢.٨٥٨	٠.٣٧
٢٠١٣	716.442	٠.٠٠	592.626	-٠.٠٧	٤٠.٤٦٥	-٠.٠٧	٨٣.٣٥٠	٠.٦٦
٢٠١٤	632.357	-٠.١٢	557.852	-٠.١٢	٤٩.٦١٨	-٠.١٢	٢٤.٨٨٦	-١.٢٠
٢٠١٥	525.299	-٠.١٨	461.090	-٠.١٩	٤٨.٥٠٢	-٠.١٩	١٥.٧٠٦	-٠.٤٦
٢٠١٦	468.762	-٠.١١	304.970	-٠.٤١	٤٧.١٣٧	-٠.٤١	١١٦.٦٥٣	٢.٠٠
٢٠١٧	441.186	-٠.٠٦	334.432	٠.٠٩	٥١.٤٥٢	٠.٠٩	٥٥.٣٠١	-٠.٧٤
٢٠١٨	670.005	٠.٤١	334.432	٠.٥٠	٦٢.٦٠٥	٠.٥٠	٥١.٨٩٩	-٠.٠٦

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف الزراعي التعاوني العراقي الميزانية العمومية اعداد مختلفة

من بيانات الجدول (٦) نلاحظ ان اجمالي الودائع التجارية ارتفعت بشكلاً ملحوظ خلال الاعوام ٢٠٠٤_٢٠٠٩ فقد بلغ اجمالي الايداع ١٦٧.٤٠٤ في عام ٢٠٠٤ ليرتفع الى 1.027.378 عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو ٠.٤٤٪ ، ولتنخفض بعد ذلك من عام ٢٠١١ ولغاية الفترة الدراسية . فقد انخفضت الى ٦٩٣.٣١٢ عام ٢٠١١ ثم الى ٦٧٠.٠٠٥ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٤١٪ ويعود هذا الانخفاض الى ان الودائع الجارية هي ايداعات قابلة للسحب او هي تمثل اموال قيد الطلب وبالتالي فان ايداعات العملاء موسمية وهي بالأساس لا تشكل عنصراً مهماً للمصارف الزراعية وبالنظر لبيانات الجدول (٦) نلاحظ ان الايداعات الجارية احتلت الجزء الاكبر من اجمالي الايداع مما يعكس ثقافة المتعاملين مع المصارف الزراعية اذ انها لو اودعت كودائع زمنية يجري انسيابها في مشاريع زراعية تعود بنفعها للمودع والمزارعين والمستفيدين من المحاصيل الزراعية .

اما بالنسبة الى اجمالي الودائع الجارية للمصرف الزراعي التعاوني العراقي سجلت في العام ٢٠٠٤ مبلغ مقداره 152.159 ، وفي العام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠٠٩ حققت اجمالي الودائع الجارية معدلات نمو موجبة ومتذبذبة تتراوح ٢٥٪ - ٤٥٪ ، وبعد ذلك عادت اجمالي

الودائع الجارية الى الانخفاض في الاعوام ٢٠١١-٢٠١٦ وبمعدلات نمو سالبة تتراوح من ٤١٪- والى ٢٪- , في حين ان اجمالي الودائع الجارية في عام ٢٠١٦ حققت ادنى معدل نمو سالب خلال فترة الدراسة والذي كان مقداره ٤١٪- , وفي العام ٢٠١٧ ارتفع اجمالي الودائع الجارية والتي بلغت 334.432 وبمعدل نمو موجب ٩٪ , ونلاحظ ان اجمالي الودائع الجارية حققت ارتفاع في العام ٢٠١٨ لتكون مبلغ مقداره 334.432 وبمعدل نمو موجب ٥٠٪ وهو اعلى معدل نمو حققته اجمالي الودائع الجارية طيلة الفترة الدراسية.

وبالنظر الى اجمالي ودائع التوفير فقد بلغت ١٠.٤٥٤ عام ٢٠٠٤ , وفي العام ٢٠٠٥ حققت اجمالي ودائع التوفير معدل نمو موجب بلغ ٢١٪ , وانخفضت اجمالي ودائع التوفير في العام ٢٠٠٦ ليكون معدل نموها سالبا بلغ ٣٧٪- , ونلاحظ ان اجمالي ودائع التوفير ارتفعت في الاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وحققت معدلات نمو موجبة , حيث ان في العام ٢٠٠٧ حققت اجمالي ودائع التوفير اعلى معدل نمو موجب خلال الفترة الدراسية والذي بلغ ٦٧٪ , وعادت الى الانخفاض اجمالي ودائع التوفير في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبمعدلات نمو سالبة بلغت ٢٧٪- و ٣٠٪- , ارتفع اجمالي ودائع التوفير خلال الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ وبمعدلات نمو موجبة تراوحت ٢٣٪ و ٣٣٪ و ٢٠٪ , في حين انحدر اجمالي ودائع التوفير في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وسجلت نفس معدل النمو وهو سالب ٢٪- , اما العام ٢٠١٧ والنهائية فترة الدراسة حققت اجمالي ودائع التوفير ارتفاعا وبمعدلات نمو موجبة كانت ٨٪ و ١٩٪ .

وبالنظر لأجمالي الودائع الثابتة فأنها اتخذت مسارا تصاعديا الامر الذي يعد بصيص امل نحو توجه المصارف الزراعية نحو المشاريع الزراعية لان تلك الاموال ستتساب بصورة تلقائية نحو المشاريع الاستثمارية فمن بيانات الجدول (٦) نلاحظ ان اجمالي الودائع الثابتة بلغ ٤.٧٨٩ عام ٢٠٠٤ لترتفع الى ٥٢.٩٥٧ عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو ٠٪- ثم الى ١٥.٧٠٦ عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو ٤٦٪- , واستمرت بالانخفاض لتصل الى ٥١.٨٩٩ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو سالب ٠,٠٦٪- .

٥- الاستثمارات في المصرف الزراعي العراقي

تعد الاستثمارات المصرفية اهم ما تتميز به السياسة الائتمانية للمصارف بشكل عام والمصارف الزراعية دأبت على التوسع في استثماراتها الزراعية مع الشركات الزراعية الرسمية الممنوحة كشركات زراعية فمن بيانات الجدول التالي:

الجدول (٧)

ارصدة اجمالي استثمارات المصرف الزراعي التعاوني العراقي في الشركات الزراعية المساهمة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (القيم بالمليار دينار)

السنة	عدد الشركات	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	معدل النمو
٢٠٠٤	١٤	٣,٣٤٥	-	٣,٦٩٣	-
٢٠٠٥	١٤	١,٧٠٤	-٠,٦٧	٥,٠٦٤	٠,٣١
٢٠٠٦	١٤	٦,٩٦٣	١,٤٠	٥,٥٦٨	٠,٠٩
٢٠٠٧	١٤	٢,٢١١	-١,١٤	٥,٤٩٤	-٠,٠١
٢٠٠٨	١٤	٢,٥٤٣	٠,١٤	٦,٠٤٢	٠,٠٩
٢٠٠٩	١٤	١٥٦,٠١٣	٤,١١	٦,٨٣٢	٠,١٢
٢٠١٠	١٤	١٢٥,٦٨٢	-٠,٢١	٨,٣٦٦	-١٣,٦١
٢٠١١	١٤	٢٢٨,٧٥٥	٠,٥٩	٩,٩١٨	١٣,٩٨
٢٠١٢	١٤	١٤٩,٧٩٩	-٠,٤٢	١٠,٤٨٤	٠,٠٥
٢٠١٣	١٤	١٦,٨٦٠	-٢,١٨	١٣,٠٤٥	٠,٢١
٢٠١٤	١٤	١٦,٩٧٠	٠,٠٠	١٣,١٢٨	٠,٠٠٦
٢٠١٥	١٤	١٧,٠٤٦	0.00	٨,١٦٠	٠,٤٧
٢٠١٦	١٤	٢٢,٧٦٤	0.28	٧,٨٣٢	-٠,٠٤
٢٠١٧	١٤	٢١,٣٩٥	-0.06	٦,٥٩٨	-٠,١٧
٢٠١٨	١٤	٢٦,٤١٨	0.21	٦,٣٢٢	-٠,٠٤

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف الزراعي التعاوني العراقي

العمود الخامس بيانات من البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية.

نلاحظ ان الشركات الزراعية (١٤) شركة فقط حسب تقارير القسم المالي للمصرف الزراعي الادارة العامة ولكن هذا لا يعني ان المصارف الزراعية ليس لها استثمارات مع الافراد وانما ادرجت فقط الشركات الرسمية وبالعودة الى بيانات الجدول (٧) نلاحظ ان المبالغ المستثمرة ارتفعت بشكل ملحوظ من بداية المدة ٢٠٠٤ فقد بلغت ٣.٣٤٥ لترتفع الى ٢٢٨.٧٥٥ عام ٢٠١١ وبمعدل نمو ٥٩٪ ثم بعد ذلك تراجع استثمارات المصرف الزراعي الى ٢٦.٤١٨ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٢١٪ وعلى الرغم من الانخفاض والارتفاع في اجمالي الاستثمارات يمكن ان نقول الانعدام او التراجع في فرص الاستثمار في القطاع الزراعي يعود سببه انكشاف الاقتصاد العراقي نحو العالم الخارجي ، واعتماد الاكثريية في المجتمع على السلع المستورد و لأبسط السلع الزراعية ، وهذا له اثر سلبي على قوة الميزة التنافسية في

القطاع الزراعي واضعافها بشكل تدريجي سواء في القسم النباتي او الحيواني، ونجد ان العمل في هذا المجال اصبح غير مجديا، ونلاحظ ان حدوث ارتفاع الدخول للقطاع العام، هو الذي شجع المزارعين الى ترك عملهم وترك ارضهم الزراعية والذهاب للالتحاق بالوظائف العامة لان الدخل الذي تحققه الوظائف العامة اكثر من عملهم السابق في القطاع الزراعي ويكون الدخل في الوظائف العامة ذو ثابت ومستقر نوع ما، حيث ان العمل في القطاع الزراعي يتطلب جهداً وعناءً اما بالنسبة للوظائف العامة فهي لا تتطلب جهد وعناء مقارنة بالعمل في القطاع الزراعي.

٦- القيمة المضافة للقطاع الزراعي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

يمكن ايضاح القيمة المضافة للقطاع الزراعي وذلك عن طريق الاتي:-

بالنظر لبيانات الجدول (٧) نجد ان القيمة المضافة للقطاع الزراعي بلغت ٣,٦٩٣ في عام ٢٠٠٤، لترتفع الى ٥,٠٦٤ عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو ٠.٣١٪، لتنخفض الى ٥,٤٩٤ عام ٢٠٠٧ وبمعدل نمو سالب ٠.٠١٪، لترتفع بعد ذلك الى ٦,٨٣٢ عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو ٠.١٢٪، لتنخفض الى ٨,٣٦٦ عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو سالب ١٣.٦١٪، لترتفع الى ١٣,٠٤٥ عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو ٠.٢١٪، ونلاحظ انها عادت الى الانخفاض لتصل الى ٦,٣٢٢ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٠.٠٤٪- ومما تقدم يتضح ان الانخفاض او الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع الزراعي جاء نتيجة الى الاوضاع التي مر بها البلد على الصعيد السياسي والاقتصادي نتيجة الازمات والحروب التي شهدتها العراق طيلة الفترة الدراسية.

المبحث الثالث

تحليل التمويل المصرفي للمصرف العقاري العراقي

اولا : المصرف العقاري العراقي نبذة تاريخية

تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم ١٨ لعام ١٩٤٨ وبأشر أعماله في العام ١٩٤٩ براس مال قدره مليون دينار و يعد المصرف العقاري احد المؤسسات المالية الوطنية والمؤثرة في رفاهية المواطن والاقتصاد العراقي. وفوضت إليه وظائف عدة وتعد الوظيفة الأساسية تمويل بناء دور السكن، ويتوقف مقدار ما يمنح من الائتمان لبناء الدور السكنية على مقدار ما يتوفر لديه من سيولة نقدية . ففي العقد الاخير من الستينات كان الحد الأعلى للائتمان العقاري يتراوح بين ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار، وفي السبعينات ارتفع الائتمان العقاري من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ دينار، إما في الثمانينات فقد ارتفع إلى ٦٠٠٠ دينار والسبب في هذا الارتفاع هو ارتفاع تكلفة مواد البناء. بعدها صدر قانون المصرف العقاري وأشار في المادة الاولى منه على ان للمصرف العقاري شخصية لها استقلال مالي وإداري واهلية كاملة للقيام بكافة التصرفات القانونية اللازمة لكي تتحقق اغراضه التي نصتها في القانون. ويمثل امام المحاكم واللجان القضائية ودوائر الدولة والقطاع العام والجهات الاخرى مديره العام او من يخوله ، ويرتبط المصرف بوزير الاشغال والاسكان ، ويكون المركز الرئيس للمصرف ببغداد، ويجوز له فتح فروع في كافة انحاء البلد ، وتحدد تشكيلات المصرف بنظام يقرره مجل الادارة ويوافق عليه وزير الاشغال والاسكان . اما المادة الثانية فقد بينت غايات واهداف المصرف العقاري الذي يسعى الى تمكين المواطنين العراقيين من تأمين سكن لهم، وكذلك المساعدة في اقامة المنشآت السياحية في البلد عن طريق تقديم القروض العقارية لهذه الاغراض.

(/https://reb.gov.iq)

اما عن الكيفية التي يقوم المصرف من خلالها بتحقيق اهدافه فقد وضحتها المادة الثالثة من قانون المصرف العقاري مبينة ان المصرف يسعى لتحقيق اهدافه بوسائل متعددة منها اقراض العراقيين لغرض البناء وشراء الدور الجاهزة مبالغ موثقة بعقارات او بحقوق مستقرة عليها. او من خلال اقراض اعضاء الجمعيات التعاونية لبناء المساكن بقصد توفير السكن لهم ، او اقراض القطاع الخاص لأغراض المنشآت السياحية وفقا لقواعد وشروط

و ضمانات يقرها مجلس ادارة المصرف. او اقراض المستفيدين من مشاريع الاسكان التي تنفذها المؤسسة العامة للإسكان وفقا لقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل بهذا الخصوص, وقبول الودائع الثابتة والحسابات الجارية والتوفير وغيرها من الاعمال المصرفية, و تملك الاراضي اللازمة لأغراضه ببذل مناسب او بدونه. وحقق المصرف نجاح كبير بفعل أدواته التي يتعامل بها مع الزبائن حيث بلغ صافي الأرباح ٧,٢ مليار دينار لعام ٢٠٠٨ من خلال خدمات المصرفية التي يقدمها في مجال الصيرفة التجارية واستقباله إلى قبول الودائع والتي ازدادت لنفس العام إذ بلغت (٣٥) مليار دينار. وهذا بدوره يعكس مدى اعتماد المصارف على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابطية طردية ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان. ويشار الارتفاع الى أهمية تغطية الودائع المصرفية في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات قطاع الإسكان مما يعكس التحسن في القدرة على جذب الودائع, والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدر الإبداعية للمصارف في مجال الصيرفة التجارية بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية, مما يعني لجؤها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع . ومما لاشك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات اكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموما والائتمان طويل الأجل بشكل خاص, الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف. وقد برهنت النظرية النقدية على ان جزءا من الائتمان المصرفي الممنوح الى القطاعات الاقتصادية يعود مرة اخرى إلى النظام المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

(/https://reb.gov.iq)

ثانيا :اهداف المصرف العقاري العراقي

ومن الجدير بالذكر ان اقدم انواع المصارف العقارية المتخصصة انشئ في مصر سنة ١٨٨١ , و تهدف هذه المصارف الى تمويل اقامة المشاريع الاسكانية للمواطنين وذلك من طبيعة التمويل طويل الاجل الذي تحتاجه هذه المشاريع والذي قد يمتد لعشرين سنة وهو ما دفع بالمصارف التجارية للحد من التوسع في منح القروض العقارية وما قد يؤدي ذلك الى اثار

اقتصادية خطيرة كما حدث ابان الازمة المصرفية في الدول الاسيوية عام ١٩٧٤ ويمكن تلخيص اهداف المصارف العقارية بالاتي:

- ١- تقديم التمويل لا قامة المشاريع السكنية ولذوي الدخل المحدود جزئيا او كليا.
- ٢- اقامة المشاريع الاسكانية الخاصة وبيعها للمواطنين وبأسعار واقساط تناسب دخولهم.
- ٣- اعداد الدارسات الاستراتيجية حول السياسة السكنية العامة للدولة والقيام بالدارسات السكنية والاحصائية اللازمة لذلك.
- ٤- اقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكنية المنشأة وتشجيع الحرف الصغيرة وتشجيع الانتقال اليها وتقليل نسبة البطالة وذلك في ايجاد فرص العمل عن طريق المشاريع السكنية.
- ٥- تتولى المصارف العقارية عمليات تسويق العقارات للكثير من الجهات من خلال عرض هذه الوحدات للبيع وفقا للشروط التي تحددها الجهة المالكة للعقار. (الشكري , ٢٠١٥ : ٩٤-٩٥)

ثالثا : واقع القطاع السكني في العراق

يعد السكن من ضروريات حياة الإنسان الأساسية ويأتي ضمن الأولويات الحياتية مع الأكل والملبس، اذ ان السكن يشكل بالنسبة للإنسان الوقاية من الأخطار البيئية وبنفس الوقت يضمن له الاستمرار في الحياة والتطور، أي يحقق له الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للحياة. واجمع العالم على الاعتراف بالحق في السكن الملائم بوصفه الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة ، لذا فقد شكل مركز في الأمم المتحدة للمستعمرات البشرية (الموئل). والسكن هو التعبير الأكثر وضوحا عن قدرة البلدان على تلبية بعض من احتياجات سكانها الأكثر أساسية ، فحين يتكون السكان من ظروف إيواء غير ملائمة فأن ذلك يعد مؤشرا من مؤشرات اضطراب الواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك البلدان. (الامم المتحدة, مركز المستقرات البشرية (الموئل, ١٩٩٠ : ٣) اذ يتطلب تمويل الإسكان إلى سياسات وبرامج مالية تهدف إلى تمويل تكلفة السكن للأفراد والأسر من خلال توفير القروض طويلة الأجل يمنحها المصرف العقاري وقد تمتد إلى ٣٠ سنة، وقروض الرهن العقاري أو القروض المتوسطة والصغيرة أو المنح الإعانات أو الإعفاءات الضريبية لشراء المساكن أو استئجارها أو تشييدها أو ترميمها . انعكست كل هذه السياسات على تطور قطاع المصرفي وتحريره من قيود التمويل حتى أصبحت ظاهرة تدويل التمويل ذو اثر كبير على الإسكان والتنمية الحضرية , غرار ذلك

تحول السكن من سلعة اجتماعية إلى سلعة إستراتيجية بل هي إحدى الأصول المالية (العقارية). في حين أن السكن استثمار طويل الأجل يمكن أن يستخدم لتحفيز النشاط الاقتصادي، ومن الضروري أن تدفق الموارد المالية لهذا القطاع يتسم بالكفاءة وسهولة الوصول لجميع فئات الدخل المنخفض، و أن من الضروري أن تلعب المصارف العقارية دورها في الارتقاء لقطاع الاسكان وتوفير الدعم اللازم لان ذلك من اهدافها التي تسعى الى تحقيقها، (الطائي ، ٢٠١٥ : ٢٠٨-٢٠٩) اذ ان ابرز اسباب تدهور القطاع السكني هي:

١- الهجرة إلى المدينة والتحضر السريع اذا أصبح التوسع الحضري في غضون العقود الأربعة الماضية من الحقائق الواقعية و الدائمة وبالأخص في العراق لأنه يتميز بظاهر تحضر واسعة جدا. (الحميدي ، ٢٠٠٠ : ١٤-١٣)

٢- الارتفاع في كلفة السكن بمستويات أعلى من دخول الأفراد نتيجة الارتفاع في كلف بناء الوحدة السكنية بشكل سريع ومضاعف و عالية فان الأسر ذات الدخل المنخفض لا يمكنها الحصول على الوحدة السكنية المناسبة لحاجاتها.

٣- قلة الاعتماد على التصاميم الهندسية والمعمارية وسوء استخدام الموارد، اذ أن من أسباب ارتفاع كلف إنشاء المساكن يكون سببه العمل بطرق تقليدية في البناء فضلا عن أن عمليات بناء المساكن تكون بشكل منفرد ، في حين يمكن السيطرة على هذه المشكلة وإنشاء مجمعات سكنية متكاملة الخدمات . (وزارة الاسكان والاعمار , الدائرة الفنية, ٢٠٠٨ : ٤)

رابعا : مسببات أزمة السكن في العراق .

تعد أزمة السكن في العراق من الازمات الرئيسية التي يجب معالجتها ووضع الحلول المناسبة والناجحة لها ، لان السكن من المتطلبات الضرورية للحياة ويعد السكن من الأهداف الرئيسية للإنسان التي يسعى للحصول عليها بعد الغذاء ، لذا ان توفير السكن اللائق للأسر ولمختلف الطبقات في المجتمع هو من اجل سد الفجوة بين عرض وطلب للوحدات السكنية ، وايضا لكي يتحقق هدف التنمية السكانية. ويمكن ايجاز اهم مسببات أزمة السكن في العراق بالاتي : (عبد المنعم ، ٢٠١٨ : ٥٢)

١- العوامل السياسية :

ان ما مر العراق به خلال العقود الأربعة الأخيرة من التدهور في الجانب السياسي الذي انعكس سلبا على جميع القطاعات ومنها القطاع السكني ففي عقد السبعينات محدودية المشاريع السكنية واقتصار على المشاريع الحكومية الذي تزامن مع قلة الدعم المصرفي للسكن وارتفاع بدلات الإيجار بسبب ارتفاع دخول الأفراد بفعل زيادة الإيرادات النفطية ، ولكن السبب في قلة الاهتمام في المشاريع السكنية هو توجه الحكومة نحو برامج التنمية في المجال النفطي وطلبها على العمال الفنيين في مجال التقيب والإنتاج مما انعكس إلى قلة العاملين الماهرين في مجال السكن .(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠ : ٣٣٦)

٢- عوامل التخطيط والإدارة :

انعكست الظروف التي يعاني منها العراق على التخطيط والإدارة ، ومنها هو ضعف الكفاءة العاملين في مجال التخطيط ، القرارات الفردية والعشوائية في اتخاذ العديد من القرارات في مضمار السكن توزيع الأراضي وعدم توفير الخدمات الأساسية إلى المشاريع السكنية أو توزيع الدور السكنية حسب الامتيازات التي يرغب صاحب القرار في ابتكارها لاستفادة المقربين منه . عدم فسح المجال في وقت مبكر للاستثمار في السكن ، عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للسكن في المستقبل ، تقادم المخططات الأساسية للمدن . ومن اجل تبني تنمية إقليمية في مختلف أنحاء البلاد الأخذ في مشاركة التخطيط الإقليمي الذي يجب أن يقوم عليه الخطة الإسكانية ليحقق أغراض البناء السكني أو التجاري أو الصناعي القيام بعدد من الأهداف منها تحديد النقص في المدن القائمة ، بناء مدن جديدة متكاملة.

٣- عوامل اقتصادية :

يمكن قياس الحالة الاقتصادية ما من خلال التعرف على إبعاد الحالة الاسكانية ، الأمر الذي يعني أن الإسكان يعد احد المؤشرات المهمة لقياس الرفاهية ومستوى المعيشة من خلال نوعية الأرض المستخدمة في السكن ، مدى اتصال السكن بالشبكة العامة لمياه والصرف والمواصلات والكهرباء ومساحة السكن . أما بالنسبة للعراق فان العوامل السابقة أفرزت واقعا اقتصاديا مترديا مما انعكست على واقعه ، طالما يعتمد اقتصاده على المورد الريعي وهو مقترن بمستوى العالمية والأزمات الاقتصادية والسياسية كل هذا

يظهر على القطاعات الاقتصادية ويفعل فعله في نموها وتطويرها ومنها القطاع السكني في العراق . وهناك انعكاس مشكلة اقتصاديات الأفراد على الإسكان وتتلخص المشكلة في قدرات هؤلاء الأفراد على حيازة الوحدة السكنية التي تعتمد في مدي قدرة الفرد على توفير قيمة الوحدة السكنية التي انخفضت لعدة أسباب منها تقشي ظاهرة البطالة ولها أسبابها منها هجرة الأفراد من الريف إلى المدن فقل الإنتاج وانخفضت الأجور لدى الطرفين ، وقد نتج عن ذلك ضعف الادخار وقلته ومن ثم صعوبة توفير المساكن المناسبه . وقلة المؤسسات المصرفية المالية وغير المصرفية التي تقوم بعملية منح الإقراض إلى المواطنين واختصارها على مصرف العقاري ذي الإمكانيات المحدودة ، وتزامن مع ذلك ارتفاع بدلات الإيجار وارتفاع مواد البناء . (المسعودي ، السعيد ، ٢٠١٢ : ٤٠٢-٤٠٣)

٤- الهجرة والنزوح :

ويقصد بالهجرة هو تغير في محل الإقامة أو الانتقال من مكان لآخر ، أو يكون الانتقال المحلي في محل الإقامة نفسها ، واما هجرة داخلية على محل اقامة جديد ضمن حدود الدولة ذاتها ، أو هجرة دولية من دولة لأخرى. (سمحة، ٢٠٠٩: ١٥١) وتشكل الهجرة أساسا مهما في تزايد أزمة السكن في العراق ، لأن العراق مر في ثلاث هجرات واسعة النطاق ، الأولى هجرة سكان الريف إلى المدن في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، والثانية في إبان الحرب العراقية الإيرانية من جنوب و شرق العراق إلى الوسط والغرب ، والثالثة بعد عام ٢٠٠٣ إلى الان جراء الأوضاع الأمنية غير مستقرة ، اذ ان اغلب نفوس العراق يعيشون في المناطق الحضرية بسبب الهجرة المتزايدة الداخلية إلى المناطق الحضرية ، اما النزوح فهو الحركة الواسعة للسكان بشكل عشوائي ومنها في حزيران ٢٠١٤ النزوح من المناطق الشمالية إلى الوسط والجنوب مما سبب في الاستحواذ على المزيد من الأراضي التي يمكن أن تكون مشاريع استثمارية استخدمت لأغراض السكن أو استخدام المؤسسات التعليم او الدوائر الحكومية . ومن الملاحظ أن هذه النصية تزداد بمعدلات متزايدة ، ومن الطبيعي أن تؤدي مشكلة النزوح المستمر الى تفاقم المشكلة السكانية ، بسبب أن المأوى للنازحين غالبا ما يتركز في المناطق العشوائية، التي ليس مخدمة بمرافق البنية التحتية . (خلف ، ٢٠٢٠ : ٣٧٧)

إن التوسع في المدن العراقية القديمة وتحولها الى مراكز تجارية ومشاريع خدمية أو بسبب زيادة السكان الذي لا يتناسب مع الوحدات السكنية وزيادة الطلب على هذه الوحدات ، إلا أنه لا يمكن أن تبقى المحافظة على وظيفتها السكنية لذا سوف تخسر المدن القديمة جزءا من رصيدها السكني إلى استخدامات أخرى كالتجارية أو الخدمية أو الاستثمارية في مجالات أخرى غير السكن . (الكبيسي , ٢٠٢٠ : ٣٩٦)

خامسا : دور المصرف العقاري في اعادة نمو القطاع السكني

يعد المصرف العقاري في العراق من أهم مؤسسات التمويل في الوقت الحاضر التي فعلت نشاطها مؤخرة لكي تساهم في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المنخفضة حتى تمكنهم من تشييد وحداتهم السكنية ، ولكن اعتماد تمويل المصرف العقاري على ما تخصصه الحكومة من المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية اذن الى انحسار دور هذه المؤسسة وضعفها في تخفيض العجز السكني والتقليل من عدد الأسر المستأجرة ، لذلك كان لابد من اقتراح آليات ووضع حلول للمشاكل التي تعاني منها بعد تشخيصها ، (علي , ابراهيم , ٢٠١٥ : ١١٠-١١١) ان النظر إلى القطاع الإسكان كقطاع منتج وليس قطاع اجتماعي ، عندما يتم تحويل من سياسات الإسكان من جانب العرض إلى سياسات الإسكان في جانب الطلب عن طريق تعزيز الإعانات الممنوحة للطلب كوسيلة لتوسيع سوق الوحدات السكنية التي ينتجها القطاع الخاص ، أي توعية من خلال البرامج والخطط التنموية المدروسة والسياسات التي يمكن أن تطبق على الواقع والفئات المؤثرة والمتأثرة بهذه السياسة الإسكانية وذلك لبناء القدرات الفنية التي تستطيع في قيادة المبادرة . وتحويل جهد الحكومة من دور المنتج إلى دور الداعم لقطاع الإسكان، بواسطة توفير التمويل والدعم في إنتاج مواد الوسيطة وتجهيزات البناء، تهيئة مستلزمات التمويل إلى مطوري الأراضي القطاع العام وذلك عن إعداد التخطيط الحضري والأساسي للمدن وتقليل تكاليف تحويل ملكية الأراضي إلى القطاع الخاص، (الدوري, ٢٠١٦ : ١٧٣-١٧٤) أو تحديد شرائح الدخل المتدني بالية مناسبة لشمولها بالدعم المادي والمعنوي وتقسيم هذه الشريحة الى مجموعات يخصص لكل منها استهداف يتناسب مع دخلها سوف تكون قادرة على تمويل السكن من خلال السوق الحرة بمدخراتها الخاصة ، بتطوير آليات

الادخار لأغراض سكنية وذلك بسبب ضعف هذا الوعي وتدمير الطبقة الوسطى وبسبب غلاء الأراضي ومواد البناء. أو قرض مدعوم تقدمه الدولة عن طريق المصرف العقاري العراقي الذي بدوره يقوم بتحفيز قطاع الاسكان عن طريق الخدمات والأنشطة، او الإعانات المقدمة للأسر تكون أولاً على شكل مدفوعات مباشرة مثل الدفعة الأولى من القرض أو منحة من رأس المال، و ثانية ربط الإعانات ببرامج الادخار ، وثالثة إعانات أسعار الفائدة و رابعا ربط الإعانات بالضرائب العقارية ، فان المستفيدين من إعانات السكن يشترون ما هو متاح في الوقت الحاضر ولا يبحثون على الأفضل من ناحية الطلب ، أما اذا قامت الدولة بتشديد مجموعات سكنية الطبقة الفقراء يتطلب تأهيلها من البنى التحتية وان تكون في مناطق نائية بينما مجموعات السكن العشوائية في مناطق قريبة إلى مركز المدينة. (محمود، ٢٠١١: ١٢٨) وفي بعض الأحيان تقدم الحكومة منح الأراضي الى المواطنين بمبلغ رمزي ولكن المواطن لا يستطيع تحمل تكاليف البناء بالإضافة إلى تقديم الحكومة إعانات من خلال منح القروض المدعومة حيث واجهة هذه البرامج التي صممت أصلا لاستهداف اشد الناس فقرا وحرمانا صعوبات في الوصول إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض على تجميع دفعة الأولى أو تسديد المدفوعات الشهرية للقروض التي حصلت عليها بسعر السوق ، وهناك صعوبة في آليات الاستهداف لأنها تتطلب معلومات دقيقة عن دخل الأسر الفقيرة ، أو ان يعمل المصرف العقاري العقاري بالتمويل البالغ الصغر للأسكان الذين يستقلون من المؤسسات المالية الرسمية الخاصة أو العامة فان القروض تمويل البالغ الصغر للأسكان تستخدم أساسا لتمويل صيانة التدرجية لمساكن فيه تقل الحاجة الى ضمانات حتى تستهدف عدد اكبر ستلزم تشكيل عدد كبير من هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من الصناديق التي تدعم تمويل البالغ الصغر للأسكان وخلق روح المنافسة بينها لتغطية عدد اكبر من المستفيدين . (راهي ، ٢٠١٥ : ١٩٦-١٩٨)

سادسا : تحليل المركز المالي للمصرف العقاري للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

١ - راس المال في المصرف العقاري العراقي

يعد راس المال من مصادر الاموال التي يعتمد عليها المصرف العقاري في ممارسة اعماله وبالنظر لقائمة المركز المالي للمصرف العقاري حسب بيانات الجدول الاتي:-

الجدول (٨)

راس المال والقروض الطويلة الاجل والقصيرة الاجل للمصرف العقاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

(القيم بالمليار دينار)

السنة	راس المال	معدل النمو	اجمالي القروض	معدل النمو	قروض طويلة الاجل	معدل النمو	قروض قصيرة الاجل	معدل النمو
٢٠٠٤	١,١٠٠	-	102.998	-	٤٤,٧٦٤	-	٥٨,٢٣٤	-
٢٠٠٥	١,١٠٠	٠	103.542	0.00	٤٥,٩٦٦	٠,٠٢	٥٧,٥٧٦	-٠,٠١
٢٠٠٦	١,١٠٠	٠	69.726	-0.39	٨,٣٠٣	-١,٧١	٦١,٤٢٣	٠,٠٦
٢٠٠٧	١١٠٠	٠	186.432	0.98	٨,٣٥٣	٠,٠٠	١٧٨,٠٧٨	١,٠٦
٢٠٠٨	٢٥,٠٠٠	٣,١٢	326.432	0.56	٨,٣٥٣	٠	٣١٨,٠٧٨	٠,٥٨
٢٠٠٩	٥٠,٠٠٠	0.69	326.432	0	٨,٣٥٣	٠	٣١٨,٠٧٨	٠
٢٠١٠	٥٠,٠٠٠	٠	423.744	0.26	٨,٣٥٣	٠	٤١٥,٣٩١	٠,٢٦
٢٠١١	٥٠,٠٠٠	٠	563.744	0.28	٨٣٥٣	٠	٥٥٥,٣٩١	٠,٢٩
٢٠١٢	٥٠,٠٠٠	٠	562.350	0.00	٢٠٣.٠	-١٠,٦٢	٥٦٢,٣٤٩	٠,٠١
٢٠١٣	٥٠,٠٠٠	٠	460.470	-0.19	٢٠٣.٠	٠	٤٦٠,٤٦٩	-٠,١٩
٢٠١٤	٥٠,٠٠٠	٠	٣٧٠,٥٠٠	-0.21	٣٧٠,٥٠٠	١٤,٤١	٠	٠
٢٠١٥	٥٠,٠٠٠	٠	٢٩٧,٠٠٠	-0.22	٢٩٧,٠٠٠	-٠,٢٢	٠	٠
٢٠١٦	٥٠,٠٠٠	٠	٤٢٩,٨٥٠	0.36	٤٢٩,٨٥٠	٠,٣٦	٠	٠
٢٠١٧	٥٠,٠٠٠	٠	٧٧٩,١٤٠	0.56	٧٧٩,١٤٠	٠,٥٩	٠	٠
٢٠١٨	٥٠,٠٠٠	٠	٧٧٢,١٤٠	0	٧٧٢,١٤٠	٠,٠٠	٠	٠

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية للمصرف العقاري، سنوات مختلفة.

من خلال بيانات الجدول تبين ان في الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بلغ راس مال المصرف ١.١٠٠ مليار دينار عراقي واستقر على هذا المبلغ الى اربعة اعوام دون اي تغير وهذا يعد انعدام الدعم الضروري اللازم لراس مال المصرف العقاري خلال الفترة المذكورة , حيث انه يمثل دعامة اولى لمواجهة متطلبات الطلب على قروض المصرف العقاري , وفي العام ٢٠٠٨ ارتفع راس مال المصرف العقاري ليكون ٢٥.٠٠٠ مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب قدرة ٣.١٢% , وتعتبر هذه الزيادة في راس مال المصرف لهذا العام هي استجابة الى طلب البنك المركزي لزيادة راس مال المصرف العقاري, اما في العام ٢٠٠٩ ارتفع راس مال

المصرف العقاري ليكون قدرة ٥٠.٠٠٠ مليار دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ ٦٩٪ , ونلاحظ من خلال بيانات الجدول عدم التغير في رأس مال المصرف من العام ٢٠٠٩ والى نهاية فترة الدراسة .

٢- قروض المصرف العقاري العراقي

لتنشيط دور المصرف وبهدف المساهمة في معالجة أزمة السكن وما يتبعها من منافع اقتصادية و اجتماعية لعموم المجتمع برفع المعاناة عن المواطنين متوسطي الدخل من ارتفاع الایجار في رفع الأعباء عن كاهلهم سيما في هذه المرحلة ولكون المصرف من المصارف المتخصصة في الإقراض السكني في هذا المجال منذ الأربعينيات عليه ارتأى المصرف المباشرة بالإقراض ومزاولة نشاطه الاقراضي .وتعد القروض واحدة من اهم المصادر الضرورية في المصرف العقاري لممارسة أعماله وتتمثل بالأموال اللازمة لعمليات البناء والتشييد.

اتضح من بيانات الجدول (٨) ان معدلات النمو للقروض تراوحت بين معدلات النمو السالبة والموجبة، حيث سجلت عام ٢٠٠٥ مبلغ 103.542 مليار دينار عراقي، وفي عام ٢٠٠٦ بلغ اجمالي القروض 69.726 مليار دينار عراقي بمعدل نمو سالب ٣٩٪- , اما في عام ٢٠٠٧ بلغ اجمالي القروض 186.4325 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة اذ بلغ معدل النمو ٩٨٪ وهذا يعد خطوة ايجابية للمصرف العقاري , اما القروض القصيرة كانت مرتفعة وبقية موجبة، ففي العام ٢٠٠٨ بلغ اجمالي القروض 326.432 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو موجب ٥٦٪, اما عام ٢٠٠٩ بلغ اجمالي القروض 326.432 مليار دينار عراقي، وفي عام ٢٠١١ حققت اجمالي القروض مبلغ قدرة 563.744 مليار دينار عراقي ومعدل نمو ٢٨٪, وفي عام ٢٠١٢ اصبح اجمالي القروض 562.350 مليار دينار عراقي، وتبين ان عودة معدلات النمو للارتفاع وتحقيقها قيم موجبة خلال ٢٠٠٧-٢٠١٢ التي تراوحت بين ٠ و ٩٨٪ كان بفعل القروض القصيرة الاجل اذ انها حققت قيم مرتفعة قياسا بالقروض الطويلة الاجل التي استقرت قيمتها عند الصفر وبهذا نستنتج ان المصرف العقاري يركز في عمله على القروض القصيرة الاجل ، وفي العام ٢٠١٣ بلغ مقدار اجمالي القروض 460.470 مليار دينار وبمعدل نمو سالبا ١٩٪- , ان الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ انخفضت اجمالي القروض وبمعدلات نمو سالبة ، لترفع الى

٤٢٩.٨٥٠ مليار دينار عام ٢٠١٦ وبمعدل نمو ٣٦٪، ثم الى ٧٧٩.١٤٠ عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو ٥٦٪ لتنخفض بعد ذلك الى ٧٧٢.١٤٠ عام ٢٠١٨، وهذا الارتفاع والانخفاض متفاوت جاء نتيجة التخصيص المالي للمصرف العقاري والطاقة الاستيعابية في منح القروض وكذلك عدد المتقدمين للرغبة في التقديم على القروض وهذا حسب الفروع في المحافظات حيث ان الادارة العامة للمصرف العقاري تعطي تخصيص مالي للفروع وذلك على اثر المعلومات المستلمة من كل فرع بخصوص المتقدمين على القروض التي تكون منجزه معاملاتهم ويستحقون استلام القروض وحسب ما يرغب به المتقدم على القرض ووفق تعليمات الادارة العامة للمصرف العقاري .

اما بالنسبة للقروض طويلة الاجل بلغ ٤٤.٧٦٤ عام ٢٠٠٤ لتنخفض الى ٨.٣٠٣ مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سالب ١.٧١٪، واستمر الانخفاض في مبالغ القروض طويلة الاجل لتصل الى ٠.٢٠٣ عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو ١٠.٦٢٪- لترتفع الى ٣٧٠.٥٠٠ مليار دينار عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو موجب ١٤.٤١٪ وانخفضت لتصل الى ٢٩٧.٠٠٠ مليار دينار عراقي عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سالب ٠.٢٢٪- لترتفع بعد ذلك لتصل الى ٧٧٢.١٤٠ مليار دينار عراقي عام ٢٠١٨ .

اما القروض قصيرة الاجل بلغت ٥٨.٢٣٤ مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٤ لترتفع الى مليار دينار عراقي ٣١٨.٠٧٨ عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو ٠.٥٦٪، لتنخفض الى ٤٦٠.٤٦٩ مليار دينار عراقي عام ٢٠١٣ بمعدل نمو سالب ٠.١٩٪ وفي الاعوام ٢٠١٤- ٢٠١٨ لم تسجل اجمالي القروض قصيرة الاجل أي مبالغ، وهذا يعبر توجه المصرف العقاري نحو دعم القروض طويلة الاجل لنهوض بالواقع السكاني نحو الافضل و تعتبر الخطوة التي يسعى الى تحقيقها وهي من اهدافه الرئيسية من خلال القروض التي يمنحها الى المتقدمين على القروض .

٣- الودائع في المصرف العقاري العراقي

ان الودائع احدى اهم الموارد المالية غير الذاتية للمصرف المتخصص وفي اي مصرف تجاري , اذ ان زيادتها سيساعد على زيادة الاستثمارات مما يزيد من ارباحها ويمكن التعرف عليها من خلال الجدول الاتي :

الجدول (٩)

مبالغ اجمالي الودائع للمصرف العقاري العراقي للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٨)

(القيم بالمليار الدينار)

السنة	مجموع الودائع	معدل النمو	ودائع ثابتة	معدل النمو	ودائع التوفير	معدل النمو	ودائع جارية	معدل النمو
٢٠٠٤	2.101	-	٠	-	2,081	-	0.199	-
٢٠٠٥	2.967	٠.٣٤	٠	٠	2.942	٠.34	0.248	0.22
٢٠٠٦	3.242	٠.٠٨	٠	٠	3.213	0.08	0.283	0.12
٢٠٠٧	4.866	٠.٤٠	٠	٠	4.507	0.33	0.359	2.54
٢٠٠٨	٧.٦٣٩	٠.٤٥	٠	٠	7.526	0.51	0.113	-1.15
٢٠٠٩	88.841	٦.٦٦	٠	٠	7.526	-1.19	81.315	6.57
٢٠١٠	89.371	٠.٠٠	٠	٠	7.178	-0.04	82.193	0.01
٢٠١١	95.590	٠.٠٦	٠	٠	5.722	-0.22	89.868	0.08
٢٠١٢	86.726	-٠.٠٩	٠	٠	5.121	-0.11	81.604	-0.09
٢٠١٣	71.812	-٠.١٨	٠	٠	5.233	0.02	66.579	-0.20
٢٠١٤	61.393	-٠.١٥	٠	٠	4.623	-0.12	56.769	-0.15
٢٠١٥	64.002	٠.٠٤	٠	٠	4.199	-0.09	59.803	0.05
٢٠١٦	129.615	٠.٧٠	٦.٠٠٠	-	5.064	0.18	118.550	0.68
٢٠١٧	176.361	٠.٣٠	٥٥.٤٨٢	٢.٢٢	6.106	0.18	114.773	-0.03
٢٠١٨	196.471	٠.١٠	٦٠.٤٨٢	٠.٠٨	6.909	0.12	129.080	0.11

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية، سنوات مختلفة

يتضح من الجدول اعلاه ان اجمالي الودائع في عام ٢٠٠٤ بلغت 2.101 مليار دينار وبمعدل نمو ٣٤٪, لترتفع عام ٢٠٠٧ الى 4.866 مليار دينار وبمعدل نمو ٤٠٪, لترفع بعد ذلك عام ٢٠١٠ الى 89.371 مليار دينار, وحقت اجمالي الودائع للعام ٢٠١١ مبلغ قدرة 95.590 مليار دينار وبمعدل نمو ٦٪, وبعد ذلك عام ٢٠١٢ بلغ اجمالي الودائع 86.726 مليار وبمعدل نمو سالب ٩٪- يعود ذلك سببه تأثيرات الازمات المالية العالمية, لتتخفض بعد ذلك عام ٢٠١٥ الى 64.002 مليار دينار عراقي, لتستقر عند 196.471 مليار دينار عراقيا عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو موجب ١٠٪ نلاحظ ان معدلات النمو عادت نحو الارتفاع بتحقيقها قيم موجبة من عام ٢٠١٥ وحتى نهاية فترة الدراسة وهذا جاء نتيجة

حلول وضعتها المصارف المتخصصة في شكل عام ، وبزيادة ودائع التوفير والودائع الجارية فضلا عن ارتفاع الودائع الثابتة الامر الذي رفع اجمالي الودائع حيث اخذت تحقق قيم منافسة الى بقية انواع الودائع.

وفيما يتعلق باجمالي الودائع الثابتة فانها لم تسجل اي مبالغ خلال الاعوام ٢٠٠٤_٢٠١٥ ، اما في العام ٢٠١٦ حققت اجمالي الودائع الثابتة مبلغ قدرة ٦.٠٠٠ مليار دينار عراقي ، وفي العام ٢٠١٧ بلغ اجمالي الودائع ٥٥.٤٨٢ مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ ٢.٢٢٪ ، لترتفع عام ٢٠١٨ الى ٦٠.٤٨٢ مليار دينار عراقيا وبمعدل نمو موجبا ٨٪.

اما بالنسبة الى اجمالي ودائع التوفير بلغت ٢٠٠٨ عام ٢٠٠٤ ، وسجلت في العام ٢٠٠٨ مبلغ قدرة ٧.٥٢٦ مليار دينار عراقي حيث انها في هذا العام حققت اعلى معدل نمو الذي بلغ ٥١٪ لتتخفض بعد ذلك الى ٧.٥٢٦ عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سالب ١.١٩٪ - وتراجع مبلغ اجمالي الودائع الى ٤.٦٢٣ عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو ٠.١٢٪ - لترتفع بعد ذلك الى ٦٠.٤٨٢ عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو موجب ٨٪ في نهاية الفترة الدراسية .

وبالنظر الى اجمالي الودائع الجارية عام ٢٠٠٩ حققت مبلغ قدرة 81.315 مليار دينار عراقي وحصلت على اعلى معدل نمو موجبا بلغ ٦.٥٧٪ ، اما عام ٢٠٠٨ بلغ اجمالي الودائع الجارية ٠.113 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب منخفض جدا الذي بلغ ١.١٥٪ - وهو ادنى معدل نمو خلال فترة الدراسة .

ويتضح من خلال ما ذكر اعلاه ان اجمالي الودائع الجارية حققت اعلى معدل نمو موجب في العام ٢٠٠٩ والذي بلغ ٦.٥٧٪ مقارنة بمعدلات النمو لأجمالي للودائع الثابتة والتوفير التي تليها ايضا اجمالي الودائع الثابتة اذ حققت معدل نمو موجب ٢.٢٢٪ وهو اعلى معدل نمو حققته في العام ٢٠١٧ مقارنة بمعدلات نمو اجمالي ودائع التوفير يعود هذا الى السياسة التي يعمل بها المصرف ووفق الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها العراق والتي يكون لها تأثير في عمله والنشاطات التي يقوم بها لخدمة القطاع الذي يختص به ، حيث ان اجمالي ودائع التوفير في العام ٢٠٠٩ حصلت على ادنى معدل نمو سالب بلغ ١.١٩٪ - ويعد ادنى معدل نمو منخفض مقارنة بمعدلات النمو لأجمالي الودائع الثابتة والجارية.

٤ - الاستثمارات في المصرف العقاري العراقي

الفصل الثاني الجانب التحليلي الوصفي

تعد الاستثمارات واحدة من اهم النشاطات المصرفية ويأتي في المرتبة الثانية في استعمال الاموال كونه مصدر مهم في تحقيق الارباح , ويعد الاستثمار من الاقسام المهمة في المصرف العقاري من خلال توفير السيولة النقدية والاقرض في حالة عدم كفاية راس المال ودعم الدولة المتمثل بقيام بعض مؤسسات الدولة بعملية الاقرض , وفي ما يلي ندرج اجمالي الاستثمارات وحسب بيانات الجدول التالي :-

الجدول (١٠)

مبالغ اجمالي الاستثمارات والتسهيلات التنموية والتجارية للمصرف العقاري للمدة ٢٠٠٤_٢٠١٨

(القيم بالمليار دينار)

السنة	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو	تسهيلات تنموية	معدل النمو	تسهيلات تجارية	معدل النمو	القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد	معدل النمو
٢٠٠٤	0.682	-	9.783	-	1.064	-	٩٦٧,٩٦٩	-
٢٠٠٥	0.482	-0.34	8.537	-0.13	0.549	-0.66	١,٤٥٦,٤٦٩	٠,٤٠
٢٠٠٦	0.100	-1.57	7.310	-0.15	0.405	-0.30	١,٧٨٠,٧٨١	٠,٢٠
٢٠٠٧	0.100	0	6.731	-0.08	0.995	0.89	١,٠٩٦,٣٦٥	-٠,٤٨
٢٠٠٨	0.100	0	5.075	-0.28	2.692	0.99	١,٤١٥,٢٧٦	-٠,٢٥
٢٠٠٩	0.100	0	3.825	-0.58	2.160	-0.22	١,٢٩٢,٨٠٨	-٠,٠٩
٢٠١٠	0.100	0	2.945	0.04	1.243	-0.55	١,٤٣٠,٥٢٢	٠,١٠
٢٠١١	40.813	6.01	2.290	-0.25	651.653	-0.64	١,٧٨٢,٩٩١	٠,٢٢
٢٠١٢	61.442	0.40	1.776	-0.25	43.254	-2.71	٢,٦٨٣,٨٢٥	٠,٤٠
٢٠١٣	0.100	-6.42	1.370	-0.25	0	-	٢,١٧٤,٤٧٨	-٠,٢١
٢٠١٤	0	-	1.066	-0.25	0	0	١,٨٢٥,٧١٩	-٠,١٧
٢٠١٥	0	0	0.781	-0.31	0	0	١,٧٨٨,٠٣٣	-٠,٠٢
٢٠١٦	0	0	0.632	-0.21	0	0	١,٧٥٩,٣٦٧	-٠,٠١
٢٠١٧	0	0	0.515	-0.20	69.956	-	٢٠٢٠,٨٧٩	٠,٣١
٢٠١٨	4.167	-	0.417	-0.20	13.458	-1.64	١,٨٧٥,٤١٨	-٠,٠٧

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف العقاري، الميزانية العمومية، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول اعلاه ان اجمالي استثمارات المصرف العقاري حققت مبلغ قدرة ٠.682 عام ٢٠٠٤ , اما في العام ٢٠٠٥ كان اجمالي الاستثمارات ٠.482 وبمعدل نمو سالب بلغ ٣٤٪- , لترتفع الى 40.813 عام ٢٠١١ ثم الى 61,442 عام ٢٠١٢ , وخلال الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ لم تسجل اي نشاطات استثمارية بسبب تردي الاوضاع الامنية في العراق وتأثيرها سلبا على ممارسة الاعمال والنشاطات التي يقوم بها المصرف العقاري للنهوض بالواقع السكاني في العراق, وهذا يشير الى ان الادارة العامة للمصرف العقاري لم تخصص مبالغ للاستثمارات, اما في عام ٢٠١٨ حققت اجمالي الاستثمارات مبلغ قدرة 4.167 مليار دينار عراقي, ان الى الانخفاض الحاصل في معدلات النمو لأجمالي الاستثمارات هو نتيجة

الفجوة بين القروض الممنوحة والاستثمارات، إذ انتهج المصرف سياسة توظيف امواله في مجال القروض بشكل اكبر من مجال الاستثمارات بعد عام ٢٠٠٤، وتعد هذه نتيجة طبيعية فالمصرف يهدف الى تقديم القروض لشريحة واسعة من افراد المجتمع للمساعدة في الحصول على سكن ملائم للعيش الكريم وهذا احد اهداف المصرف التي يسعى اليها في سياسته المعمول بها.

اما بالنسبة اجمالي مبالغ التسهيلات التنموية فهي اخذت معدلات نموها مسارا تنازليا وبمعدلات نمو منخفضة سالبة من العام ٢٠٠٤ وحتى نهاية فترة الدراسة وحسب بيانات الجدول المعتمدة من المصرف العقاري، وكذلك التسهيلات التجارية في الاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٨ لم تسجل اي ارتفاع في معدلات النمو حيث ان معدلات نمو اجمالي التسهيلات التجارية كانت سالبة ومنخفضة .

٥- القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد يمكن أيضا ذلك بالاتي :

يتضح من بيانات الجدول (١٠) ان القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد حققت مبلغا قدره ٩٦٧.٩٦٩ في عام ٢٠٠٤ , وبعد ذلك بلغت ١.٤٥٦.٤٦٩ عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو ٠.٤٠٪, لتنخفض الى ١.٢٩٢.٨٠٨ في عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سالب ٠.٠٩٪-, وبعد ذلك حققت ارتفاع خلال الاعوام (٢٠١٠-٢٠١٢) وبمعدلات نمو موجبة متذبذبة حيث بلغت ٢.٦٨٣.٨٢٥ في عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو ٠.٤٠٪, لتنخفض بعد ذلك لتصل ٢.١٧٤.٤٧٨ وبمعدل نمو سالب ٠.٢١٪-, ونلاحظ بعد عام ٢٠١٣ اخذت مبالغ القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد مسارا تنازليا وبمعدلات نمو سالبة الى نهاية فترة الدراسة جاء ذلك الانخفاض نتيجة التوسع الكبير في عدد السكان وغياب الدعم المطلوب من قبل الحكومة في بناء الدور السكنية والمجمعات ومنح القروض الميسرة للمواطنين وعن طريق المصرف العقاري بالشكل الكافي لتغطية متطلباتهم لتوفير الرفاهية المجتمعية للسكان .

الفصل الثالث

**التحليل الكمي / توصيف وتحليل النماذج
القياسية باستخدام منهجية (VAR)**

تمهيد:

تعد الاساليب الكمية ومنها اسلوب القياس الاقتصادي من الوسائل التي تساعد الباحث على اختبار فروض النظرية الاقتصادية، وايضا تحليل نتائج العلاقات المختلفة بين المتغيرات الاقتصادية مع يساعد على تعزيز الجانب النظري ، اذ يعد الاقتصاد القياسي معرفية كمية، فهو عبارة عن جمع من التحليل الرياضي الاحصائي فضلا عن النظرية الاقتصادية من الجانب اخر ، ومن ثم فإن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستقاة من النظريات الاقتصادية تعد مسألة مجردة إلى أن تقدر تقديرًا كميًا على اساس البيانات ، إذ تبقى النظرية الاقتصادية هي المنطلق الاساسي للعمل القياسي حتى اذا كانت مقتصرة على بيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من دون وجود ارقام يمكن ان تصف هذه العلاقات ، في حيث انتقد بعض الاقتصاديين في الآونة الاخيرة الاستعمال المفرط أساليب الرياضيات ، في البحث العملي الا أن الملاحظ وبكثرة تطور نماذج التفسير الاقتصادي باستعمال المنهج الكمي وعلية فان الاقتصاد القياسي يعني حرفيا بقياس الاقتصاد لاختبار النظريات الاقتصادية ومدخل لتسهيل مهمة صانعي السياسات والتنبؤ بالسلوكيات المستقبلية. ويمكن أن يتم الدعم للنموذج الاقتصادي عن طريق نظريات اقتصادية ولكن في بعض الأحيان يكون الخيار الرسمي هو إدخال متغيرات عدة، إذ يتجاوز استعمال أدوات الاقتصاد القياسي لدراسة معطيات الاقتصاد التي يتم تطبيقها على نطاق واسع في العديد من المجالات العلمية. والغرض من نماذج الاقتصاد القياسي هو تقدير معلمات العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة اي المتغيرات التي لها تأثير في المتغير قيد البحث ، من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية وتفسير اشارات المعلمات لمطابقتها مع معلمات منطق النظرية الاقتصادي ، والتأثيرات المحتملة على السياسات العامة المستقبلية .

توصيف النموذج القياسي الانحدار الذاتي المتجه (VAR)

هو نموذج إحصائي يستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة أثناء تغيرها بمرور الوقت و تعمل نماذج VAR على تعميم نموذج الانحدار الذاتي المتغير من خلال السماح بسلسلة زمنية متعددة المتغيرات . غالبا ما تستخدم VAR في الاقتصاد والعلوم الطبيعية ، و كل متغير له معادلة تشرح تطوره بمرور الزمن ، تتضمن هذه المعادلة القيم المتأخرة السابقة للمتغير ، والقيم المتأخرة للمتغيرات الأخرى في النموذج ، ولا تتطلب نماذج VAR قدرا كبيرا من المعرفة حول القوى التي تؤثر على متغير مثل النماذج الهيكلية ذات المعادلات المترامنة والمعرفة المسبقة الوحيدة المطلوبة هي عدد المتغيرات التي يمكن افتراض أنها تؤثر على بعضها البعض بمرور الوقت . فقد قام Sims باقتراح هذا النموذج في عام ١٩٨١ ، ويرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الأتية تعتمد وجهة النظر التفسيرية ، اذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة التي تتمثل باستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول الى تشخيص (Identification) مقبول للنموذج ، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية (Exogenous) و شكل توزيع فترات الإبطاء الزمني . و يقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها او اعتبارها خارجية) ، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها . ويمكن استخدام الخطوات التالية في تطبيق تقنية اشعة الانحدار الذاتي (var) وذلك عن طريق استخدام برنامج (eviews 10)

اولا : وصف المتغيرات الداخلة في النموذج

ثانيا : اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

ثالثا : تقدير نموذج (var)

رابعا : تحويل النموذج الى نظام

خامسا : تحليل دوال الاستجابة

سادسا : تحليل التباين

سابعا : دراسة اختبار السببية

المبحث الاول

تحليل نموذج (var) لمتغيرات المصرف الصناعي العراقي

في هذا المبحث ستحلل متغيرات المصرف الصناعي العراقي والتي سبق وتطرق لها بالاعتماد على برنامج 10 eviews وحسب الخطوات الاساسية للنموذج :-

اولا: وصف المتغيرات الداخلة في النموذج

وصفت المتغيرات الرئيسة قيد البحث للمصرف الصناعي وحسب معطيات الجدول الاتي :-

الجدول (١١)

وصف متغيرات المصرف الصناعي العراقي

المتغير	الرمز
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	Adv
الاستثمارات	In
القروض المصرفية	L0
المبالغ المسددة	Almsn
المبالغ المستحقة	msn

المصدر: من اعداد الباحث

ثانيا : اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

الجدول (١٢)

نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller

القيم	المتغيرات	القيمة المحتسبة	القيمة الجدولية			المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
			١٠٪	٥٪	١٪			
١	الاستثمارات	-٢.٧٣٧	-٢.٧٥٤	-١.٩٧٠	-١.٦٠٣		**	
٢	القروض المصرفية	-6.927	-4.992	-3.875	-3.388		**	
٣	المبالغ المستحقة	-٦.٨٣٦	-٢.٧٩٢	-١.٩٧٧	-١.٦٠٢			***
٤	المبالغ المسددة	-٢.٤٨٥	-٢.٨٤٧	-١.٩٨٨	-١.٦٠٠		**	
٥	القيمة المضافة	-٤.٥٠٢	-٢.٧٧١	-١.٩٧٤	-١.٦٠٢		**	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

(* مستقرة المستوى) (** استقرت عند الفرق الاول) (*** مستقرة عند الفرق الثاني)

١- الاستثمارات

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للاستثمارات اتضح بأنها غير مستقرة عند المستوى لذا اعيد الاختبار بعد اخذ الفرق الاول اذ استقرت وحسب نتائج الجدول (١٢) ونلاحظ ان السلسلة الزمنية لاستثمارات المصرف الصناعي العراقي استقرت عند ٥٪ وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية عدم الدالة على وجود جذور وحدة .

٢- القروض المصرفية

بعد اجراء اختبار استقراريه نلاحظ ان السلسلة الزمنية للمتغير استقرت عند الفرق الاول حسب نتائج الجدول (١٢) اذ بلغت القيمة المحسوبة (-6.927156) وباحتمالية (0.0008) عند الاتجاه وهي اصغر من القيمة الجدولية (-4.992279) عند مستوى معنوية (1%) .

٣- المبالغ المستحقة

بعد اجراء اختبار الاستقرار السلسلة الزمنية المبالغ المستحقة اتضح انها لم تستقر عند المستوى وحتى عند اعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الاول لم تستقر لذا استقرت عند اخذ الفرق الثاني وحسب معطيات الجدول (١٢) .

٤- المبالغ المسددة

فيما يتعلق باختبار استقرارية السلسلة لمبالغ المسددة نجد انها استقرت عند الفرق الاول وبدون قاطع واتجاه حسب نتائج الجدول (١٢) اذ بلغت القيمة المحسوبة (-2.485752) وباحتمالية (0.0197) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-1.988198) عند مستوى معنوية (٥٪) .

٥- القيمة المضافة للقطاع الصناعي

فيما يتعلق باجراء اختبار الاستقرارية السلسلة القيمة المضافة لقطاع الصناعة , نجد انها استقرت عند الفرق الاول حسب نتائج الجدول (١٢) اذ بلغت القيمة المحسوبة (-4.502769) وباحتمالية (0.0003) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-2.771926) عند مستوى معنوية (١٪) لذا نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية عدم وجود جذور وحدة دالة السلسلة الزمنية مستقرة وبذلك صلاحية ان تدخل النموذج .

ثالثاً : تقدير نموذج (var)

في هذه المرحلة سنلجأ الى تقدير نموذج (var) لبيان العلاقة بين متغيرات المستقلة المصرف الصناعي (الاستثمارات , القروض المصرفية , المبالغ المسددة , المبالغ المستحقة) على المتغير

التابع (القيمة المضافة للقطاع الصناعي العراقي) اذ تبرز أهمية القيمة المضافة وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، اذ تلعب تلك المتغيرات دورا مهما لبيان الاثر، وبعد اجراء ثاني خطوة وهي تقدير النموذج تم التوصل الى النتائج الاتية:-

الجدول (١٣)

نتائج تقدير نموذج (var)

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/04/21 Time: 20:30
Sample (adjusted): 2006 2018
Included observations: 13 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	Dad .v	DINSN	DLSN	ALMSN	MSN
Dad .v (-1)	-0.028778 (0.43782) [-0.06573]	6.66E-05 (0.00011) [0.61800]	1.67E-05 (0.00021) [0.08033]	1.44E-05 (7.8E-05) [0.18453]	1.88E-06 (0.00011) [0.01782]
DINSN(-1)	1727.913 (1343.38) [1.28625]	-0.262562 (0.33086) [-0.79357]	0.313511 (0.63948) [0.49026]	-0.660480 (0.23948) [-2.75799]	0.158916 (0.32328) [0.49157]
DLSN(-1)	-1927.159 (872.530) [-2.20870]	-1.069374 (0.21490) [-4.97626]	-0.201403 (0.41535) [-0.48490]	0.520920 (0.15554) [3.34905]	0.853886 (0.20997) [4.06664]
ALMSN(-1)	-1799.466 (2101.86) [-0.85613]	0.173684 (0.51767) [0.33551]	0.004338 (1.00054) [0.00434]	1.854717 (0.37469) [4.95000]	1.579364 (0.50581) [3.12245]
MSN(-1)	1965.274 (1669.04) [1.17749]	0.189301 (0.41107) [0.46051]	0.281001 (0.79450) [0.35368]	-0.855762 (0.29753) [-2.87619]	-0.274880 (0.40165) [-0.68437]
C	9932.384 (10182.2) [0.97546]	4.686794 (2.50778) [1.86890]	3.497415 (4.84699) [0.72156]	1.483193 (1.81515) [0.81712]	-1.777358 (2.45034) [-0.72535]
R-squared	0.465891	0.879735	0.197461	0.908640	0.928246
Adj. R-squared	0.084384	0.793832	-0.375781	0.843382	0.876992
Sum sq. resids	4.95E+09	300.1903	1121.406	157.2686	286.5970
S.E. equation	26589.05	6.548613	12.65705	4.739931	6.398627
F-statistic	1.221187	10.24100	0.344464	13.92391	18.11099
Log likelihood	-146.8698	-38.85274	-47.41923	-34.65074	-38.55153
Akaike AIC	23.51842	6.900421	8.218343	6.253960	6.854082
Schwarz SC	23.77917	7.161167	8.479089	6.514706	7.114828
Mean dependent	7274.077	2.148385	5.684846	9.173615	12.11600
S.D. dependent	27787.29	14.42244	10.79090	11.97709	18.24403
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.14E+13			
Determinant resid covariance		9.68E+11			
Log likelihood		-271.6188			
Akaike information criterion		46.40289			
Schwarz criterion		47.70661			
Number of coefficients		30			

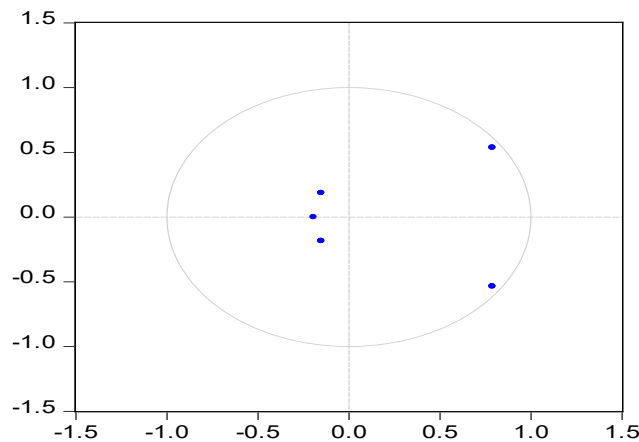
المصدر من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

بالنظر الى الجدول اعلاه نجد ان نتائج تقدير النموذج (var) تشير الى ان نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) منخفضة وتصل الى ٠.٤٦ وبالتالي فان هناك ٠.٤٦ من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للمصرف الصناعي وهي بسبب المتغيرات المستقلة (الاستثمارات , القروض المصروفة , المبالغ المسددة , المبالغ المستحقة) وهذا يعني ان للمصرف الصناعي دورا ضعيفا في التنمية الاقتصادية في التأثير على القطاع الصناعي للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وبالتالي ضعف التوسع بالمشروعات الصناعية ومعالجة مشاكل البطالة وايضا دعم الصناعات المحلية . ومن متابعة نتائج تقدير النموذج نجد ان معامل التحديد الموضح (المصحح) ٠.٠٨ هو الاخر ذي قيمة منخفضة حتى مع تعديل صيغة احتسابه وبالتالي يمكن الاقرار بضعف العلاقة في اختبار متغيرات النموذج وطبيعة العلاقات المختلفة بين المتغيرات, كما ان الخطأ المعياري لمتغيرات النموذج كان منخفض جدا وبحدود ١.٢٢ وهذه القيمة عبارة عن كسر عشري وليس قيمة مطلقة مما يؤكد مرة اخرى على ضعف النموذج ككل وبالمقابل فان قيمة اختبار f هي عالية ويمكن الاقرار بمعنوية النموذج ككل و للتأكد من صحة النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الصناعي. وبالنظر لدائرة الوحدة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (القيمة المضافة للقطاع الصناعي)

الشكل (١)

دائرة الوحدة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

نلاحظ من الشكل اعلاه ان النموذج استقر وان الجذور كلها اصبحت داخل دائرة الوحدة ويمكن هنا القول ان السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج لا تحتوي على جذر الوحدة ولا تحتوي سكون عشوائي دائم يؤثر على الانحراف المعياري وعليه توجد علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وبالتالي يمكن الاستمرار بأجراء مزيد من الاختبارات لمعرفة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

رابعاً: تحويل النموذج الى نظام

في هذه المرحلة سيتم تحويل نموذج (var) الى النظام وحسب مخرجات البرنامج :

الجدول (١٤)

نتائج تحويل نموذج (var) الى نظام

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Date: 02/15/21 Time: 23:27

Sample: 2006 2018

Included observations: 13

Total system (balanced) observations 65

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.028778	0.437819	-0.065731	0.9480
C(2)	1727.913	1343.377	1.286246	0.2068
C(3)	-1927.159	872.5301	-2.208703	0.0338
C(4)	-1799.466	2101.858	-0.856131	0.3977
C(5)	1965.274	1669.040	1.177488	0.2469
C(6)	9932.384	10182.23	0.975462	0.3360
C(7)	6.66E-05	0.000108	0.617997	0.5406
C(8)	-0.262562	0.330860	-0.793573	0.4328
C(9)	-1.069374	0.214895	-4.976257	0.0000
C(10)	0.173684	0.517666	0.335514	0.7392
C(11)	0.189301	0.411068	0.460510	0.6480
C(12)	4.686794	2.507780	1.868902	0.0700
C(13)	1.67E-05	0.000208	0.080325	0.9364
C(14)	0.313511	0.639481	0.490258	0.6270
C(15)	-0.201403	0.415346	-0.484904	0.6308
C(16)	0.004338	1.000537	0.004336	0.9966
C(17)	0.281001	0.794505	0.353681	0.7257
C(18)	3.497415	4.846995	0.721564	0.4754
C(19)	1.44E-05	7.80E-05	0.184528	0.8547
C(20)	-0.660480	0.239479	-2.757987	0.0092
C(21)	0.520920	0.155543	3.349048	0.0020
C(22)	1.854717	0.374690	4.949998	0.0000
C(23)	-0.855762	0.297534	-2.876187	0.0068
C(24)	1.483193	1.815148	0.817119	0.4194
C(25)	1.88E-06	0.000105	0.017821	0.9859
C(26)	0.158916	0.323282	0.491569	0.6261
C(27)	0.853886	0.209973	4.066636	0.0003
C(28)	1.579364	0.505810	3.122446	0.0036
C(29)	-0.274880	0.401653	-0.684372	0.4982
C(30)	-1.777358	2.450343	-0.725351	0.4731
Determinant residual covariance		9.68E+11		

Equation: = C Dad .v (1)* (-Dad .v1) + C(2)*DINSN(-1) + C(3)*DLSN(-1) + C(4)
*ALMSN(-1) + C(5)*MSN(-1) + C(6)

Observations: 13

R-squared	0.465891	Mean dependent var	7274.077
Adjusted R-squared	0.084384	S.D. dependent var	27787.29
S.E. of regression	26589.05	Sum squared resid	4.95E+09
Durbin-Watson stat	2.369941		

Equation: DINSN = C(7)*DSS(-1) + C(8)*DINSN(-1) + C(9)*DLSN(-1) +
C(10)*ALMSN(-1) + C(11)*MSN(-1) + C(12)

Observations: 13

R-squared	0.879735	Mean dependent var	2.148385
Adjusted R-squared	0.793832	S.D. dependent var	14.42244
S.E. of regression	6.548613	Sum squared resid	300.1903
Durbin-Watson stat	3.068978		

$$\text{Equation: DLSN} = C(13) * (-1 \text{ Dad .v}) + C(14) * \text{DINSN}(-1) + C(15) * \text{DLSN}(-1) + C(16) * \text{ALMSN}(-1) + C(17) * \text{MSN}(-1) + C(18)$$

Observations: 13

R-squared	0.197461	Mean dependent var	5.684846
Adjusted R-squared	-0.375781	S.D. dependent var	10.79090
S.E. of regression	12.65705	Sum squared resid	1121.406
Durbin-Watson stat	2.016788		

$$\text{Equation: ALMSN} = C(19) * (-1 \text{ Dad .v}) + C(20) * \text{DINSN}(-1) + C(21) * \text{DLSN}(-1) + C(22) * \text{ALMSN}(-1) + C(23) * \text{MSN}(-1) + C(24)$$

Observations: 13

R-squared	0.908639	Mean dependent var	9.173615
Adjusted R-squared	0.843382	S.D. dependent var	11.97709
S.E. of regression	4.739932	Sum squared resid	157.2686
Durbin-Watson stat	2.314747		

$$\text{Equation: MSN} = C(25) * (-1 \text{ Dad .v}) + C(26) * \text{DINSN}(-1) + C(27) * \text{DLSN}(-1) + C(28) * \text{ALMSN}(-1) + C(29) * \text{MSN}(-1) + C(30)$$

Observations: 13

R-squared	0.928246	Mean dependent var	12.11600
Adjusted R-squared	0.876992	S.D. dependent var	18.24403
S.E. of regression	6.398627	Sum squared resid	286.5970
Durbin-Watson stat	2.607646		

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

خامسا: تحليل دوال الاستجابة الفورية

في هذه الخطوة ستحلل دوال الاستجابة لبيان استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة, وحسب المخرجات الاتي بالجدول (١٥) :-

الجدول (١٥)

نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية نموذج (var)

Response of:					
Dad .v					
Period	Dad .v	DINSN	DLSN	ALMSN	MSN
1	26589.05 (5214.54)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)
2	259.6388 (11338.7)	-7668.570 (9092.31)	-22384.74 (10534.9)	-2510.299 (3440.05)	3192.203 (2782.37)
3	927.0506 (9435.81)	-5833.271 (8525.02)	-10457.74 (12774.7)	556.6563 (3719.96)	1183.640 (3056.18)
4	238.6532 (4462.95)	-1159.347 (7025.89)	-437.3428 (14175.1)	2370.773 (4049.00)	-463.7804 (3079.74)
5	-1127.882 (3116.66)	-1302.854 (5266.20)	3001.726 (12899.1)	3220.088 (4732.83)	-1565.469 (2794.71)
6	-1830.355 (3986.45)	1164.835 (5264.90)	8238.826 (12607.9)	2979.597 (5653.75)	-2195.837 (3365.89)
7	-1861.640 (5212.96)	2495.511 (5317.46)	9472.296 (16202.7)	1760.421 (6109.97)	-2006.668 (4475.98)
8	-1287.961 (5456.15)	2948.053 (5961.83)	7570.889 (19704.5)	68.87570 (5659.70)	-1174.791 (4953.12)
9	-334.7305 (4638.15)	2389.768 (6733.55)	3339.814 (20101.8)	-1494.397 (5156.17)	-28.89273 (4455.50)
10	643.6192 (3593.23)	1086.490 (6801.13)	-1625.664 (17113.2)	-2424.228 (5940.17)	1024.846 (3669.64)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من الجدول اعلاه ان استجابة القيمة المضافة للقطاع الصناعي كانت ايجابية في بداية الفترة ثم انخفضت في الفترة الثانية واخذت تتراوح بين الانخفاض والارتفاع الا ان اصبحت في الفترة العاشرة ايجابية .

اما فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الاستثمارات) نجد ان الاستجابة خلال الفترات الاولى سالبة اي من الفترة الاولى والى الفترة الخامسة اخذت قيمة سالبة وبعد ذلك اصبحت الاستجابة ايجابية في الفترة السادسة اذ بلغت (١١٦٤.٨٣٥) واخذت الاستجابة للمتغير المستقل الى نهاية الفترة استجابة ايجابية وبلغت (١٠٨٦.٤٩٠) .

اما بالنسبة للمتغير القروض المصرفية فان الاستجابة خلال الفترات الاربعة سالبة اي عدم وجود استجابة للمتغير في حين ان في الفترة الخامسة اصبحت الاستجابة ايجابية حيث بلغت (3001.726) واستمر الاستجابة الايجابية الى ان انخفضت في الفترة الاخيرة لتصبح

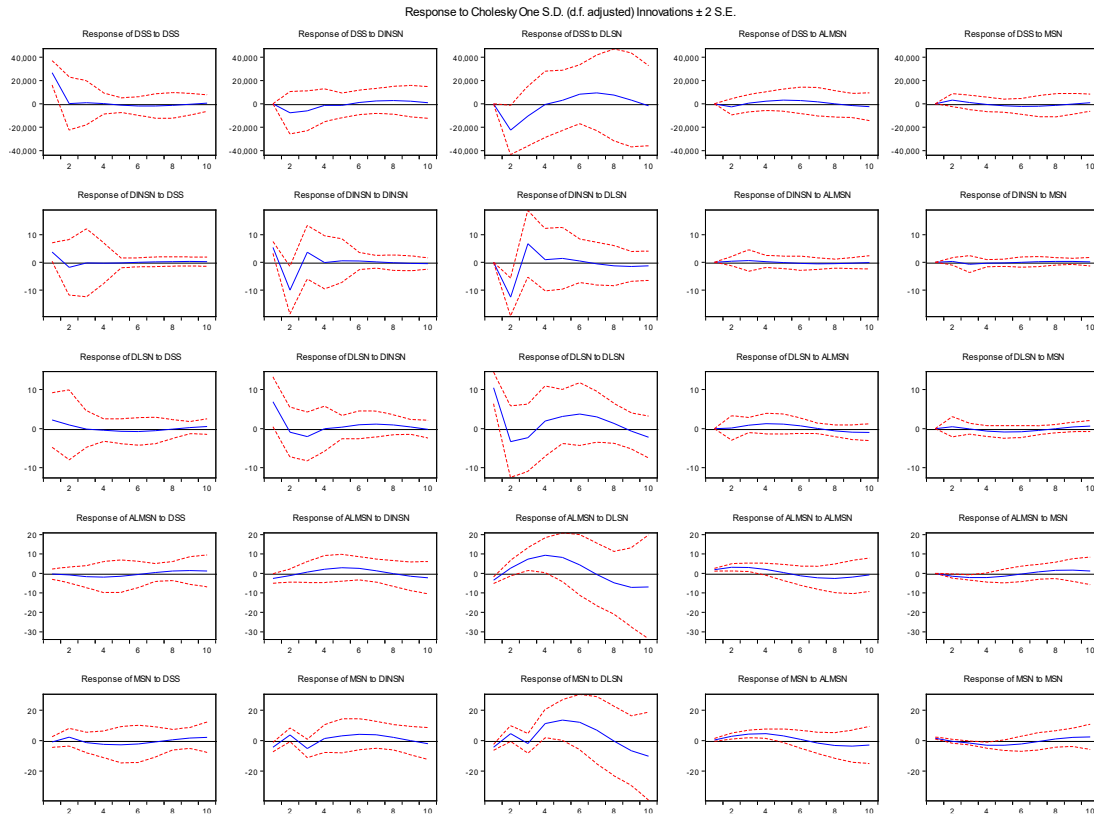
الاستجابة سالبة وبمبلغ (1625.664-) اي عدم وجود استجابة للمتغير المستقل (القروض المصروفة) .

وما يتعلق بالمتغير المستقل (المبالغ المسددة) نجد انها في الفترة الثانية اصبحت الاستجابة سالبة وبلغت (2510.299-) وبعد ذلك حققت ارتفاع لتصل (2979.597) في الفترة السادسة , لتصل الى (2424.228-) في الفترة الاخير اذ ان الاستجابة سالبة للمتغير المستقل (المبالغ المسددة) .

وفيما يتعلق بالمتغير المستقل (المبالغ المستحقة) نجد انها استجابة ايجابية في الفترة الثانية اذ بلغت (3192.203) وبعد ذلك انخفض المبلغ لتصبح الاستجابة سالبة في الفترة الرابعة بمبلغ (463.7804-) واستمرت الاستجابة سالبة لتصل الى (1024.846) في الفترة العاشرة اصبحت الاستجابة ايجابية , وحسب الاشكال البيانية الاتية :-

الشكل (٢)

الاشكال البيانية لنتائج تحليل دوال الاستجابة نموذج (var)



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

سادسا: تحليل التباين:-

يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ في السنوات المستقبلية اذ استعمل في التحليل وذلك لتجنب مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في متغيرات وبعد اجراء تحليل التباين وحسب خطوات نموذج (var) تم التوصل الى النتائج الاتية :-

الجدول (١٦)

نتائج تحليل التباين نموذج (var)

Variance Decomposition of: Dad .v	Period	S.E.	Dad .v	DINSN	DLSN	ALMSN	MSN
1	26589.05	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	35824.86	55.09069	4.582050	39.04228	0.491000	0.793985	0.810922
3	37807.17	49.52521	6.494696	42.70663	0.462540	0.821699	0.975428
4	37905.28	49.27314	6.554666	42.39453	1.546309	1.232555	1.396569
5	38231.00	48.52415	6.559585	44.41651	2.033666	1.420692	1.405079
6	39343.29	46.03568	6.281589	46.97941	2.090020	1.456020	
7	40674.78	43.28053	6.253480	48.42285	2.112583		
8	41514.95	41.64270	6.507197	48.52910	2.434216		
9	41745.69	41.19007	6.763171				
10	41879.20	40.95148	6.787424				

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من نتائج الجدول (١٦) ان القيمة المضافة للقطاع الصناعي قدرتها التفسيرية في الفترة الاولى بلغت ١٠٠٪ في حين انخفضت بالفترة الثانية اذ بلغت ٥٥٪ ثم انخفضت القدرة التفسيرية في الفترة العاشرة الى ٤٠٪ .

اما في ما يتعلق بالاستثمارات فقد كانت القدرة التفسيرية في الفترة الثانية ٤٥٪ ونلاحظ ان القدرة التفسيرية من الفترة الثالثة والى الفترة التاسعة كانت تتراوح بين الانخفاض والارتفاع ونجد انها حققت ارتفاع لتصل الى ٦٧٪ في الفترة الاخيرة .

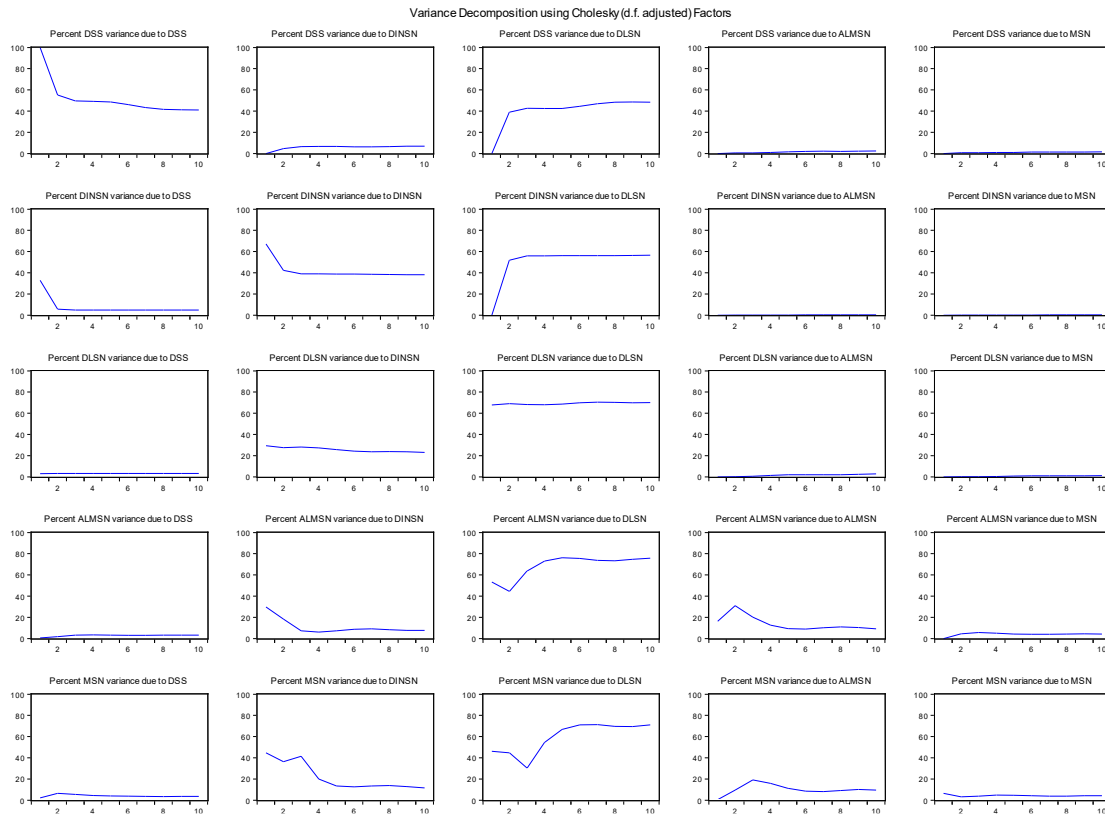
نلاحظ ان القروض المصرفية ان القدرة التفسيرية في الفترة الثانية بلغت ٣٩٪ وبعد ذلك ارتفعت لتصبح ٤٦٪ في الفترة السابعة واستمرت بالارتفاع الى اخر الفترة حيث بلغت ٤٨٪ ونجد ان القدرة التفسيرية للمتغير القروض المصرفية تراوحت بين الارتفاع والانخفاض طيلة الفترات .

وبالنظر لبيانات الجدول (١٦) نجد ان المبالغ المسددة فسرت في الفترة الثانية ٤٩,٠٪ وبعد ذلك ارتفعت لتصل الى ١,٥٪ في الفترة الخامسة واستمرت بالارتفاع والانخفاض لتصل الى ٢,٤٪ في الفترة الاخيرة نجد ان القدرة التفسيرية في الفترة الاخيرة مرتفعة .

اما بالنسبة للقدرة التفسيرية للمبالغ المستحقة نلاحظ ان في الفترة الثانية بلغت ٧٩,٠٪ وارتفعت في الفترة السادسة ١,٢٣ ٪ لتصل بعد ذلك الى ١,٤٥٪ في الفترة العاشرة وهي اعلى قيمة مرتفعة تحققت خلال طيلة الفترات وكما موضح بالشكل التالي:

الشكل (٣)

الاشكال البيانية لنتائج تحليل التباين نموذج (var)



المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

سابعا: اختبارات السببية

ان من مميزات نموذج VAR انه يمكن تطبيق اختبارات السببية. السببية في الاقتصاد مختلفة في معناها عن السببية في أي استعمالات أخرى. تشير الى مقدرة متغير بالتنبؤ وبذلك يسبب للمتغير الآخر. نفترض ان هناك متغيرين يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة . وان العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج VAR وحسب المخرجات الاتية :-

الجدول (١٧)
نتائج اختبار السببية للمتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/07/21 Time: 15:37
Sample: 2004 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINSN does not Granger Cause Dad.v d Dad.v oes not Granger Cause DINSN	13	0.18244 0.11861	0.6783 0.7377
DLSN does not Granger Cause Dad.v doe Dad.v s not Granger Cause DLSN	13	3.57581 0.20811	0.0879 0.6580
ALMSN does not Granger Cause Dad.v doe Dad.v s not Granger Cause ALMSN	13	0.72966 1.84432	0.4130 0.2043
DMSN does not Granger Cause Dad.v do Dad.v es not Granger Cause DMSN	12	1.01156 0.63153	0.3408 0.4472
DLSN does not Granger Cause DINSN DINSN does not Granger Cause DLSN	13	25.4835 0.67814	0.0005 0.4294
ALMSN does not Granger Cause DINSN DINSN does not Granger Cause ALMSN	13	1.91113 0.68537	0.1969 0.4271
DMSN does not Granger Cause DINSN DINSN does not Granger Cause DMSN	12	5.47667 1.69216	0.0440 0.2256
ALMSN does not Granger Cause DLSN DLSN does not Granger Cause ALMSN	13	1.29975 1.01134	0.2808 0.3383
DMSN does not Granger Cause DLSN DLSN does not Granger Cause DMSN	12	2.16187 4.93415	0.1755 0.0535
DMSN does not Granger Cause ALMSN ALMSN does not Granger Cause DMSN	12	1.27698 8.11128	0.2877 0.0192

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من الجدول علاه ان اختبار السببيه لمتغير القيمة المضافة لا تسبب علاقة بالاستثمارات وايضا نلاحظ عدم وجود علاقة بين متغير الاستثمارات والقيمة المضافة وذلك لان قيمة f المحتسبة اقل من القيمة الجدولية وعلية رفضت فرضية البديل وقبول فرضية العدم.

اما بالنسبة لاختبار السببية لمتغير القروض المصرفية فأنها تسبب علاقة بمتغير القيمة المضافة وذلك لان قيمة F ٣.٥٧ وهي اكبر من القيمة الجدولية ٢.٩٠ وعلية قبول فرضية البديل ورفض فرضية العدم , اذ ان لا توجد علاقة سببية بين القيمة المضافة والقروض

المصرفية لان F المحتسبة اقل من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

اما بالنسبة لاختبار السببية للمتغير المبالغ المسددة ومتغير القيمة المضافة نجد ان لا توجد علاقة بين المتغير المبالغ المسددة والمتغير القيمة المضافة وذلك لان القيمة المحتسبة f اقل القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , في حين نلاحظ ان لا توجد علاقة سببية بين المتغير القيمة المضافة والمتغير المبالغ المسددة وعلية نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل .

يتضح بعد اجراء السببية لمتغير المبالغ المستحقة ومتغير القيمة المضافة اتضح انه لا توجد علاقة سببية بين المبالغ المستحقة والقيمة المضافة وذلك القيمة المحتسبة F اقل من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا لا توجد علاقة بين القيمة المضافة والمبالغ المستحقة لان القيمة المحتسبة F اقل من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

نلاحظ ان بعد اجراء اختبار السببية نجد ان هناك علاقة سببية بين المتغير القروض المصروفة والمتغير المبالغ المسددة وذلك لان القيمة المحتسبة $25.48F$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , في حين لا توجد علاقة سببية بين المتغير المبالغ المستحقة والمتغير القروض المصرفية وذلك يعود سببه قيمة f المحتسبة اقل من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

يتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات المبالغ المستحقة والاستثمارات بان هناك علاقة سببية بين المبالغ المستحقة والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $1.91113 F$ اكبر من القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , في حين ان لا توجد علاقة سببية بين المتغير الاستثمارات والمتغير المبالغ المستحقة وذلك لان القيمة المحتسبة F اقل من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

نلاحظ بعد اجراء السببية للمتغير المبالغ المستحقة والمتغير الاستثمارات اتضح ان هنالك علاقة قوية بين المبالغ المستحقة والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $5.47 F$ وهي اكبر

من القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , وايضا نجد ان هناك توجد علاقة سببية بين الاستثمارات والمبالغ المستحقة وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 1.69$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل .

اتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات المبالغ المسددة والقروض المصروفة لوجود علاقة سببية بين المتغير المبالغ المسددة والقروض المصروفة وذلك لان القيمة المحتسبة F اصغر من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا نلاحظ ان لا توجد علاقة سببية بين المتغير القروض المصروفة والمتغير المبالغ المسددة وذلك لان القيمة المحتسبة F اصغر من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

نلاحظ بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات المبالغ المستحقة والقروض المصرفية نجد ان هناك علاقة سببية بين المتغير المبالغ المستحقة والمتغير القروض المصرفية لان القيمة المحتسبة $F = 2.16$ اكبر من القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , وايضا نلاحظ ان هناك علاقة سببية بين المتغير القروض المصرفية والمتغير المبالغ المستحقة وذلك لان قيمة F المحتسبة بلغت ٤.٩٣ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم .

اتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغير المبالغ المستحقة والمتغير المبالغ المسددة بعدم وجود علاقة سببية بين المبالغ المستحقة والمبالغ المسددة لان القيمة المحتسبة $F = ١.٢٧$ اصغر من القيمة الجدولية وعلية نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا نجد ان هناك علاقة سببية بين المتغير المبالغ المسددة والمبالغ المستحقة وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 8.11$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعلية نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , ويمكن ايضاح ذلك من الجدول الاتي :-

الجدول (١٨)

وصف العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة ومتغير القيمة المضافة للقطاع الصناعي

اسم المتغير	وصف العلاقة بين المتغيرات	اسم المتغير	F-Statistic
DINSN	لا توجد علاقة سببية	Dad .v	0.18244
Dad .v	لا توجد علاقة سببية	DINSN	0.11861
DLSN	توجد علاقة سببية قوية	Dad .v	3.57581
Dad .v	لا توجد علاقة سببية	DLSN	0.20811
ALMSN	لا توجد علاقة سببية	Dad .v	0.72966
Dad .v	توجد علاقة سببية	ALMSN	1.84432
DMSN	لا توجد علاقة سببية	Dad .v	1.01156
Dad .v	لا توجد علاقة سببية	DMSN	0.63153
DLSN	توجد علاقة سببية قوية	DINSN	25.4835
DINSN	لا توجد علاقة سببية	DLSN	0.67814
ALMSN	توجد علاقة سببية	DINSN	1.91113
DINSN	لا توجد علاقة سببية	ALMSN	0.68537
DMSN	توجد علاقة سببية قوية	DINSN	5.47667
DINSN	لا توجد علاقة سببية	DINSN	1.69216
DMSN	لا توجد علاقة سببية	DLSN	1.29975
DLSN	لا توجد علاقة سببية	DMSN	1.01134
DMSN	توجد علاقة سببية قوية	DLSN	2.16187
DLSN	توجد علاقة سببية قوية	DMSN	4.93415
DMSN	لا توجد علاقة سببية	ALMSN	1.27698
ALMSN	توجد علاقة سببية قوية	DMSN	8.11128

المصدر من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views1

المبحث الثاني

تحليل نموذج (var) لمتغيرات المصرف الزراعي التعاوني العراقي

بعد القيام بتحليل نموذج (var) لمتغيرات المصرف الصناعي سننتم الى الخطوات نفسها لبيان اثر المتغيرات للمصرف الزراعي على القيمة المضافة لذلك القطاع وحسب الخطوات الاتية :-

اولا: وصف المتغيرات الداخلة في النموذج

في الجدول ادناه وصف متغيرات المصرف الزراعي التعاوني وحسب الاتي :-

الجدول (١٩)

وصف متغيرات المصرف الزراعي التعاوني العراقي والقيمة المضافة

المتغير	الرمز
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	Rs
الاستثمارات	Inz
اجمالي القروض	Elz
القروض طويلة الاجل	Luz
القروض قصيرة الاجل	Lshz

المصدر: من اعداد الباحث

ثانيا : اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

سنلجأ الى تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات المصرف الزراعي بالاعتماد على اختبار

Dickey-Fuller وحسب الاتي :-

الجدول (٢٠)

نتائج اختبار الاستقرارية Dickey-Fuller

القيم	المتغيرات	القيمة المحتسبة	القيمة الجدولية			المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
			١٠٪	٥٪	١٪	١		
١	الاستثمارات	-4.506	-4.004	-3.098	-2.690	*		
٢	اجمالي القروض	-٦,١٩١	-٦,١٢٤	-٣,٩٣٣	-٣,٤٢٠	**		
٣	القروض قصيرة الاجل	-٤,٨٥٧	-٢,٧٧١	-١,٩٧٤	-١,٦٠٢	**		
٤	القروض طويلة الاجل	-٥,٤٧٨	-٥,١٢٤	-٣,٩٣٣	-٣,٤٢٠	*		
٥	القيمة المضافة	-٢,٨٢٧	-٢,٧٥٤	-١,٩٧٠	-١,٦٠٣	**		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

(*) مستقرة عند المستوى (**) مستقرة عند الفرق الاول (***) مستقرة عند الفرق الثاني

١- الاستثمارات

بعد ادخال البيانات في برنامج eviews10 لمتغير الاستثمارات نجد ان السلسلة الزمنية للاستثمارات اعطت نتائج جيدة اذ بلغت عند المستوى فقد بلغت القيمة المحسوبة (-) 4.506946 وباحتمالية (0.0041) وهي اصغر من القيمة الجدولية (4.004425--) وعند مستوى معنوية (١%) ومن نتائج الجدول (٢٠) نلاحظ انها استقرت عند مستوى معنوية ١% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة .

٢- اجمالي القروض

جاءت نتائج السلسلة الزمنية الخاصة بأجمالي القروض جيدة فقد استقرت السلسلة الزمنية عند المستوى اذ بلغت القيمة المحسوبة (-6.101093) وباحتمالية (0.003) وهي اصغر من القيمة الجدولية (5.124875-) وعند مستوى معنوية (١%) وحسب مخرجات التحليل جدول (٢٠) نلاحظ ان السلسلة استقرت عند مستوى معنوية ١% وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة .

٣- القروض قصيرة الاجل

عند اجراء تحليل الاستقرار للسلسلة الزمنية الخاصة بالقروض القصيرة الاجل بالرجوع الى نتائج الجدول (٢٠) لم تستقر عند المستوى اذ اتخذت اتجاها تصاعديا لذا أعيد الاختبار بعد اخذ الفرق الاول للسلسلة الزمنية لتستقر عندها اذ بلغت القيمة المحسوبة (-4.857636) وباحتمالية (0.0002) وهي اصغر من القيمة المحسوبة (-2.771926) وعند مستوى معنوية

(١٪) ونلاحظ ان القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة .

٤ - القروض طويلة الاجل

من مخرجات الجدول (٢٠) وبعد اجراء اختبار استقرارية السلسلة الزمنية نجد انها استقرت عند المستوى اذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.478172) وباحتمالية (0.0065) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-3.933364) وعند مستوى معنوية (٥٪) وعليه نرفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة .

٥ - القيمة المضافة للقطاع الزراعي

وفيما يتعلق باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير القيمة المضافة للقطاع الزراعي نلاحظ انها لم تستقر عند المستوى لذا تم اعادة الاختبار وبعد اخذ الفرق الاول استقرت اذ بلغت القيمة المحتسبة (-2.827768) وباحتمالية (0.0086) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-2.754993) وعند مستوى معنوية (١٪) لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم وبالتالي عدم وجود جذر وحدة .

ثالثا : تقدير نموذج (var)

تقدير وتحليل تأثير بعض متغيرات المستقلة المصرف الزراعي على المتغير التابع (القيمة المضافة للقطاع الزراعي العراقي) تبرز أهمية القيمة المضافة وتأثيرها في متغيرات المالية ، اذ تلعب دورا مهما في تحديدها مما يوضح وجود علاقات قياسية وسببه متغيرات النموذج وحسب الاتي :-

الجدول (٢١)

تقدير نموذج (var) لمتغيرات المصرف الزراعي التعاوني العراقي والقيمة المضافة

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/06/21 Time: 11:37
Sample (adjusted): 2006 2018
Included observations: 13 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	RS	INZ	LUZ	DLSHZ	ELZ
RS(-1)	0.833751 (0.27622) [3.01840]	-2.80E-05 (1.8E-05) [-1.55139]	3.53E-05 (1.5E-05) [2.39722]	2.87E-05 (5.1E-05) [0.56665]	3.67E-05 (1.9E-05) [1.89740]
INZ(-1)	-2450.842 (4865.83) [-0.50368]	-0.371008 (0.31779) [-1.16746]	-0.003647 (0.25931) [-0.01406]	0.078994 (0.89364) [0.08840]	0.436042 (0.34078) [1.27953]
LUZ(-1)	535.2238 (8966.05) [0.05969]	-0.109325 (0.58558) [-0.18670]	2.680534 (0.47782) [5.60996]	-2.891537 (1.64666) [-1.75600]	2.595313 (0.62795) [4.13301]
DLSHZ(-1)	469.5617 (1726.63) [0.27195]	0.002201 (0.11277) [0.01951]	-0.230864 (0.09202) [-2.50898]	-0.104115 (0.31711) [-0.32833]	-0.237869 (0.12093) [-1.96705]
ELZ(-1)	-1869.676 (8912.59) [-0.20978]	0.163423 (0.58209) [0.28075]	-1.889480 (0.47497) [-3.97812]	2.970916 (1.63685) [1.81502]	-1.827478 (0.62420) [-2.92769]
C	3387.381 (2811.97) [1.20463]	0.454741 (0.18365) [2.47610]	0.222205 (0.14986) [1.48280]	-0.637021 (0.51643) [-1.23350]	0.248165 (0.19694) [1.26011]
R-squared	0.673631	0.340093	0.978915	0.339190	0.961637
Adj. R-squared	0.440510	-0.131269	0.963855	-0.132817	0.934234
Sum sq. resids	27041255	0.115344	0.076798	0.912084	0.132639
S.E. equation	1965.461	0.128366	0.104743	0.360968	0.137653
F-statistic	2.889618	0.721512	64.99864	0.718612	35.09318
Log likelihood	-113.0077	12.26489	14.90874	-1.175878	11.35676
Akaike AIC	18.30888	-0.963829	-1.370576	1.103981	-0.824118
Schwarz SC	18.56962	-0.703083	-1.109830	1.364727	-0.563372
Mean dependent	8291.462	0.218308	0.994231	0.041538	1.108308
S.D. dependent	2627.654	0.120689	0.550933	0.339147	0.536769
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.007275			
Determinant resid covariance		0.000329			
Log likelihood		-40.11045			
Akaike information criterion		10.78622			
Schwarz criterion		12.08995			
Number of coefficients		30			

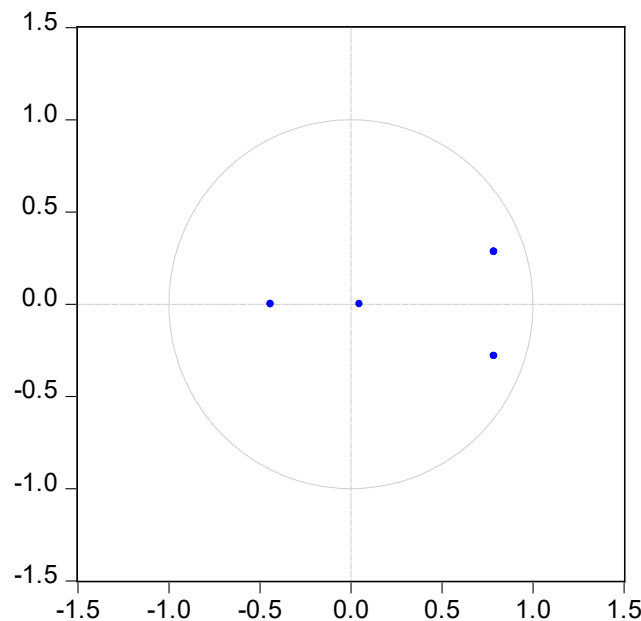
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

ان نتائج تقدير النموذج (var) تشير الى ان نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) عالية وتصل الى ٠.٦٧ وبالتالي فان هناك ٠.٦٧ من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع الزراعي تعود للمتغيرات المستقلة (الاستثمارات , اجمالي القروض , القروض القصيرة الاجل , القروض الطويلة الاجل) وهذا يعني ان المتغيرات المالية او الائتمان الممنوح دورا في رفع كفاءة القيمة المضافة للقطاع الزراعي الا ان ذلك الثاني مازال ضعفا وهذا ما كشفت عنه معامل التحديد اذ بلغ ٤٤% , وكما ان الخطأ المعياري لمتغيرات النموذج كان عالي جدا وبحدود ٢.٨٨ وبالتالي جودة النموذج وبالمقابل فان قيمة اختبار F هي الاخرى عالية وبالتالي يمكن الاقرار بمعنوية النموذج ككل و للتأكد من صحة النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الزراعي , وبالنظر الى دائرة الوحدة نجد ان النقاط جميعها داخل الحدود وحسب الشكل الاتي :-

الشكل (٤)

دائرة الوحدة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

ومن الشكل (٤) يتضح انه لا توجد جذور خارج دائرة الوحدة وان نموذج (var) اصبح مستقرا وهذا بعد اخذ الفرق الاول وبالتالي يمكن التنبؤ بمزيد من الاختبارات لتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج .

رابعاً : تحويل النموذج الى نظام

من شرائط نموذج (var) كما مر سابقا تحويل الصيغ الى نظام لذ حُولت الصيغ وحسب المخرجات الاتية :-

الجدول (٢٢)

نتائج تحويل نموذج (var) الى نظام

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 02/15/21 Time: 23:42
Sample: 2006 2018
Included observations: 13
Total system (balanced) observations 65

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.833751	0.276223	3.018399	0.0047
C(2)	-2450.842	4865.828	-0.503685	0.6176
C(3)	535.2238	8966.047	0.059695	0.9527
C(4)	469.5617	1726.631	0.271953	0.7873
C(5)	-1869.676	8912.595	-0.209779	0.8351
C(6)	3387.381	2811.971	1.204629	0.2364
C(7)	-2.80E-05	1.80E-05	-1.551395	0.1298
C(8)	-0.371008	0.317791	-1.167459	0.2509
C(9)	-0.109325	0.585579	-0.186696	0.8530
C(10)	0.002201	0.112768	0.019514	0.9845
C(11)	0.163423	0.582088	0.280753	0.7806
C(12)	0.454741	0.183652	2.476102	0.0183
C(13)	3.53E-05	1.47E-05	2.397223	0.0220
C(14)	-0.003647	0.259309	-0.014064	0.9889
C(15)	2.680534	0.477817	5.609958	0.0000
C(16)	-0.230864	0.092015	-2.508977	0.0169
C(17)	-1.889480	0.474968	-3.978117	0.0003
C(18)	0.222205	0.149855	1.482802	0.1471
C(19)	2.87E-05	5.07E-05	0.566648	0.5746
C(20)	0.078994	0.893636	0.088396	0.9301
C(21)	-2.891537	1.646664	-1.755997	0.0878
C(22)	-0.104115	0.317105	-0.328329	0.7446
C(23)	2.970916	1.636847	1.815024	0.0781
C(24)	-0.637021	0.516434	-1.233499	0.2256
C(25)	3.67E-05	1.93E-05	1.897403	0.0660
C(26)	0.436042	0.340784	1.279526	0.2091
C(27)	2.595313	0.627948	4.133007	0.0002
C(28)	-0.237869	0.120927	-1.967051	0.0571
C(29)	-1.827478	0.624204	-2.927692	0.0060
C(30)	0.248165	0.196940	1.260107	0.2160

Determinant residual covariance 0.000329

$$\text{Equation: RS} = C(1)*\text{RS}(-1) + C(2)*\text{INZ}(-1) + C(3)*\text{LUZ}(-1) + C(4)*\text{DLSHZ}(-1) + C(5)*\text{ELZ}(-1) + C(6)$$

Observations: 13

R-squared	0.673631	Mean dependent var	8291.462
Adjusted R-squared	0.440510	S.D. dependent var	2627.654
S.E. of regression	1965.461	Sum squared resid	27041256
Durbin-Watson stat	1.839214		

$$\text{Equation: INZ} = C(7)*\text{RS}(-1) + C(8)*\text{INZ}(-1) + C(9)*\text{LUZ}(-1) + C(10)*\text{DLSHZ}(-1) + C(11)*\text{ELZ}(-1) + C(12)$$

Observations: 13

R-squared	0.340093	Mean dependent var	0.218308
Adjusted R-squared	-0.131269	S.D. dependent var	0.120689
S.E. of regression	0.128366	Sum squared resid	0.115344
Durbin-Watson stat	0.910937		

$$\text{Equation: LUZ} = C(13)*\text{RS}(-1) + C(14)*\text{INZ}(-1) + C(15)*\text{LUZ}(-1) + C(16)*\text{DLSHZ}(-1) + C(17)*\text{ELZ}(-1) + C(18)$$

Observations: 13

R-squared	0.978915	Mean dependent var	0.994231
Adjusted R-squared	0.963855	S.D. dependent var	0.550933
S.E. of regression	0.104743	Sum squared resid	0.076798
Durbin-Watson stat	2.217265		

$$\text{Equation: DLSHZ} = C(19)*\text{RS}(-1) + C(20)*\text{INZ}(-1) + C(21)*\text{LUZ}(-1) + C(22)*\text{DLSHZ}(-1) + C(23)*\text{ELZ}(-1) + C(24)$$

Observations: 13

R-squared	0.339190	Mean dependent var	0.041538
Adjusted R-squared	-0.132817	S.D. dependent var	0.339147
S.E. of regression	0.360968	Sum squared resid	0.912084
Durbin-Watson stat	2.401221		

$$\text{Equation: ELZ} = C(25)*\text{RS}(-1) + C(26)*\text{INZ}(-1) + C(27)*\text{LUZ}(-1) + C(28)*\text{DLSHZ}(-1) + C(29)*\text{ELZ}(-1) + C(30)$$

Observations: 13

R-squared	0.961637	Mean dependent var	1.108308
Adjusted R-squared	0.934234	S.D. dependent var	0.536769
S.E. of regression	0.137653	Sum squared resid	0.132639
Durbin-Watson stat	1.826718		

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

خامسا: تحليل دوال الاستجابة الفورية

في هذه المرحلة ستحلل دالة الاستجابة بين القيمة المضافة للقطاع الزراعي والمتغيرات المالية للمصرف الزراعي التعاوني لبيان استجابة القيمة المضافة للمتغيرات المالية والاقتصادية قيد البحث اذ ان تلك الدوال توضح اثر الانخفاض والارتفاع المفاجئ للمتغير نفسه وعلى المتغيرات الاخرى داخل النظام , اذ انها طريقة للتعرف على السلوك الديناميكي للنموذج المقدر , اذ تشير الى تأثير صدمة المتغيرات على المتغير التابع عندما تكون المتغيرات جميعها مستقرة وبعد اجراء التحليل تم التوصل الى النتائج الاتية :-

الجدول (٢٣)
نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية (var)

Response of RS:	Period	RS	INZ	LUZ	DLSHZ	ELZ
1		1965.461 (385.459)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)
2		1699.821 (628.020)	-491.2240 (708.799)	-153.4054 (256.611)	134.7614 (502.110)	-32.44276 (154.783)
3		1451.578 (881.072)	-286.7691 (915.341)	-251.6550 (291.262)	193.4723 (414.681)	31.94789 (162.386)
4		1141.597 (1031.93)	33.63221 (848.273)	-316.3964 (360.698)	228.3001 (361.496)	79.68182 (169.976)
5		783.2942 (1071.99)	239.2847 (810.753)	-348.7894 (420.689)	246.0309 (348.407)	116.9014 (183.635)
6		420.1814 (1028.34)	434.2698 (814.319)	-347.0009 (450.315)	237.5517 (329.394)	138.7859 (197.214)
7		76.80562 (968.025)	546.8451 (861.339)	-318.8421 (447.321)	213.5997 (321.245)	146.5001 (204.780)
8		-220.2708 (964.728)	607.6856 (902.772)	-269.2309 (416.270)	175.3397 (306.985)	141.4184 (203.180)
9		-455.5177 (1048.75)	607.4092 (926.282)	-205.9235 (369.801)	129.3734 (290.814)	125.8920 (193.147)
10		-619.1195 (1184.44)	560.6713 (915.056)	-135.7326 (328.352)	79.87248 (276.870)	102.7213 (178.130)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

من نتائج الجدول (٢٣) ملاحظ استجابة القيمة المضافة للقطاع الزراعي لصدمات وصدمة بقية المتغيرات ١٠ سنوات سابقة خلال بداية الفترة اذ كانت ايجابية بلغت 1965.461 لترتفع في الفترة الخامسة لتصل ٧٨٣.٢٩٤٢ ثم انخفضت في الفترات اللاحقة لتصل الى -619.1195 في نهاية التحليل اذ كانت استجابة سالبة .

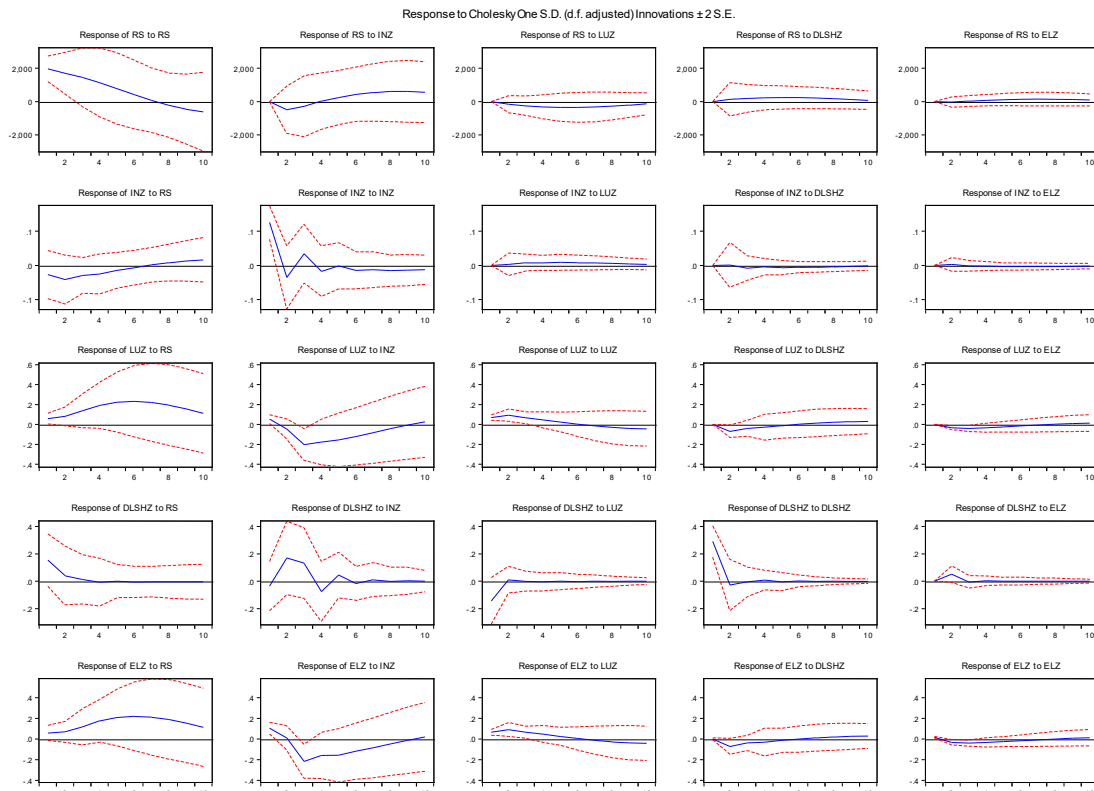
اما بالنسبة لصدمة قيم الاستثمارات فقد كانت استجابة سالبة في الفترة الثانية وبعد ذلك ارتفعت لتصل 434.2698 في الفترة السادسة واستمرت بين الارتفاع والانخفاض لتصبح في الفترة الخيرة لتصل الى 560.6713 اذ انها استجابة ايجابية للمتغير الاستثمارات .

وفيما يتعلق بالقروض الطويلة الاجل نلاحظ ان الاستجابة سالبة وتراوحت بين الانخفاض والارتفاع طيلة الفترات اي صدمة سالبة .

وبالنسبة للقروض القصيرة الاجل نجد ان الاستجابة ايجابية اذ بلغت 134.7614 في الفترة الثانية ونلاحظ انها تراوحت بين الارتفاع والانخفاض لتصل الى مبلغ 213.5997 في الفترة السابعة لترتفع بعد ذلك لتصل 79.87248 في الفترة الاخيرة وهي استجابة ايجابية .
وفيما يتعلق بأجمالي القروض في الفترة الثانية كانت استجابة سالبة حيث بلغت - 32.44276 لتصبح بعد ذلك ايجابية لتصل 138.7859 وبعد ذلك انخفضت الى 102.7213 للمتغير اجمالي القروض وكما موضح في الاشكال البيانية الاتية :-

الشكل (٥)

الاشكال البيانية لنتائج دوال الاستجابة الفورية (var)



المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

سادسا: تحليل التباين

يعكس هذا التحليل الاهمية الكبيرة لمتغيرات النموذج ,اذ يوضح تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الزراعي من خلال قياس تأثير الصدمة للمتغيرات المستقلة عبر الزمن عن طريق تجربة تباين البواقي لكل متغير وبعد اجراء الاختبار ثم التوصل الى النتائج الاتية :-

الجدول (٢٤)
نتائج تحليل التباين نموذج (var)

Variance Decomposition of RS:	Period	S.E.	RS	INZ	LUZ	DLSHZ	ELZ
	1	1965.461	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	2	2652.635	95.96321	3.429289	0.334446	0.258093	0.014958
	3	3054.108	94.98191	3.468614	0.931255	0.595998	0.022227
	4	3284.893	94.18217	3.008831	1.732725	0.998219	0.078054
	5	3414.262	92.44343	3.276314	2.647502	1.443267	0.189483
	6	3495.487	89.64208	4.669309	3.511367	1.838822	0.338422
	7	3562.599	86.34300	6.851150	4.181290	2.129668	0.494891
	8	3637.739	83.17957	9.361627	4.558096	2.274924	0.625787
	9	3726.201	80.77141	11.57964	4.649648	2.288737	0.710573
	10	3823.296	79.34328	13.14947	4.542522	2.217609	0.747126

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من نتائج الاختبار ان نسبة تباين خطأ التنبؤ ١٠ سنوات للمتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة اذ ان نلاحظ تأثير الاستثمارات بلغ ٣٤٪ في الفترة الثانية وبعد ذلك تراوحت بين الانخفاض والارتفاع لتصل ٤٩٪ ثم انخفضت في الفترات اللاحقة لتصل ١٣٪ في الفترة الاخيرة وبالتالي لم تؤثر الاستثمارات الا بنسب ضعيفه على القيمة المضافة.

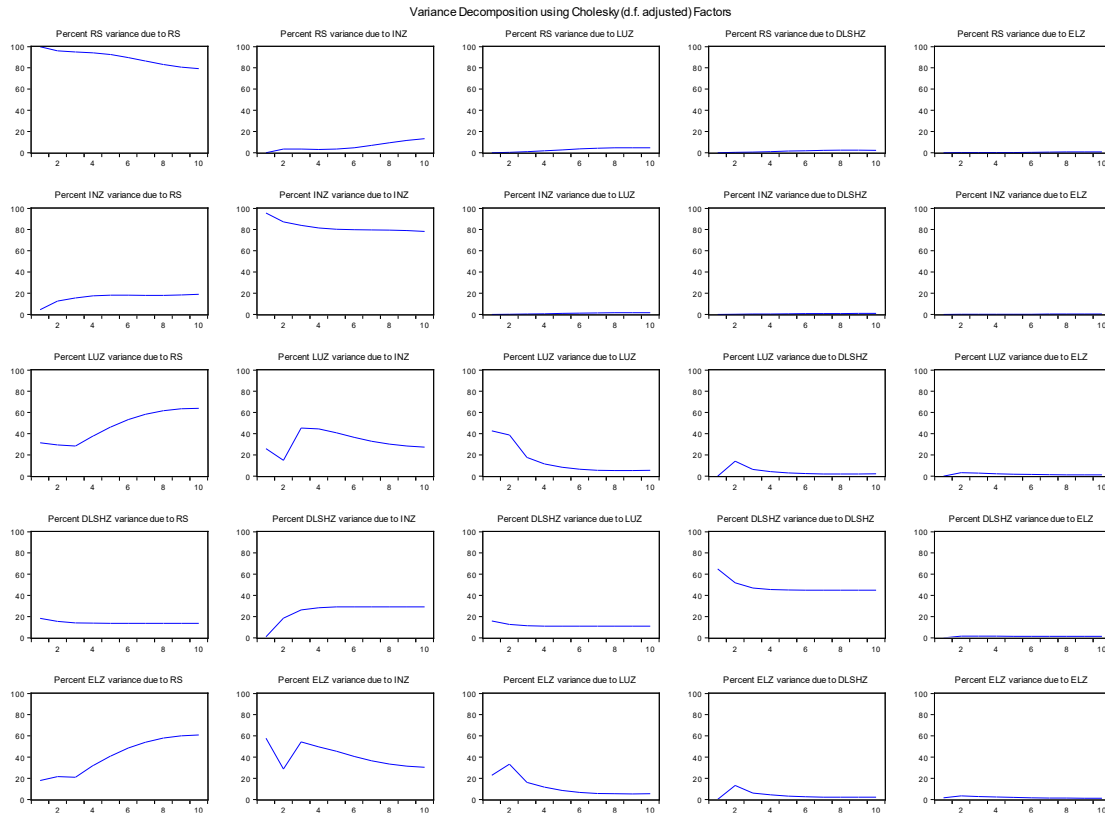
فيما يتعلق بالقروض الطويلة الاجل نجد ان تأثيره في الفترة الثانية بلغ ٠.٣٣ ٪ وبعد ذلك ارتفع في الفترة السادسة الى ٣.٥١٪ ثم الى 4.54٪ في الفترة الاخيرة , وايضا ضعف تأثير القروض الطويلة الاجل على المتغير التابع .

وفيما يتعلق بالقروض القصيرة الاجل فقد كانت ضعيفة جدا اذ بلغت ٠.٢٥ في الفترة الثانية لترتفع بعد ذلك في الفترات اللاحقة لتصل الى ٢.٢٨٪ في الفترة التاسعة وانخفضت اخيرا لتصل الى ٢.٢١ ٪ .

اما بالنسبة لأجمالي القروض يتضح ان القدرة التفسيرية في الفترة الثانية بلغت ٠.٠٠١٪ وارتفعت بعد ذلك لتصل ٠.٣٣ في الفترة السادسة واستمرت بالارتفاع لتصل ٠.٧٤ في الفترة الاخيرة , مما تقدم نلاحظ ان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع كانت ضعيفة جدا وكما موضح في الاشكال البيانية التالية :-

الشكل (٦)

الاشكال البيانية لنتائج تحليل التباين نموذج (var)



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

سابعا: اختبارات السببية

في هذه المرحلة ستحدد العلاقة السببية بين متغيرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي (var) بالاعتماد على اختبار كرانجر للسببية وحسب أي فرضية العدم المتغير المستقل لا يسبب في المتغير التابع , نفترض ان هناك متغيرين يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة . وان العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج VAR . يجب ايجاد الطريقة المناسبة والتي تسمح باكتشاف علاقة السببية والتأثير بين المتغيرات ودراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة , وبعد اجراء الاختبار ثم التوصل الى النتائج الاتية :-

الجدول (٢٥)

نتائج اختبارات السببية للمتغيرات نموذج (var)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/07/21 Time: 15:41

Sample: 2004 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INZ does not Granger Cause RS	14	0.51452	0.4881
RS does not Granger Cause INZ		1.85354	0.2006
LUZ does not Granger Cause RS	14	1.74644	0.2132
RS does not Granger Cause LUZ		4.28964	0.0626
DLSHZ does not Granger Cause RS	13	0.18836	0.6735
RS does not Granger Cause DLSHZ		0.01880	0.8937
ELZ does not Granger Cause RS	14	1.85960	0.1999
RS does not Granger Cause ELZ		3.44866	0.0903
LUZ does not Granger Cause INZ	14	0.07025	0.7959
INZ does not Granger Cause LUZ		0.65776	0.4345
DLSHZ does not Granger Cause INZ	13	0.03899	0.8474
INZ does not Granger Cause DLSHZ		0.13529	0.7207
ELZ does not Granger Cause INZ	14	0.02664	0.8733
INZ does not Granger Cause ELZ		0.02311	0.8819
DLSHZ does not Granger Cause LUZ	13	1.42974	0.2594
LUZ does not Granger Cause DLSHZ		0.10162	0.7564
ELZ does not Granger Cause LUZ	14	16.8141	0.0018
LUZ does not Granger Cause ELZ		20.1482	0.0009
ELZ does not Granger Cause DLSHZ	13	0.30088	0.5954
DLSHZ does not Granger Cause ELZ		1.17149	0.3045

المصدر من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من الجدول اعلاه بعد اجراء اختبار السببية للمتغير التابع (القيمة المضافة) والمتغيرات المستقلة (الاستثمارات , القروض طويل الاجل , القروض قصيرة الاجل , اجمالي القروض) اتضح ان عدم وجود علاقة سببية بين المتغير الاستثمارات والمتغير القيمة المضافة وذلك لان القيمة المحسوبة F اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , في حين نجد ان هناك علاقة سببية بين المتغير القيمة المضافة والمتغير الاستثمارات وذلك لان القيمة الجدولية F ١.٨٥ وهي اكبر من القيمة المحسوبة وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل .

نلاحظ بعد اجراء اختبار السببية للمتغير القروض طويلة الاجل والمتغير القيمة المضافة بان هناك علاقة سببية وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 1.74$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل , في حين نجد ان هناك علاقة سببية بين القيمة المضافة والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة الجدولية $F = 4.28$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل .

يتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغير القروض قصيرة الاجل والمتغير القيمة المضافة بعدم وجود علاقة سببية بين القروض قصيرة الاجل والقيمة المضافة وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.18$ اصغر من القيمة المحتسبة وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين القيمة المضافة والقروض قصيرة الاجل وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.01$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

وفيما يتعلق بالمتغيرين اجمالي القروض والقيمة المضافة نلاحظ بوجود علاقة سببية بين اجمالي القروض والقيمة المضافة وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 1.85$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , ايضا نلاحظ وجود علاقة سببية بين القيمة المضافة واجمالي القروض وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 3.44$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل .

يتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغير القروض طويلة الاجل والمتغير الاستثمارات بعدم وجود علاقة سببية بين القروض طويلة الاجل والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.07$ اصغر من القيمة المحتسبة وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين القروض طويلة الاجل والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.65$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

يتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغير القروض قصيرة الاجل والمتغير الاستثمارات بعدم وجود علاقة سببية بين القروض قصيرة الاجل والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.03$ اصغر من القيمة المحتسبة وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين القروض طويلة الاجل والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.13$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

نلاحظ بعد اجراء اختبار السببية للمتغير اجمالي القروض والمتغير الاستثمارات بعدم وجود علاقة سببية بين اجمالي القروض والاستثمارات وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 0.02$ اصغر من القيمة المحسوبة وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمارات واجمالي القروض وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 0.02$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

يتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغير القروض قصيرة الاجل والمتغير القروض طويلة الاجل بوجود علاقة سببية بين القروض قصيرة القروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 1.42$ وهي اكبر من القيمة المحسوبة وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل, في حين نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين القروض طويلة الاجل والاستثمارات وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 0.10$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم .

وفيما يتعلق بالمتغيرين اجمالي القروض والقروض طويلة الاجل نلاحظ بوجود علاقة سببية قوية جدا بين اجمالي القروض والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 16.81$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , ايضا نلاحظ وجود علاقة سببية قوية جدا بين اجمالي القروض والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 20.14$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل .

نلاحظ بعد اجراء اختبار السببية للمتغير اجمالي القروض والمتغير القروض طويل الاجل بعدم وجود علاقة سببية بين اجمالي القروض والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 0.30$ اصغر من القيمة المحسوبة وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين القروض طويلة الاجل واجمالي القروض وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 1.17$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية البديل ونقبل فرضية العدم , ويمكن ايضا ذلك بالجدول الاتي:

الجدول (٢٦)

وصف العلاقة السببية بين المتغيرات

اسم المتغير	وصف العلاقة بين المتغيرات	اسم المتغير	F-Statistic
INZ	لا توجد علاقة سببية	RS	0.51452
RS	توجد علاقة سببية	INZ	1.85354
LUZ	توجد علاقة سببية	RS	1.74644
RS	توجد علاقة سببية قوية	LUZ	4.28964
DLSHZ	لا توجد علاقة سببية	RS	0.18836
RS	لا توجد علاقة سببية	DLSHZ	0.01880
ELZ	توجد علاقة سببية	RS	1.85960
RS	توجد علاقة سببية قوية	ELZ	3.44866
LUZ	لا توجد علاقة سببية	INZ	0.07025
INZ	لا توجد علاقة سببية	LUZ	0.65776
DLSHZ	لا توجد علاقة سببية	INZ	0.03899
INZ	لا توجد علاقة سببية	DLSHZ	0.13529
ELZ	لا توجد علاقة سببية	INZ	0.02664
INZ	لا توجد علاقة سببية	ELZ	0.02311
DLSHZ	توجد علاقة سببية	LUZ	1.42974
LUZ	لا توجد علاقة سببية	DLSHZ	0.10162
ELZ	توجد علاقة سببية قوية	LUZ	16.8141
LUZ	توجد علاقة سببية قوية	ELZ	20.1482
ELZ	لا توجد علاقة سببية	DLSHZ	0.30088
DLSHZ	توجد علاقة سببية	ELZ	1.17149

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

المبحث الثالث

تطبيق منهجية (var) لمتغيرات المصرف العقاري

بعد ان قمنا بتحليل منهجية (var) للمصرف الصناعي والزراعي لبيان اثر متغيراتها على القيمة المضافة لها سنعتمد في هذا المبحث الى تحليل متغيرات المصرف العقاري على القيمة المضافة وحسب الخطوات الرئيسيه لمنهجية (var) .

اولا: وصف المتغيرات الداخلة في النموذج

ويمكن وصف المتغيرات الداخلة في النموذج حسب الجدول الاتي :-

الجدول (٢٧)

المتغيرات المالية للمصرف العقاري

المتغير	الرمز
القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد	Ars
الاستثمارات	Ina
اجمالي القروض	Ela
القروض قصيرة الاجل	Lsha
القروض طويلة الاجل	Lua

المصدر: من اعداد الباحث :

ثانيا: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

سيتم في هذه الخطوة الاولى بيان اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة ام لا وحسب

الاتي :-

الجدول (٢٨)

نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller

القيم	المتغيرات	القيمة المحتسبة	القيمة الجدولية			المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
			٪١	٪٥	٪١٠			
١	الاستثمارات	-٥,٠٥٨	-٤,٠٠٤	-٣,٠٩٨	-٢,٦٩٠	*		
٢	اجمالي القروض	-٣,٠٨٩	-٢,٧٧١	-١,٩٧٤	-١,٦٠٢	**		
٣	القروض قصيرة الاجل	-٦,٣٠٠	-٥,٨٣٥	-٤,٢٤٦	-٣,٥٩٠	**		
٤	القروض طويلة الاجل	-5.769	-٥,٢٩٥	-٤,٠٠٨	-٣,٤٦٠	**		
٥	القيمة المضافة	-٤,١١٤	-٢,٧٢٥	-١,٩٧٠	-١,٦٠٣	**		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

(* مستقرة المستوى) (** استقرت عند الفرق الاول) (*** مستقرة عند الفرق الثاني)

١ - الاستثمارات

بعد اجراء اختبار استقرارية للسلسلة الزمنية حسب اختبار Dieck-Fuller لمتغير الاستثمارات نجد ان القيم استقرت عند المستوى , اذ بلغت القيمة المحسوبة (-5.058823) وباحتمالية (0.0016) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-3.098896) عند مستوى معنوية (٥٪) ومن مخرجات الجدول (٢٨) نلاحظ ان القيمة المحسوبة اصغر القيمة الجدولية لذا نقبل الفرضية البديل ونرفض فرضية العدم الداله على عدم وجود جذور .

٢ - اجمالي القروض

وبالرجوع الى بيانات الجدول (٢٨) نلاحظ ان القيم الخاصة بأجمالي القروض بعد اجراء اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية نجد انها لم تستقر عند المستوى لذا تم اعادة التحليل بعد اخذ الفرق الاول لتستقر فقد بلغت القيمة المحسوبة (-3.089214) وباحتمالية (0.0052) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-2.771926) عند مستوى معنوية (١٪) وبالتالي قبول الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم وبالتالي صلاحية ان تدخل السلسلة اختبار (var) .

٣ - القروض قصيرة الاجل

وفيما يتعلق بقيم القروض قصيرة الاجل وبالرجوع لمخرجات الجدول (٢٨) نجد انها استقرت عند المستوى اذ بلغت القيمة المحسوبة (-6.300833) وباحتمالية (0.006) وهي اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-5.835186) عند معنوية (١٪) وبالتالي خلو السلسلة من جذر الوحدة .

٤- القروض طويلة الاجل

وفيما يتعلق بتحليل استقرارية السلسلة الزمنية للقروض طويلة الاجل نجد انها لم تستقر عند المستوى لذا أعيد التحليل بعد اخذ الفرق الاول وحسب مخرجات الجدول (٢٨) نجد انها استقرت اذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.295384) وهي اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-٥.٢٥٩) وباحتمالية (0.0059) عند مستوى معنوية (١%) لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم وبالتالي خلو السلسلة من جذر الوحدة .

٥- القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد

بالنسبة للسلسلة الزمنية الخاصة بالقيمة المضافة وبعد اجراء اختبار الاستقرارية Diecly-Fuller اتضح بأنها غير مستقرة عند المستوى لذا تم اعادة التحليل وبعد اخذ الفرق الاول لتستقر اذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.114905) وباحتمالية (0.0006) وهي اصغر من القيمة الجدولية (-2.754993) وعند مستوى معنوية (١%) وحسب مخرجات الجدول (٢٨) وبناء على ذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم وبالتالي صلاحية قيم السلسلة ان تدخل الاختبار التالي.

ثالثا : تقدير نموذج (var)

تقدير وتحليل تأثير بعض متغيرات المستقلة المصرف العقاري على المتغير التابع (القيمة المضافة للقطاع العقاري العراقي) تبرز أهمية القيمة المضافة وتأثيرها في المتغيرات المالية ، اذ تلعب دورا مهما في تحديدها مما يوضح وجود علاقات قياسية وسببه للمتغيرات النموذج وحسب الاتي :

الجدول (٢٩)

تقدير نموذج (var) لمتغيرات المصرف العقاري العراقي والقيمة المضافة

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/08/21 Time: 03:02
Sample (adjusted): 2006 2018
Included observations: 11 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

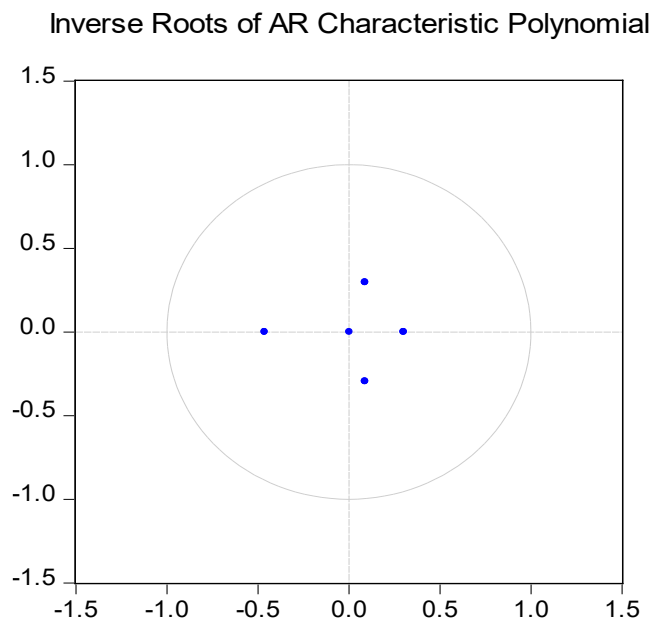
	INA	DLUA	DELA	DARS	LSHA
INA(-1)	0.124879 (0.10389) [1.20201]	-0.429480 (0.40657) [-1.05635]	-0.053660 (0.21317) [-0.25173]	0.459488 (1.10739) [0.41493]	-0.421761 (0.38249) [-1.10269]
DLUA(-1)	-0.083177 (0.11407) [-0.72919]	-0.356973 (0.44639) [-0.79969]	-0.190375 (0.23405) [-0.81341]	-0.087256 (1.21584) [-0.07177]	-0.467034 (0.41994) [-1.11213]
DELA(-1)	0.272712 (0.16852) [1.61824]	0.189602 (0.65950) [0.28749]	0.500150 (0.34578) [1.44643]	4.066104 (1.79631) [2.26359]	1.856034 (0.62043) [2.99151]
DARS(-1)	0.033578 (0.03042) [1.10383]	0.014225 (0.11904) [0.11950]	-0.037867 (0.06241) [-0.60670]	-0.246135 (0.32424) [-0.75912]	0.193213 (0.11199) [1.72527]
LSHA(-1)	-0.000104 (0.00011) [-0.94202]	-0.000275 (0.00043) [-0.63508]	0.000200 (0.00023) [0.88344]	-0.000150 (0.00118) [-0.12715]	0.000402 (0.00041) [0.98846]
C	40.41131 (18.8564) [2.14311]	136.6554 (73.7926) [1.85189]	18.51188 (38.6901) [0.47847]	6.334068 (200.992) [0.03151]	223.6618 (69.4212) [3.22181]
R-squared	0.637496	0.252910	0.562079	0.558931	0.805264
Adj. R-squared	0.274993	-0.494180	0.124159	0.117862	0.610527
Sum sq. resids	8027.041	122931.3	33793.77	911998.0	108798.3
S.E. equation	40.06754	156.8001	82.21164	427.0827	147.5116
F-statistic	1.758594	0.338527	1.283518	1.267218	4.135148
Log likelihood	-51.86804	-66.87650	-59.77407	-77.89856	-66.20478
Akaike AIC	10.52146	13.25027	11.95892	15.25428	13.12814
Schwarz SC	10.73850	13.46731	12.17596	15.47132	13.34518
Mean dependent	46.03836	66.01582	8.104182	36.72727	194.1625
S.D. dependent	47.05671	128.2758	87.84571	454.7195	236.3674
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.54E+18			
Determinant resid covariance		4.92E+16			
Log likelihood		-289.4339			
Akaike information criterion		58.07889			
Schwarz criterion		59.16405			
Number of coefficients		30			

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج 10 e-views

ان نتائج تقدير النموذج (var) تشير الى ان نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) عالية وتصل الى ٠.٦٣ وبالتالي فان هناك ٠.٦٣ من التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد تعود للمتغيرات المستقلة (الاستثمارات , الاجمالي القروض , القروض القصيرة الاجل , القروض الطويلة الاجل) وهذا يعني ان المتغيرات المالية او الائتمان الممنوح دورا في رفع كفاءة القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد الا ان ذلك الثاني مازال ضعيفا وهذا ما كشفه معامل التحديد اذ بلغ ٠.٢٧ , وكما ان الخطأ المعياري لمتغيرات النموذج كان عالي جدا وبحدود ١.٧٥ وبالتالي جودة النموذج ككل وبالمقابل فان قيمة اختبار f هي الاخرى عالية وعلية الاقرار بمعنوية النموذج ككل وللتأكد من صحة النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد , وبالنظر الى دائرة الوحدة نجد ان النقاط جميعها داخل الحدود وحسب الشكل الاتي :-

الشكل (٧)

دائرة الوحدة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من الشكل (٧) يتضح عدم وجود جذور خارج دائرة الوحدة وان نموذج (var) اصبح مستقرا بعد اخذ الفرق الاول والثاني لمتغيرات النموذج وبالتالي امكانية التنبؤ بمزيد من الاختبارات لتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج .

رابعاً : تحويل النموذج الى نظام

من شرائط نموذج (var) كما مر سابقاً تحويل الصيغ الى نظام لذا تم تحويل الصيغ وحسب المخرجات التالية :-

الجدول (٣٠)

نتائج تحويل نموذج (var) الى نظام

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 02/15/21 Time: 23:52
Sample: 2006 2018
Included observations: 12
Total system (unbalanced) observations 59

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.656253	0.460102	1.426319	0.1645
C(2)	0.072022	1.133684	0.063529	0.9498
C(3)	1.982567	1.905968	1.040189	0.3068
C(4)	0.000166	0.001215	0.136426	0.8924
C(5)	0.194116	1.315424	0.147569	0.8837
C(6)	574.7262	845.4529	0.679785	0.5020
C(7)	0.039685	0.037839	1.048785	0.3029
C(8)	0.184638	0.093236	1.980334	0.0572
C(9)	0.388501	0.156750	2.478480	0.0193
C(10)	-9.17E-05	9.99E-05	-0.918048	0.3662
C(11)	-0.085804	0.108182	-0.793142	0.4341
C(12)	-34.12321	69.53126	-0.490761	0.6273
C(13)	-0.119720	0.066905	-1.789406	0.0840
C(14)	-0.151610	0.164852	-0.919675	0.3653
C(15)	0.095934	0.277152	0.346142	0.7317
C(16)	0.000213	0.000177	1.204821	0.2380
C(17)	-0.078499	0.191279	-0.410392	0.6845
C(18)	228.5587	122.9394	1.859117	0.0732
C(19)	0.355235	0.100463	3.535961	0.0014
C(20)	-0.006167	0.247857	-0.024880	0.9803
C(21)	2.696358	0.458630	5.879157	0.0000
C(22)	0.000536	0.000276	1.943956	0.0617
C(23)	-0.615060	0.288665	-2.130706	0.0417
C(24)	-436.9909	185.5606	-2.354977	0.0255
C(25)	0.057195	0.148377	0.385470	0.7027
C(26)	-0.368921	0.365598	-1.009088	0.3213
C(27)	0.114746	0.614650	0.186685	0.8532
C(28)	-0.000183	0.000392	-0.466454	0.6444
C(29)	-0.368491	0.424207	-0.868659	0.3922
C(30)	19.82072	272.6475	0.072697	0.9425

Determinant residual covariance 1.09E+17

Equation: $ARS = C(1)*ARS(-1) + C(2)*INA(-1) + C(3)*DELA(-1) + C(4)*LSHA(-1) + C(5)*DLUA(-1) + C(6)$

Observations: 12

R-squared	0.334247	Mean dependent var	1790.750
Adjusted R-squared	-0.220547	S.D. dependent var	413.1522
S.E. of regression	456.4438	Sum squared resid	1250046.
Durbin-Watson stat	2.063274		

$$\text{Equation: INA} = C(7)*\text{ARS}(-1) + C(8)*\text{INA}(-1) + C(9)*\text{DELA}(-1) + C(10) \\ * \text{LSHA}(-1) + C(11)*\text{DLUA}(-1) + C(12)$$

Observations: 12

R-squared	0.659250	Mean dependent var	50.53517
Adjusted R-squared	0.375292	S.D. dependent var	47.49406
S.E. of regression	37.53859	Sum squared resid	8454.877
Durbin-Watson stat	2.457542		

$$\text{Equation: DELA} = C(13)*\text{ARS}(-1) + C(14)*\text{INA}(-1) + C(15)*\text{DELA}(-1) + C(16) \\ * \text{LSHA}(-1) + C(17)*\text{DLUA}(-1) + C(18)$$

Observations: 12

R-squared	0.657745	Mean dependent var	7.428833
Adjusted R-squared	0.372533	S.D. dependent var	83.79026
S.E. of regression	66.37264	Sum squared resid	26431.97
Durbin-Watson stat	1.753613		

$$\text{Equation: LSHA} = C(19)*\text{ARS}(-1) + C(20)*\text{INA}(-1) + C(21)*\text{DELA}(-1) + C(22) \\ * \text{LSHA}(-1) + C(23)*\text{DLUA}(-1) + C(24)$$

Observations: 11

R-squared	0.911254	Mean dependent var	194.1626
Adjusted R-squared	0.822508	S.D. dependent var	236.3674
S.E. of regression	99.58122	Sum squared resid	49582.10
Durbin-Watson stat	2.279656		

$$\text{Equation: DLUA} = C(25)*\text{ARS}(-1) + C(26)*\text{INA}(-1) + C(27)*\text{DELA}(-1) + C(28) \\ * \text{LSHA}(-1) + C(29)*\text{DLUA}(-1) + C(30)$$

Observations: 12

R-squared	0.228666	Mean dependent var	60.51450
Adjusted R-squared	-0.414112	S.D. dependent var	123.7820
S.E. of regression	147.1972	Sum squared resid	130002.0
Durbin-Watson stat	2.426411		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

خامسا: تحليل دوال الاستجابة الفورية

في هذه المرحلة ستحلل الاستجابة بين القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد والمتغيرات المالية للمصرف العقاري العراقي لبيان الاستجابة للقيمة المضافة للمتغيرات المالية والاقتصادية قيد البحث اذ ان تلك الدوال توضح اثر الارتفاع والانخفاض المفاجئ للمتغير نفسه وعلى المتغيرات الاخرى داخل النظام , اذ انها طريقة للتعرف على السلوك الديناميكي للنموذج المقدر , اذ تشير الى تأثير صدمة المتغيرات على المتغير التابع عندما تكون المتغيرات جميعها مستقرة وبعد اجراء التحليل تم التوصل الى النتائج التالية :-

الجدول (٣١)

نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية (var)

Response of ARS:	ARS	INA	DELA	LSHA	DLUA
Period					
1	420.3628 (89.6216)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)	0.000000 (0.000000)
2	75.60317 (157.518)	-29.67587 (96.7260)	74.94649 (59.3501)	-0.390093 (93.7761)	0.323203 (79.7634)
3	-166.2770 (147.702)	-10.97105 (32.7909)	53.71251 (44.4578)	24.15445 (32.4948)	-20.53513 (27.1352)
4	-168.9334 (147.342)	-3.926808 (32.8410)	5.184383 (41.2278)	7.938915 (29.0677)	-6.736230 (24.6607)
5	-42.92442 (160.758)	6.596912 (32.4688)	-28.47067 (47.2872)	-2.876248 (27.8308)	2.453017 (23.6633)
6	63.94954 (137.923)	5.860910 (14.0193)	-25.68975 (40.1612)	-9.013230 (14.7184)	7.662814 (12.3580)
7	77.22804 (125.419)	1.667935 (17.4487)	-4.904620 (33.3359)	-4.919098 (15.6574)	4.177085 (13.2717)
8	26.60178 (115.058)	-2.333067 (15.4325)	10.99134 (32.5302)	0.829540 (13.6707)	-0.709140 (11.6257)
9	-22.97084 (95.0502)	-2.764266 (7.77976)	11.83321 (27.7805)	3.680960 (9.46273)	-3.129845 (8.00432)
10	-34.29334 (82.9690)	-0.972740 (8.45595)	3.378996 (21.5874)	2.484937 (8.16544)	-2.110655 (6.92093)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من نتائج الجدول اعلاه ان استجابة القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد لصدماته وصمات بقية المتغيرات ١٠ سنوات سابقة خلال بداية الفترة اذ كانت ايجابية وبلغت 420.3628 لتتخفض في الفترة الخامسة لتصل -42.92442 في نهاية التحليل اذ كانت -34.29334 الفترة الاخيرة حيث انها استجابة سالبة .

اما بالنسبة لصدمة قيم الاستثمارات نلاحظ فقد كانت استجابة سالبة حيث بلغت -29.67587 في الفترة الثانية وبعد ذلك ارتفعت لتصل 6.596912 في الفترة الخامسة وكانت استجابة ايجابية وبعد ذلك لتتخفض في الفترات اللاحقة لتصل -0.972740 في الفترة الاخيرة اذ ان الاستجابة سالبة اصبحت في الفترة الاخيرة .

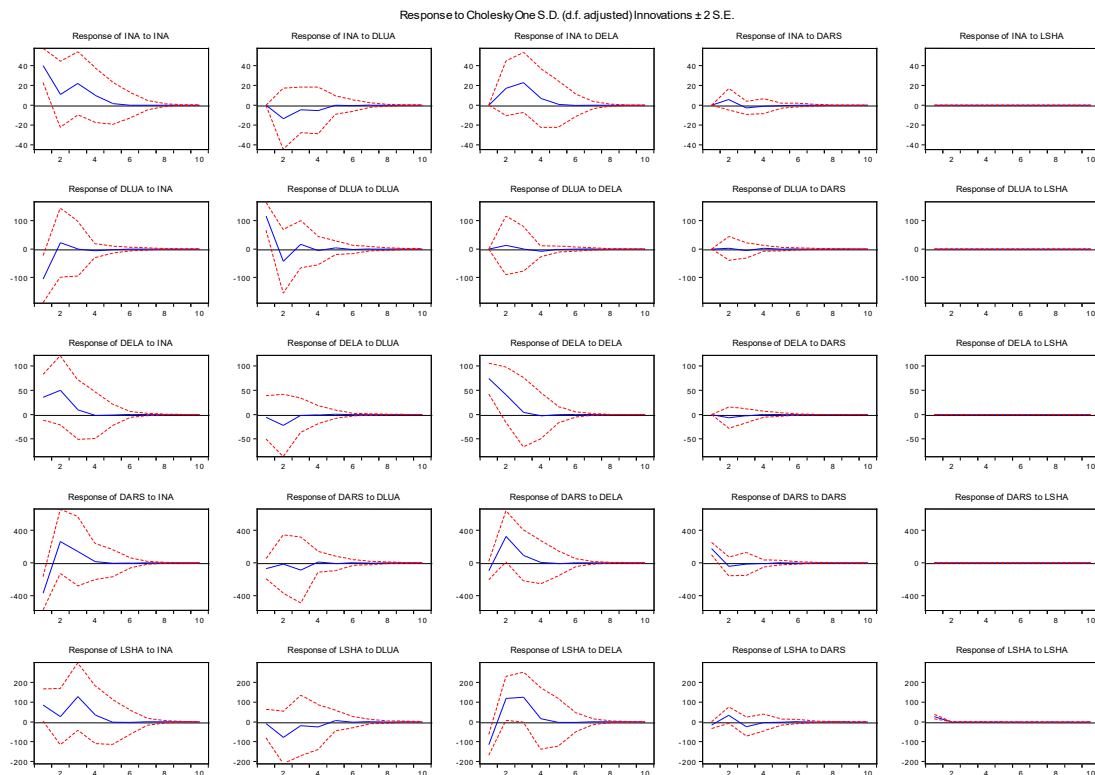
وفيما يتعلق باجمالي القروض نجد ان الاستجابة ايجابية حيث بلغت 74.94649 في الفترة الثانية وبعد ذلك انخفضت لتصل -4.904620 في الفترة السابعة واصبحت الاستجابة سالبة في حين ان في الفترة الاخير العاشرة اصبحت الاستجابة ايجابية وبمبلغ 3.378996 .

اما بالنسبة للقروض القصيرة الاجل نلاحظ ان الاستجابة في الفترة الثانية اصبحت استجابة سالبة وبمبلغ -0.390093 لترتفع بعد ذلك لتصل 7.938915 في الفترة الرابعة والاستجابة ايجابية ولتنخفض في الفترة السابعة بمبلغ -4.904620 وتصبح الاستجابة سالبة وبعد ذلك ترتفع لتصل 3.378996 في الفترة الاخيرة وباستجابة ايجابية .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان القروض الطويلة الاجل في الفترة الثاني بلغت 0.323203 وباستجابة ايجابية لتنخفض بعد ذلك في الفترة الرابعة بمبلغ -6.736230 حيث ان اصبحت الاستجابة سالبة لترتفع بعد ذلك لتصل 4.177085 في الفترة السابعة وتعتبر استجابة ايجابية , ونجد انها انخفضت واصبحت الاستجابة سالبة وبمبلغ -2.110655 في الفترة الاخيرة , وكما موضح بالشكال البيانية :-

الشكل (٨)

الاشكال البيانية لنتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

سادسا : تحليل التباين

يعكس هذا التحليل الالهمية الكبيرة لمتغيرات النموذج (var) اذ يوضح تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد عدم طريق قياس تأثير الصدمة للمتغيرات المستقلة عبر الزمن عن طريق تجزئة تباين البواقي لكل متغير وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج الاتية :-

الجدول(٣٢)
نتائج تحليل نموذج (Var)

Variance Decompositi on of ARS:						
Period	S.E.	ARS	INA	DELA	LSHA	DLUA
1	420.3628	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	434.6477	96.56048	0.466157	2.973226	8.05E-05	5.53E-05
3	469.6564	95.23595	0.453819	3.854438	0.264574	0.191224
4	499.2658	95.72380	0.407773	3.421596	0.259408	0.187419
5	501.9733	95.42518	0.420657	3.706472	0.259900	0.187791
6	506.8541	95.18812	0.425966	3.892327	0.286541	0.207048
7	512.7706	95.27247	0.417251	3.812172	0.289170	0.208934
8	513.5843	95.23913	0.417993	3.845904	0.288515	0.208463
9	514.2640	95.18704	0.419778	3.888690	0.292876	0.211616
10	515.4285	95.20011	0.418240	3.875437	0.293879	0.212338

المصدر من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من نتائج الاختبار ان نسبة تباين خطأ التنبؤ ١٠ سنوات للمتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة اذ ان نلاحظ تأثير الاستثمارات نجد ان تأثيره في الفترة الثانية ٠.٤٦٪ واخذت بالانخفاض طيلة الفترات لتصل الى ادنى قيمة حيث كانت ٠.٤١ ٪ في الفترة العاشرة. وبالتالي لم تؤثر الا بنسب ضعيفة على القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد.

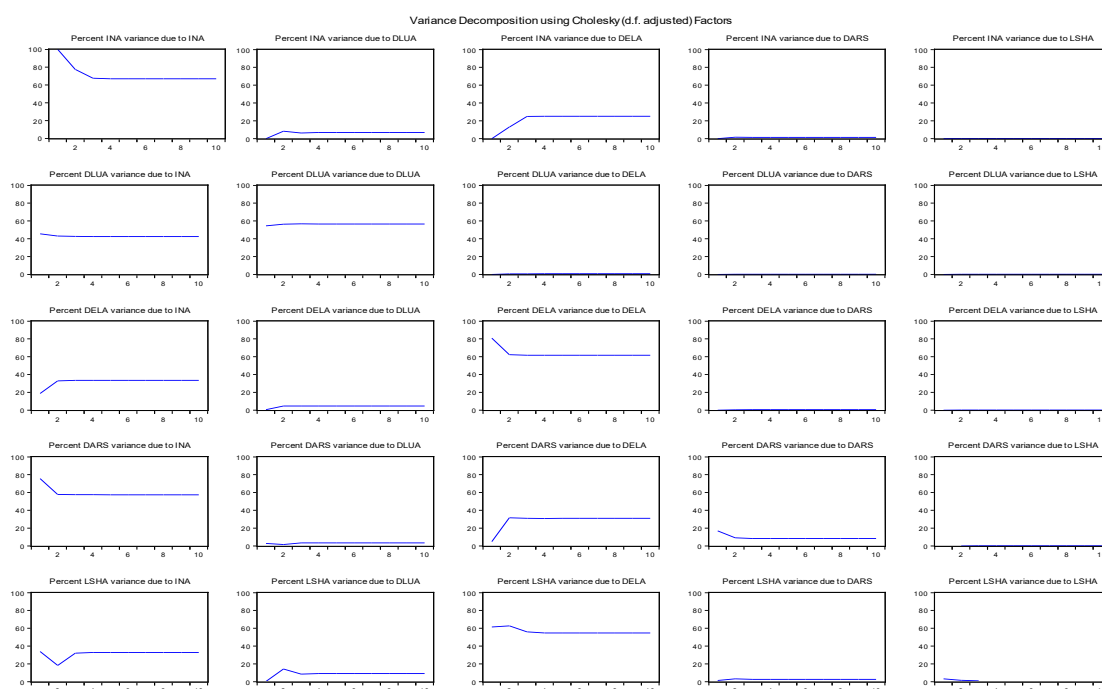
ونلاحظ ان اجمالي القروض فقد بلغت القدرة التفسيرية في الفترة الثانية ٢.٩٧٪ لترتفع بعد ذلك لتصل الى ٢.٨٩٪ في الفترة السادسة ونلاحظ ان القدرة التفسيرية في الفترة الاخيرة انخفضت حيث بلغت ٢.٨٧٪ .

وفيما يتعلق بالقروض القصيرة الاجل نلاحظ ان القدرة التفسيرية في الفترة الثانية بلغت 8.05 ٪ ونجد ان طيلة الفترات تراوحت بين انخفاض وارتفاع في القدرة التفسيرية للقروض القصيرة الاجل لتصل 0.29 ٪ في الفترة الاخيرة .

اما بالنسبة للقروض الطويلة الاجل نجد ان القدرة التفسيرية بلغت 5.53% في الفترة الثانية لتنخفض بعد ذلك لتصل 0.20 % في الفترة السادسة وارتفعت بعد ذلك في الفترة الاخيرة لتصل ٠.٢١ , ومما تقدم نلاحظ ان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع كانت ضعيفة و وكما موضح بالأشكال البيانية التالية :-

الشكل (٩)

الاشكال البيانية لنتائج تحليل التباين نموذج (var)



المصدر من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

سابعا : اختبارات السببية

في هذه المرحلة ستحدد العلاقة السببية بين متغيرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي (var) بالاعتماد على اختبار كرانجر للسببية وهي أي فرضية العدم المتغير المستقل لا يسبب في المتغير التابع , تشير الى مقدرة متغير بالتنبؤ , وبذلك يسبب للمتغير الآخر. نفترض ان هناك متغيرين يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة . وان العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج (var). يجب ايجاد الطريقة المناسبة والتي تسمح باكتشاف علاقة السببية والتأثير بين المتغيرات ودراسة استقراره السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة وإن أفضل علاقات سببية

يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الثاني ، وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج
الآتية:-

الجدول (٣٣)

نتائج اختبارات السببية للمتغيرات المصرف العقاري ومتغير القيمة المضافة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/08/21 Time: 03:09

Sample: 2004 2018

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLUA does not Granger Cause INA	12	1.62081	0.2640
INA does not Granger Cause DLUA		1.52774	0.2815
DELA does not Granger Cause INA	12	4.44772	0.0567
INA does not Granger Cause DELA		2.55849	0.1465
DARS does not Granger Cause INA	12	1.41749	0.3042
INA does not Granger Cause DARS		0.37781	0.6985
LSHA does not Granger Cause INA	10	1.22453	0.3691
INA does not Granger Cause LSHA		0.27408	0.7710
DELA does not Granger Cause DLUA	12	0.16333	0.8525
DLUA does not Granger Cause DELA		1.03766	0.4030
DARS does not Granger Cause DLUA	12	0.09016	0.9148
DLUA does not Granger Cause DARS		0.52195	0.6148
LSHA does not Granger Cause DLUA	9	0.14799	0.8670
DLUA does not Granger Cause LSHA		1.72154	0.2888
DARS does not Granger Cause DELA	12	0.49218	0.6310
DELA does not Granger Cause DARS		2.73515	0.1325
LSHA does not Granger Cause DELA	9	0.64593	0.5714
DELA does not Granger Cause LSHA		3.60574	0.1273
LSHA does not Granger Cause DARS	9	6.78892	0.0518
DARS does not Granger Cause LSHA		0.28822	0.7640

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10

يتضح من الجدول اعلاه بعد اجراء اختبار السببية للمتغير التابع (القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد) والمتغيرات المستقلة (الاستثمارات ، القروض طويل الاجل ، القروض قصيرة الاجل ، اجمالي القروض) اتضح ان هناك وجود علاقة سببية بين المتغير القروض طويلة الاجل وذلك والمتغير الاستثمارات لان القيمة المحتسبة F ١.٦٢ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم ، في حين نجد ان هناك علاقة سببية بين

المتغير الاستثمارات والمتغير القروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة الجدولية $F_{1.02}$ وهي اكبر من القيمة المحتسبة وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل .

نلاحظ ان بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات نجد ان هناك علاقة سببية بين اجمالي القروض والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{4.44}$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , وايضا وجود علاقة سببية بين المتغير الاستثمارات والمتغير اجمالي القروض وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{2.05}$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم .

نلاحظ ان بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات نجد ان هناك علاقة سببية بين القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{1.41}$ اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , في حين نجد عدم وجود علاقة سببية بين المتغير الاستثمارات والمتغير القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{0.73}$ اصغر من القيمة الجدولية وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل .

يتضح بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات بان عدم وجود علاقة سببية بين القروض قصيرة الاجل والاستثمارات وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{1.22}$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين المتغير الاستثمارات والمتغير القروض قصيرة الاجل وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{0.27}$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل .

بالنظر الى اختبار السببية للمتغيرات بان عدم وجود علاقة سببية بين اجمالي القروض والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{0.16}$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين المتغير القروض طويلة الاجل والمتغير اجمالي القروض وذلك لان القيمة المحتسبة $F_{1.03}$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل .

وبعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات يتضح بان عدم وجود علاقة سببية بين القيمة المضافة للقطاع البناء والتشييد والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.09$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , وايضا عدم وجود علاقة سببية بين المتغير القروض طويلة الاجل والمتغير القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.52$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل .

يتضح عند اجراء اختبار السببية للمتغيرات بان عدم وجود علاقة سببية بين القروض قصيرة الاجل والقروض طويلة الاجل وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.14$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , في حين نجد ان هناك علاقة سببية بين المتغير القروض طويلة الاجل والمتغير القروض قصيرة وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 1.72$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم .

نلاحظ ان بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات نجد ان عدم وجود علاقة سببية بين القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد واجمالي القروض وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.49$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , في حين نجد هناك علاقة سببية بين المتغير اجمالي القروض والمتغير القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 2.73$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم .

يتضح عند اجراء اختبار السببية للمتغيرات بان عدم وجود علاقة سببية بين القروض قصيرة الاجل واجمالي القروض وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 0.64$ اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , في حين نجد ان هناك علاقة سببية بين المتغير اجمالي القروض والمتغير القروض قصيرة وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 3.60$ وهي اكبر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم .

نلاحظ ان بعد اجراء اختبار السببية للمتغيرات نجد ان هناك علاقة سببية بين القروض قصيرة الاجل والقيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد وذلك لان القيمة المحتسبة $F = 6.78$ اكبر من

القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم , في حين نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين المتغير القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد والقروض قصيرة الاجل وذلك لان القيمة المحسوبة $F = 0.28$ وهي اصغر من القيمة الجدولية وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل , ويمكن ايضا ذلك من الجدول الاتي :-

الجدول (٣٤)

وصف العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة ومتغير القيمة المضافة

اسم المتغير	وصف العلاقة السببية بين المتغيرات	اسم المتغير	F-Statistic
DLUA	توجد علاقة سببية	INA	1.62081
INA	توجد علاقة سببية	DLUA	1.52774
DELA	توجد علاقة سببية قوية	INA	4.44772
INA	توجد علاقة سببية قوية	DELA	2.55849
DARS	توجد علاقة سببية	INA	1.41749
INA	لا توجد علاقة سببية	DARS	0.37781
LSHA	لا توجد علاقة سببية	INA	1.22453
INA	لا توجد علاقة سببية	LSHA	0.27408
DELA	لا توجد علاقة سببية	DLUA	0.16333
DLUA	لا توجد علاقة سببية	DELA	1.03766
DARS	لا توجد علاقة سببية	DLUA	0.09016
DLUA	لا توجد علاقة سببية	DARS	0.52195
LSHA	لا توجد علاقة سببية	DLUA	0.14799
DLUA	توجد علاقة سببية	LSHA	1.72154
DARS	لا توجد علاقة سببية	DELA	0.49218
DELA	توجد علاقة سببية قوية	DARS	2.73515
LSHA	لا توجد علاقة سببية	DELA	0.64593
DELA	توجد علاقة سببية قوية	LSHA	3.60574
LSHA	توجد علاقة سببية قوية	DARS	6.78892
DARS	لا توجد علاقة سببية	LSHA	0.28822

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج e-views10



الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- ١- مطابقة فرضية البحث، في عدم تحقيق الاهداف المرجوة بالرغم من ضخامة الائتمان النقدي الممنوح للبنوك المتخصصة الثلاثة، حسب الاحصائيات الواردة في الجداول انفة الذكر، بسبب اعتماد تلك المؤسسات على التخصيصات السنوية لرفع التخصيصات السنوية وتأثرها بالأوضاع السياسية والامنية.
- ٢- تراجع مؤشرات الاستثمار لتلك البنوك وهي السمة الابرز للبنوك قيد البحث وهي بالأساس مصنفة بنوك استثمارية وحسب معطيات الجداول.
- ٣- انخفاض الايداعات لتلك البنوك نتيجة تراجع مؤشرات الثقة بين العملاء والبنوك.
- ٤- لم يوجه الائتمان الممنوح نحو القنوات الصحيحة بل منح افرادا ومؤسسات كقروض استهلاكية بالرغم من ان المعطيات والقوانين المنظمة والاوراق الرسمية تشير الى التزام البنوك بالتعليمات النافذة بسبب حالات الفساد المالي والاداري فقد احيل كثير من المشاريع الى هيئة النزاهة والقضاء.
- ٥- اغلب الائتمان الممنوح طويل الاجل، في توافر فرصا ربحية كثيرة امام تلك البنوك، وهذا بسبب ضعف الثقة بين البنوك والجمهور اذا تمتاز متطلبات الثقة في منح القروض الطويلة الاجل بانها اكثر امانا واستقرارا.
- ٦- لا تزال عملية منح الائتمان الممنوح من قبل تلك البنوك تخضع للإجراءات التقليدية والبيروقراطية مما سبب في خسارة استثمارات كثيرة وفرصا كان من شأنها ان تحقق تنمية اقتصادية للقطاعات قيد البحث.
- ٧- لجأت تلك البنوك مؤخرًا الى منح الائتمان الاستهلاكي غير المنتج كقروض الزواج وكقروض شراء السيارات وغيرها، وهذا مؤشرا على عدم قدرة تلك البنوك على استثمار اموالها في القنوات الحقيقية التي شرعتها في قوانينها المنظمة لعملها.
- ٨- لم نتوصل في التحليل الى التأثير المباشر للبنوك قيد البحث ماعدا البنك العقاري الذي استنفذ كل موارده المالية في دعم وتحقيق الرفاهية المجتمعية، وهذا لمسناه في التوسع العمراني الكبير في انشاء المجمعات والبيوتات السكنية.
- ٩- لم نلاحظ اي ارتباط او نشاط مصرفي خارجي ولم يتم دعم الأنشطة والاستثمارات الخارجية بسبب التقيد بقانون ٩٤ لعام ٢٠٠٤ الذي سمح بمنح وتأسيس المصارف داخل العراق ولأشخاص المقيمين تحديدا.
- ١٠- على صعيد التحليل الكمي فان اغلب قيم السلاسل لم تكن مستقرة الا بالفرق الاول، ولم تعطي معنوية للمعالم المقدرة، ولاسيما في تحليل السببية التي لم تكن اغلب المتغيرات المستقلة مؤثرة في المتغيرات التابعة.

التوصيات

- ١- العمل على زيادة الاجراءات الرقابية، لاسيما ان هذه البنوك تخضع بشكل مباشر لتدقيق ديوان الرقابة العراقي، وتتقيد برقابة البنك المركزي العراقي.
- ٢- اعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لعمل تلك البنوك فيما يتلائم مع الانفتاح الكبير وارتفاع الطلب على الارصدة الحقيقية، لتخفيف الاجراءات البيروقراطية والروتينية التي سببت شلل في بعض مفاصل السياسة الائتمانية لتلك البنوك.
- ٣- اعادة النظر في الائتمان الطويل الاجل الممنوح، واللجوء الى دعم المشروعات اي توجيه الائتمان نحو القنوات الاستثمارية الصحيحة بغض النظر عن اجلها.
- ٤- ضرورة اعادة النظر في شروط منح القروض الطويلة الاجل من خلال زيادة الضمانات من خلال اللجوء الى نظام معلوماتي دقيق.
- ٥- ضمان الودائع، وهذه اهم خطوة لزيادة الثقة بين البنوك والجمهور، فقد شرع هذا القانون الا انه لم يفعل لحد الان.
- ٦- اقتراح التوسع في التعامل مع الخارج من خلال دعم المشروعات الاستثمارية الخارجية لزيادة رؤوس اموال تلك البنوك.
- ٧- اقتراح حوكمة تلك المؤسسات كليا او جزئيا، لرفع كفاءة عملها وتشكيل هيئة مصرفية لوضع اصلاحات مستقبلية.
- ٨- عدم وجود ارتباط بين البنوك وفروعها من ناحية التسهيلات المصرفية، اذ ان المستفيدين محددين بالتواصل مع الفرع وليس لديه القدرة على اجراء عمليات المقاصة وكل ما يتعلق بالصيرفة مع الفروع الاخرى للبنك نفسه.
- ٩- نقترح زيادة رؤوس اموال البنوك لدعم مزيد من المشروعات الاستثمارية في ظل رغبة وطلب القطاعات المختلفة والجمهور لإنشاء مشروعات اقتصادية.



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أ - القرآن الكريم

ب - الكتب

١- احمد علي , غنيم , (١٩٨٩), اقتصاديات البنوك , الطبعة الاولى مكتبة مدبولي , القاهرة , مصر .

٢- اديب قاسم , شندي , (٢٠١٠) . (النقود والمصارف) , الطبعة الاولى , دار ضياء للطباعة .

٣- اكرم حداد , مشهور هذلول , (٢٠٠٨) . (النقود والمصارف : مغل تحليلي ونظري) , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر .

٤- اياد عبد الفتاح, النسر , (٢٠١٤) . (اساسيات الاقتصاد الكلي) , دار صفاء للنشر والتوزيع .

٥- حسين, مصطفى حسين. (٢٠٠١) . (المالية العامة) . طبعة الاولى . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

٦- حمزة محمود, الزبيدي , (٢٠٠٨) . (إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني), الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن .

٧- دريد كامل , آل شبيب, (٢٠١٢) . (ادارة البنوك المعاصرة) , دار المسيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان .

٨- سعيد عبود , السامرائي , (١٩٨٠) . (التخطيط الزراعي في العراق) , مطبعة بغداد .

٩- السيد متولي , عبد القادر , (٢٠١٠) . (اقتصاديات النقود والبنوك) , الطبعة الاولى , دار الفكر , مصر .

١٠- صالح يوسف , عجينة , (١٩٧١) . اقتصاد النقود والبنوك , الجزء الثاني , جامعة بغداد , مطبعة شفيق بغداد .

١١- صديق محمد, عفيفي , (١٩٩٣) . التخصيصية: لماذا.. وكيف؟ (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي, العدد ٦٠) .

١٢- ضياء مجيد , (٢٠١٠) . (اقتصاديات النقود والبنوك) , الدار الجامعية مؤسسة شباب الجامعة , الطبعة الاولى .

- ١٣- طارق ، طه ، (٢٠٠٧). (ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت)، دار الفكر الجامعي للنشر ، القاهرة .
- ١٤- طاهر فاضل، البياتي ، ميرال رويحي، سمارة ، (٢٠١٣). (النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة) ، دار وائل للنشر .
- ١٥- عادل احمد ، حشيش ، مجدي محمود، شهاب (٢٠٠٢). (اساسيات الاقتصاد الدولي) ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية .
- ١٦- عادل أحمد، حشيش ، (٢٠٠٦). (أساسيات المالية العامة)، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- ١٧- عبد الغفار حنفي، (١٩٩١). (الإدارة الحديثة في البنوك التجارية)، الدار الجامعية، بيروت.
- ١٨- عبد المطلب ،عبد الحميد ، (٢٠٠٨). (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ١٩- عبد الوهاب، الامين ، (٢٠٠٢) . (مبادئ الاقتصاد الكلي) ، دار ومكتبة الحامد للنشر .
- ٢٠- عريقات حربي محمد وعقل، سعيد جمعة ، (٢٠١٢). (ادارة المصارف الاسلامية) (مدخل حديث) ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر .
- ٢١- عصام عزيز ، شريف ، (١٩٨٣) ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، دار الطليعة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، لبنان .
- ٢٢- علي زعدود ، (٢٠٠٦) . (المالية العامة)، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر .
- ٢٣- فلوح، صافي، (١٩٩٩). (محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق)، الطبعة الثامنة.
- ٢٤- كراسنة، إبراهيم، (٢٠٠٦)، (أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

- ٢٥- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (١٩٩٠). الكويت (حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي) (الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات) ، كتب ثقافية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٥٠ ، حزيان.
- ٢٦- محسن حسن علوان، المعموري ، (٢٠١١). (اساسيات علم الاقتصاد) ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى ، الطبعة الاولى.
- ٢٧- محمد الصغير، بعلي ، أبو علاء ، يسرى ، (٢٠٠٣). (المالية العامة) ، طبعة ٢٠٠٣ ، دار العلوم للنشر و التوزيع عناية.
- ٢٨- محمد سلمان، سلامة ، (٢٠١٥). (الادارة العامة) ، الطبعة الاولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع.
- ٢٩- محمد عطية ، مطر ، (٢٠١٦). (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني)، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٣٠- محمود الوادي ، سهيل سمحان، حسين احمد سمحان ، (٢٠١٠). (النقود والمصارف) ، دار المسيرة للطباعة للنشر، الطبعة الاولى .
- ٣١- محمود حسن، صوان (٢٠٠٨). (سياسات العمل المصرفي الإسلامي - دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية) ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية.
- ٣٢- موسى ، سمحة ، (٢٠٠٩)، (جغرافية السكان)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، مصر
- ٣٣- مؤيد عبد الرحمن، الدوري ، فلاح حسن عداي، الحسيني ، (٢٠٠٨). (ادارة المصارف : مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر .
- ٣٤- ناظم محمد نوري، الشمري ، (١٩٨٨) . (النقود والبنوك) ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الاولى.
- ٣٥- هندي ، منير ابراهيم ، (١٩٩٥). (الاوراق المالية ، اسواق راس المال) ، الاسكندرية منشأ المعارف .

ج - المجلات والدوريات

- ١- محمد غالي , راهي , (٢٠١٥). دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق , جامعة الكوفة , كلية الاداة والاقتصاد .
- ٢- لورنس يحيى, صالح , (٢٠١٩). (تحليل الواقع الصناعي من منظور استراتيجي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة صلاح الدين) مجلة الادارة والاقتصاد السنة ٤٢ العدد ١١٨ .
- ٣- غفران هادي , سعيد , (٢٠١٤), دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق , مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية , المجلد ٦ , العدد ١ .
- ٤- ازهار مزهر, الساعدي (٢٠١٧) . مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية.
- ٥- اكفاء عذاب, زغير , (٢٠١٧). (دور قروض المصرف الزراعي العراقي في تنمية القطاع الزراعي في العراق) , وزارة التخطيط دائرة تخطيط القطاعات
- ٦- الامم المتحدة , (١٩٩٠). مركز المستقرات البشرية (الموئل) , الماوى للجميع .نيروبي.
- ٧- ابراهيم محمد علي, الجزراوي , (٢٠١١). (تحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (ش .م . خ) خلال المدة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٩) , مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية , المجلد ١٧ , العدد ٦٤ .
- ٨- سامي حميد, الجميلي , (٢٠٠٥). (مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية (الواقع والافاق) , مجلة الجامعة الاسلامية العدد السادس عشر.
- ٩- هيثم عبد القادر , الجنابي, اسماء خضير , ياس , (٢٠١٠). (واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها) , مجلة كلية التراث الجامعة العدد الثمن.
- ١٠- نبيل مهدي كاظم الجنابي, امل شاكر كنكون , الشيباوي , (٢٠١٧). (دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية) , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٩ , العدد ٢.
- ١١- نسبية ابراهيم حمو , الحمداني , رسل عبد الستار, عبد الجبار , (٢٠١٥). (ماهية المضاربة المصرفية) , مجلة العلوم القانونية والسياسية , المجلد الرابع العدد الاول.

- ١٢- يسرى حازم جاسم , الحيايى , , خالد حمادي, المشهداني, (٢٠١٢). (العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة) , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد ٨ , العدد ٢٤.
- ١٣- ناجي رديس عبد , السعيدى, (٢٠١٨). (الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)), مجلة التربية للبنات للعلوم الانسانية , جامعة الكوفة , العدد (٢١) .
- ١٤- لىلى عبد جاسم , الطائي, (٢٠١٨). دور المصرف الصناعي في التنمية الاقتصادية , مجلة الفنون والأداب وعلوم الانسانيات والاجتماع , العدد ٢٥ .
- ١٥- عبد العظيم عبد الواحد , الشكري, (٢٠١٦). (القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٤ دراسة قياسية باستخدام اساليب احصائية حديثة), مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية - المجلد ١٨ , العدد ٤ .
- ١٦- بشرى فاضل خضير, الطائي , (٢٠١٦) , (الرقابة الداخلية على القروض الزراعية بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٦)), كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , قسم المحاسبة .
- ١٧- ضرغام خالد, الطائي, (٢٠١٥). (مشكلة ازمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها تحديات استقطاب مشاريع الاسكان العامة -دراسة حالة), جامعة الكوفة , كلية التخطيط العمراني , قسم التخطيط البيئي.
- ١٨- ميسون علي حسين, العبيدي , عمرو هشام , محمد , (٢٠١٨). (اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب) , مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , المجلد (٦٢) , العدد (٦٢) .
- ١٩- حسين عاشور, العتابي, (٢٠١٥). (تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (١٩٩٠-٢٠١٠)) جامعة بغداد , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
- ٢٠- محمد عبد الكريم منهل , العقيدى, محمد عبد الرسول لطيف, الساعدي, (٢٠١٢). (تحليل واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي العراقي التعاوني وفقا لآجالها

- للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٠) ووفقا لأغراضها للمدة ٢٠١٠-٢٠٠٣ في القطاع الزراعي) , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٤٠ .
- ٢١- محمد عبد الكريم منهل, العقيدى, (٢٠٠٦). (دراسات وبحوث الوطن العربي) , وزارة الزراعة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية , العدد ٢٠-١٢
- ٢٢- حسين علي عبد, الكرعاوي, (٢٠١٩). (اثر الازمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي بين الريع وضرورة التنويع) , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , العدد ٢٥ , السنة الثالثة عشر .
- ٢٣- وفاء كاظم, الكندي , (٢٠١٨), (المصرف الصناعي العراقي ودوره في عملية التنمية الصناعية خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣) دراسة تاريخية) ,مجلة العلوم الانسانية ,كلية التربية للعلوم الانسانية المجلد ٢٥, العدد الثالث.
- ٢٤- سعد محمود الكواز, عبد الرزاق عزيز, حسين, (٢٠١٨). (الدول الريفية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص) ,المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد ٧ , العدد ٢ .
- ٢٥- محمد خالد, المهائني, (٢٠١٨). (محاضرات في المالية العامة), المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية.
- ٢٦- النظام الداخلي,المصرف الزراعي التعاوني, قانون المصرف الزراعي التعاوني العراقي رقم (١١٠) لسنة (١٩٧٤) .
- ٢٧- ثريا عبد الرحيم , (٢٠١٨). (مسار السياسة الاقراضية للمصرف الصناعي العراقي رؤية وتحليل للمدة ١٩٩٢-٢٠١٥) , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- ٢٨- وزارة الاسكان والاعمار, (٢٠٠٨). جمهورية العراق , الدائرة الفنية , دراسات حول سياسات تمويل الاسكان في العراق .
- ٢٩- سجي فاضل, جواد , ٢٠١٦. (الادخار الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٢), مجلة الادارة والاقتصاد , السنة التاسعة والثلاثون , العدد منه وسبعة.

- ٣٠- حسين ديكان درويش, (٢٠١٩). (دور المصرف الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)), مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, المجلد ١١, العدد ٢.
- ٣١- منعم احمد, خضير, (٢٠١٩). (اثر بعض محددات النمو الصناعي الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) دراسة تحليلية قياسية) ,جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد , مجلة تكريت , للعلوم والادارية والاقتصادية المجلد ١٥ العدد ٤٧.
- ٣٢- اشرف محمد, دوابة , (٢٠١٦), (ازمة الدين المصري روية تحليلية) , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ٣٣- رياض محمد علي عودة , المسعودي , احمد حمود محسن, السعيد , (٢٠١٢), (ازمة السكن في العراق (مؤشراتها واستراتيجيات المواجهة , جامعة كربلاء , كلية التربية للعلوم الانسانية , قسم الجغرافية التطبيقية .
- ٣٤- امل اسمر, زبون , (٢٠١٨). (الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات) , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد (٨) العدد (٣).
- ٣٥- ضياء حسين , سعود , (٢٠١٨), تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) مجلة كلية المأمون , العدد (٣١) .
- ٣٦- محمود فوزي , شعوبي, ابن قالة , اسماعيل , (٢٠١٨). (دراسة سلوك مساهمة القطاعات الاقتصادية في اجمالي الناتج الخام لفترة ١٩٧٤-٢٠١٠) , جامعة بشار , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الملتقى الدولي الرابع بعنوان : روية مستقبلية للاقتصاد الجزائري .
- ٣٧- سرمد علي , حسين , (٢٠٠٩). تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤) ,مجلة الادارة والاقتصاد , العدد الخامس والسبعون.
- ٣٨- صالح ياسر, (٢٠١٣) . (النظام الريعي وبناء الديمقراطية) :الثنائية المستحيلة حالة العراق , ورقة سياسيات , مؤسسة فريدريش ايبرت , مكتب الاردن والعراق.

- ٣٩- صديق مصطفى جاسم , الدوري , (٢٠١٦) . نمو السكاني ومشكلة السكن في محافظة كركوك لعام ٢٠١٤ , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد (٢٣) , العدد (٩) .
- ٤٠- صفاء الدين حسين على , سعاد خليل ابراهيم , (٢٠١٥) . المؤشرات الفاعلة في ادارة الكلفة لمشاريع السكن الاقتصادي , الجامعة التكنولوجية , المجلة العراقية لهندسة العمارة .
- ٤١- عبد الامير حسن علي, شياح , (٢٠٠٦) . (تقييم الاساليب والمؤشرات المالية في تحديد كفاءة وفاعلية واصلاح انظمة المؤسسات المصرفية) , مجلة الدراسات المحاسبية والمالية , المجلد ١ .
- ٤٢- مائدة ابراهيم عبد الصمد , حسين عاشور, العتابي , (٢٠١٢) . (النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطية التخصصي والشامل) ,مجلة دراسات محاسبية ومالية , المجلد السابع , العدد ٢٠ .
- ٤٣- عبد العظيم عبد الواحد , الشكري , (٢٠١٥) , (دور التمويل الاسكاني في معالجة مشكلة السكن في محافظة القادسية) .
- ٤٤- عبد المنعم , سالي عدنان , (٢٠١٨) , (اعادة فرز وتقسيم الوحدات السكنية واثرها الاجتماعي والعمراني على المحلة السكنية دراسة تحليلية) , مجلة المخطط والتنمية , العدد (٣٧) .
- ٤٥- كنعان حمه غريب, عبد الله , (٢٠١٧) . (اثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي) , مجلة جامعة التنمية البشرية , المجلد ٣ , العدد ٣ .
- ٤٦- سعيد عبد العزيز عثمان , حامد عبد المجيد دراز, (٢٠٠٢) . (مبادئ المالية العامة) , الدار الجامعية .
- ٤٧- رشيد ,عدوان , أيات الله , مولحسان , (٢٠١٣) . (تطور الادخار الحكومي في الجزائر) , مجلة الاقتصاد الصناعي , العدد ٠٤ .
- ٤٨- عمر حميد مجيد, محمد , (٢٠١٨) . (القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق) , كلية الادارة والاقتصاد ,قسم الاقتصاد .
- ٤٩- عمر يحياوي , (٢٠٠١) , (مساهمة في دراسة المالية العامة) , طبعة ٢٠٠١ , دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر .

- ٥٠- وسن هادي, فيحان, (٢٠١١). (موقع القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في ايران واقعه وافاقه ومستقبله) , مجلة دراسات ايرانية , العدد ١٣.
- ٥١- حميدة عبود, كاظم, (٢٠١٦). (الدمج المصرفي وفقا لقانون المصارف العراقي رقم (٩٤) ٢٠٠٤, جامعة كربلاء كلية القانون , مجلة رسالة الحقوق ,السنة الثامنة العدد الاول.
- ٥٢- كوثر محمد, دهيم, (٢٠١٦). (الخصخصة في تطوير القطاع المصرفي في العراق) ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة واسط ,مجلة الكوت العلوم الاقتصادية والادارية العدد ٢٤.
- ٥٣- محمد مسلم, محسن, (٢٠١٣). (سندات القرض العام بين التشريع الاسلامي والقانون الوضعي) , المجلة الجامعية الاسلامية ,العدد ٢٢ .
- ٥٤- مها مزهر, محسن, (٢٠١٦). (تقييم جاهزية النظام المصرفي في العراق لإنشاء نظام لضمان الودائع المصرفية), مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,الجامعة المستنصرية ,كلية الادارة والاقتصاد , قسم العلوم المالية والمصرفية.
- ٥٥- محمد صالح سلمان, الكبيسي, (٢٠٢٠), (الانعكاسات الاقتصادية لمشكلة السكن في العراق وسبل معالجتها , بحث نظري) , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد .
- ٥٦- حياة جمعة, محمد, (٢٠١٥). (تحليل كفاءة اداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة ١٩٩٨-٢٠١٢) , مجلة اباحث ميسان , جامعة واسط.
- ٥٧- ثائر شاكر , محمود , (٢٠١١), (تقييم كفاءة المجتمعات الاسكانية لذوي الدخل المحدود في مدينة الرمادي), قسم الهندسة المدنية _ كلية الهندسة _ جامعة الانبار .
- ٥٨- محمود جاسم, عباس, (٢٠١١). (النمو الاقتصادي المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي (١٩٧٠-٢٠٠٨) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية المجلد , العدد ٢٧ .
- ٥٩- مريم خير الله , خلف, (٢٠٢٠). المشاكل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمراكز الحضرية في قضاء المدينة , مجلة الخليج العربي , المجلد (٤٨) , العدد (٢-١).
- ٦٠- منتدى الاستراتيجيات الاردني, (٢٠١٧). (ثلاثية النمو الاقتصادي الايرادات الضريبية والمساعدات الخارجية التداخل والترابط) , عمان , الاردن.

- ٦١- هناء,,غازي (٢٠٠٩). (سياسة التمويل والاقراض الزراعي ودورها في تطوير الزراعة في العراق), بحث منشور في مجلة المصرف الزراعي, قسم التخطيط والعمليات المصرفية, وحدة اعلام المصرف, النشرة المصرفية, العدد الثاني.
- ٦٢- يالجين فاتح , سليمان , (٢٠١٣). (افاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق اسيا) , مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (٣), العدد(١).
- ٦٣- خالد حسين علي, المرزوك , (٢٠١٧), (اثر تجارة الخدمات على اداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)) , مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية المجلد ٩ , العدد ٣.
- ٦٤- محمد عبد الشفيق , عيسى , (٢٠١١). (دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي و منظومة الابتكار), بحوث اقتصادية عربية, العددان ٥٣-٥٤ .
- ٦٥- عدنان , مريزق,(٢٠١١). (تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على أسواق العمل في الدول العربية) .
- ٦٦- علي كريم محمد, كبة , (٢٠١٨). (اثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق دراسة حالة المصرف العقاري في محافظة المثنى للمدة ٢٠٠٢-٢٠١٦), مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (٨) العدد(٣).
- ٦٧- حسين ديكان , درويش, عمار عباس, عناد , (٢٠١٩). (دور المصرف الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)) , مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية , المجلد ١١ , العدد ٢.
- ٦٨- علي شاكر, محمود , فائزة عبد الكريم, محمد , (٢٠١٤). (واقع صيرفة التامين ودورة في تطوير خدمة التامين) , مجلة دراسات محاسبية ومالية , المجلد التاسع , العدد , ٢٧.

- ٦٩- هيثم عبد الخالق , اسماعيل , ليلي عبد جاسم, الطائي, (٢٠١٩). (دور المصارف الصناعية في التنمية الاقتصادية) , جامعة بغداد , مجلة الدراسات الاقتصادية المجلد ٢ العدد ٤٠ .
- ٧٠- ليلي بديوي , مطوق , احمد ابراهيم , مهدي, (٢٠١٨). التمويل الزراعي واثرة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢) , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ٨ , العدد ٣ .
- ٧١- عبيد خيون , الخفاجي , دينا طالب, كاظم , (٢٠١٣), (دور المصرف الصناعي العراقي في تطوير القطاع الصناعي المختلط), مجلة دراسات محاسبية ومالية , المجلد الثامن , العدد ٢٤ .
- ٧٢- وعد هادي عبد الحساني , خولة حسين, حمدان, (٢٠١٨). (رقابة المطابقة واثرها على التنمية المستدامة في النشاط الزراعي بحث تطبيقي في مديرية زراعة المثنى) ,مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (٨) العدد (٣).
- ٧٣- مهدي سهر, غيلان, (٢٠٠٧) . (دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق) , مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس ,العدد الثاني انساني.
- ٧٤- بيان, حرب (٢٠٠٦). (دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد ٢٢ , العدد ٢ .
- ٧٥- حيدر حسين , ال طعمة, (٢٠١٥). (الازمة الاقتصادية الراهنة والاصلاح المطلوب في العراق) , باحث مشارك في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
- ٧٦- رحيم حسين,(٢٠١٦). (الإطار الفكري والمؤسس للعولمة الاقتصادية): من كينز إلى ستيجلتيز. مجلة, اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد ٥٥ .
- ٧٧- عبد الحميد , قرومي , عبد القادر, شلالي,(٢٠١١). (انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل (موقف التيارات النيوليبرالية). مداخلة قدمت للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية, جامعة محمد خيضر بسكرة .
- ٧٨- ناجي ساري , فارس, (٢٠١٨). واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد ٣٦ .

- ٧٩- عزة علي , فرج , (٢٠١٩), الاثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة .
- ٨٠- ابراهيم محمد مقداد , رائد مصلح , ابو منسي , (٢٠١٩), (افاق تسويق المنتجات الزراعية الامنة في قطاع غزة وبناء منظومة مؤسسية مقترحة) , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ١١ , العدد ٢٥ .
- ٨١- ياسين حميد بدع , المحمدي , (٢٠١٦), الموقع الصناعي في تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ضمن الحيز المكاني للأقليم , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
- ٨٢- حسن عبد الكريم , سلوم , محمد خالد , المهاني , (٢٠٠٧) , الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد ٦٤ .
- ٨٣- ستار شدهان , الزهيري , (٢٠١٦). اثر الاصلاحات السياسية والاقتصادية في تطوير الاقتصاد الروماني , لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , العدد ٢٢ .
- ٨٤- هيثم عبد الله , سلمان , (٢٠١٥). علاقة النمو بالأصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ٢١ , العدد ٨١ .
- ٨٥- حيدر صالح , محمد , (٢٠٠٦), الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد ١٥ .
- ٨٦- عبد الكريم بن خلف , الهويش , (٢٠١٥), القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية : نظرة اقتصادية تحليلية مكانية , مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد ١٢ , العدد ١ .
- ٨٧- ابتسام , مناع , (٢٠١٧). قطاع السكن في الجزائر وتفعيل النظم القانونية لتمويل هذا القطاع , كلية الحقوق , جامعة الاخوة منتوري , لجزائر .
- ٨٨- سليمان , شلاش , واخرون , (٢٠٠٦). العوامل المحددة للهيكلة المالي في شركات الاعمال , حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (١٩٩٧-٢٠٠١) عمان مجلة المنارة , المجلد ١٤ , العدد ١ .

- ٨٩- محمد , خضير, منعم احمد , عثمان عواد , (٢٠١٩). اثر محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) دراسة تحليلية قياسية , جامعو تكريت , كلية الادارة والاقتصاد , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٥ , العدد ٤٧ .
- ٩٠- هناء سلطان , داود , (٢٠٠٥). المصرف الصناعي التعاوني في العراق : دراسة مقارنة لبعض دول الجوار , مجلة الدراسات الاقليمية , المجلد ٢ , العدد ٣ .

د - الرسائل والاطاريح

- ١- ابتسام محمد علي , الحميدي , (٢٠٠٠). (دراسة أثر التمويل والتشريع الاسكاني على مشكلة السكن في العراق) , رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة التكنولوجية / قسم هندسة البناء ,
- ٢- منال, الخطيب , (٢٠١٤). (تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية), رسالة ماجستير, جامعة حلب, سوريا
- ٣- ابراهيم طارق عبد الكريم, العزاوي , (٢٠١٢). (تقويم صناديق الاقراض التخصيصية للمصرف الزراعي التعاوني باطار المبادرة الزراعية) , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد.
- ٤- لخضر بكريتي , صافية ملاح , (٢٠١٥). (الجزائر بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الانتاجي) , جامعة عبد الحميد بن باديس , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص ادارة واقتصاد المؤسسة.
- ٥- حفيان جهاد , (٢٠١٢), "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبائييه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة ٢٠١٢", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة قاصدي مرباح- ورقلة, الجزائر.
- ٦- محمود حمزة , (٢٠١٦). (الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني), رسالة ماجستير, جامعة دمشق, سوريا.
- ٧- حمزة خيرجة, (٢٠١٧). (اشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٦) , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شعبة علوم اقتصادية , التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- ٨- محمد موسى علي , شحاتة , (٢٠١٦). (نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط, في ضوء حوكمة القطاع المصرفي), رسالة دكتوراه, قسم المحاسبة, كلية التجارة, جامعة السادات.

- ٩- مفتاح صالح , صباح عجان , (٢٠١٨). (دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة دراسة عينة من البنوك العربية) , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل.
- ١٠- جميلة معلم , علي همال , (٢٠١٧). (تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة, دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية , جامعة باتنة ,كلية العلوم الاقتصادية ولتجارب وعلو التسيير .
- ١١- غسان طارق ظاهر , المعموري , (٢٠١٢). (تأثير الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي في بعض البلدان الاسيوية مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية تحليلية) , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في الاقتصاد.
- ١٢- محمد عبد الهادي, رشيد , (٢٠١١), (دور حاضنات الاعمال بالنهوض بالمشروعات الصغيرة), رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد.
- ١٢- سالم سوادي حمود, الدعاوي , (٢٠١٣), (دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة), بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات لمحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف.
- ١٣- سلايمية ظريفة , (٢٠١٦), واقع قطاع السكن في الجزائر واستراتيجيات تمويله , مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود ومؤسسات مالية.
- ١٤- ايمان محمود عبد , اللطيف , (٢٠١١). الازمات المالية العالمية الاسباب والاثار والمعالجات , اطروحة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اختصاص , الاقتصاد العام , جامعة سانت كليمنتس العالمية العراق , قسم الاقتصاد العام ,

١٥- دلال عيسى موسى , مسيمي , (٢٠٠٦). السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني , قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية , بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس , فلسطين .

١٦- حيدر حسين, عذافة , (٢٠١٨). (فعالية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة لتنشيط الاستثمار الخاص في العراق) , أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد هي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية .

هـ- المواقع

١- المصرف الصناعي (<https://www.indbk.gov.iq/ar/>)

٢- المصرف الزراعي (<https://www.agbank.gov.iq/>)

٣- المصرف العقاري (<https://reb.gov.iq/>)

- 1- Jensen , Magnus &David Sander (2011) **"The Capital Asset Pricing Model Theory, Econometrics, and Evidence"** , , Department of Business Studies , Aarhus School of Business, Boston .
- 2- Abdulla, J. (2014) An empirical investigation of the pecking order hypothesis; the case of Kuwait. Arab Journal of Administrative. Vol. 1, No.2,
- 3- Alexander J. M., & Rudiger F. (2006) "Quantitative Risk Management : Concepts. Techniques and Tools", Operational Risk Management,
- 4- Borio, C., Drehmann, M., & Tsatsaronis. K. (2014) "Stress- Testing macro stress testing Does It Live up to Expectations?", Journal of Financial Stability.
- 5- Breuer, T., & Csiszar. I. (2012) "systematic- stress tests with entropic Plausibility Constraints", Journal of Banking & Finance, 37.
- 6- Chopra, G. (2010) "Stress Testing Financial Systems: A Macro Perspective", IMF Working paper, 4.
- 7- Crouhy, M.; Galai, D.; Mark, R., (2012) "Risk Management", 2nd, NY: McGraw-Hall.
- 8- Dyck; Alexander, (2001), : “ Privatization and corporate governorance: Principles, evidence and Future Challenges”, World Bank Research Observer, Spring, Vol. 16, No., 1, PP., 59 - 84 .
- 9- Embrechts, P., & Hofert, M. (2012) “Quantitive Risk Management”,
- 10- George A. Larbi, the New public Management: approach and crisis states. UNRISD Discussion paper N°: 112, September 1999, P:03.
- 11- Guislain; Pierre, (1997), "The Privatization Challenge", Washington D.C., The World Bank, Regional and Sectorial Studies.
- 12- Harrise, M., & A. Raviv (2016) Capital structure & the information role of debt. Journal of Finance (vol. 43).
- 13- Myers, S. C., & N. Majluf (2014) Corporate financing & Investment decisions when firms have information that Investors do not have. Journal of Financial Economics (vol. 13)

- 14- Oskan, A. (2017) Determinants of capital structure & Adjustment to long run target: evidence from UK company panel data. Journal of business financial & accounting (vol 28) No. 1&2
- 15- Schroeck, G. (2002) 'Risk Management and value creation in financial institutions', John Wiley & Sons, Canada.
- 16- Schuermann, T. (2016) 'Stress testing in Wartime and in Peacetime, Oliver wyman and university of Pennsylvania.
- 17- Vuylsteke; Charles; (2017). "Techniques of Privatization of State - Owned Enterprises (SOE'S)" , Vol., 1, "Methods and Implementation, World Bank Technical Paper, No., 88, Washington, D.C., The World Bank.
- 17- Zahra; Shaker A. & Hansen; Carol Dianne, (2000), : “ Privatization, Entrepreneurship and Global Compe-titiveness in the 21st Century”, Competitiveness Review, Vol., 10, No., 1, PP., 83 - 103.
- 18- Zahra; Shaker A., &Ireland; R. &Duane; Gutierrez ; Isabel,& Hitt; Michael A., (2001), : Privatization and entrepreneurial transformation: Emerging issues and a future research”, The Academy of Management Review, July, Vol., 25, No., PP., 509 - 524.
- 19 -Guislain;Pierre,(1997),"The Privatization Challenge", Washington D.C., The World Bank, Regional and Sectorial Studies.
- 20- Shum wary R.H AND Stouffer D.S. Time Series Analysis and its Spring . New work 2006. pp 303-304
- 21- Pinto .Hugo,The Role of Econometrics in Economic Science: An Essay about the Monopolization of Economic Methodology by Econometric Methods,The Journal of Socio - Economics , Soceco 1057 , 2008 .
- 22-Robert.W.Clower,Intermediate Microeconomics,Publisher: Harcourt College Pub ASIN: B000OJBQI2, 2011
- 23- Masoud, Issa Khalifa. Shiba, Osama Maohamed, the role of specialized bank in economic development with emphasis on the agricultural bank 2015.

Abstract

In the past two decades, the Iraqi economy has a significant development, especially in the banking sector after 2003 because of liberalizing the economy and legislating some laws related to commercial banks' credit policy in general, such as legislation of Law 94 of 2004, which allows commercial banks the freedom to determine their credit policy and determine the credit and debtor interest rate. The practice of banking activities freely provided that the central bank's role is limited to monitoring records and accounts and other financial matters. Therefore, the specialized banks sought to keep pace with these developments in light of the high demand for cash balances in the main industrial, agricultural, and real estate sectors.

Also, banks have expanded in granting credit to these sectors to support small and medium enterprises in light of the desire of successive governments to help local private activities, in conjunction with the International Monetary Fund's extensive recommendations supporting private enterprises. Despite these banks' high credit, they could not achieve the governments' desired goals in pursuing a policy of market lending by transferring government savings to individuals and private institutions. Because of the deterioration of the security situation on the one hand and the rampant cases of financial and administrative corruption, which transferred some of those sums to the unworthy persons, which affected the reality of development and welfare in Iraq.

In our research, we have motivated on studying and analyzing specialized credit paths during the period 2003-2018 with a focus on the reality of that credit paths, as well as building standard models to show the effect of that credit granted on the added value of the main economic sectors in Iraq.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Muthanna - College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences



Specialized banks and the market lending mechanism between transfer and financing Iraq as a model (2004-2018)

Master Thesis Submit to

board of the College of Administration and Economic –

Muthanna University

**It is part of the requirements of obtaining a Master's degree
in Financial and Banking Sciences**

presented by the student

Anmar salman bkhybkh

Under the supervision of Assistant Professor Dr

Ghassan Tarek Taher